

فؤاد بلمودن

الدراسات المستقبلية



فؤاد بلمودن

الدراسات المستقبلية

إذا كانت الدراسات المستقبلية بالغرب ـ سواء نظر إليها كعلم أو كفنّ أو كمنهجية علمية ـ قد شقت طريقها وحققت لنفسها موطئ قدم داخل الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات العسكرية والمدنية، بحيث أصبحت أساس صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي داخل البلدان المتقدمة، فإن النظر إلى المستقبل داخل العالم العربي والإسلامي عموماً يكتنفه الكثير من الاضطراب والتوجس وعدم الاكتراث، وحتى الإسهامات التي أدلي بها في هذا المجال تطغى عليها المعيارية ولا تعدو حدود التبشير والتوجيه لأهمية هذا المسعى العلمي، بينما نجد نوعاً من التعامل الانتهازي مع الدراسات المستقبلية من قبل بعض مراكز صنع القرار العاجزة عن مواجهة مشكلات الحاضر وتداعياته.

ويأتي هذا الكتاب ليسهم في الجهود التعريفية والتنظيرية للدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي وتحقيق نوع من التراكم العلمي، وهو ما يتطلبه أي علم يسعى لتحقيق الريادة والازدهار.


ISBN 978-9953-68-638-7
9 789953 686387


مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث


المركز الثقافي العربي
الدار البيضاء: ص. ب. 4006 (سيدنا)
بيروت: ص. ب. 113/5158
markaz.casablanca@gmail.com
cca_casa_bey@yahoo.com

فؤاد بلمودن

الدراسات المستقبلية

الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل

فؤاد بلمودن

الدراسات المستقبلية

الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل





الكتاب: **الدراسات المستقبلية**
تأليف: **فؤاد بلمودن**
الطبعة الأولى، 2013
عدد الصفحات: 240
القياس: 14 × 21

ISBN: 978-9953-68-638-7

الناشر: **المركز الثقافي العربي**

الدار البيضاء ـ المغرب
ص.ب: 4006 (سيدنا) - 42 الشارع الملكي (الأحباس)
هاتف: 303339 522 212+ - 307651 522 212+
فاكس: 305726 522 212+
Email: markaz.casablanca@gmail.com

بيروت ـ لبنان
ص.ب: 5158/113 - الحمراء - شارع جاندارك - بناية المقدسي
هاتف: 750507 1 961+ - 352826 1 961+
فاكس: 343701 1 961+
Email: cca_casa_bey@yahoo.com

منبر مؤمنون بلا حدود
مؤسسة دراسات وأبحاث
www.mominoun.com

الرباط المدينة - ص.ب: 10596 - المملكة المغربية
هاتف: 730450 537 212+ - فاكس: 730408 537 212+
Email: info@mominoun.com

قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾

سورة الحشر الآية 18

إهداء

إلى شهداء الربيع العربي

إلى كل تلك الشموع التي احترقت قبل اكتمال الأمل لتضيء لنا الطريق نحو غد مشرق

مقدمة

الدراسات المستقبلية ذلك المسعى العلمي الحثيث الذي تمتزج فيه مهارت الإنسان وخبراته العملية بالفكر الإنساني بكل تراكماته النظرية، محققاً ذلك التكامل المنشود بين مختلف اتجاهات العلم والمعرفة الإنسانية، فهذا الحقل المعرفي الواعد، والمفعم بالحيوية رغم حداثة نشوءه يعد من الحقول المعرفية النادرة التي تستطيع الجمع في تضاريسها المتشعبة بين العلوم الصلبة والعلوم الإنسانية، وتوظف أهم نظرياتها وآليتها المنهجية دون أن تتوقف عند جدلية الكم والكيف التي تعتبر إشكالاً حقيقياً مثاراً ضمن حقل العلوم الاجتماعية.

وتشتبه الدراسات المستقبلية بالتخطيط من جهة كون اللجوء لها إنما أملاه تزايد الحاجة للتخطيط بنوعيه القصير والطويل المدى، مما جعل التخطيط مرادفاً للدراسات المستقبلية في أذهان الكثيرين، لكن الفرق بينهما شاسع من جهة أن المدى الزمني في الدراسات المستقبلية أطول، وأن المستقبل تعددي ومفتوح وتظفي عليه الدراسات المستقبلية طابعاً افتراضياً وإشكالياً، بينما يضيِّق التخطيط من خيارات المستقبل حيث يتم الالتزام بمستقبل واحد معين، كما أن التخطيط عملية متحكم فيها من أعلى إلى أسفل لارتباطه بصانع القرار، في حين تتميز الدراسات المستقبلية بالتفاعلية والتشاركية وتعدد الباحثين غالباً.

وترتبط الاستراتيجية بالتخطيط لحد التلازم لأن تحديد الاستراتيجية يأتي في المراحل اللاحقة لعملية التخطيط، لا سيما بعد تحديد المسارات والبدائل ورصد الموارد المادية والبشرية وتحديد الأهداف، فالاستراتيجية تكون مرتبطة بالأهداف وهي التي تحدد كيفية تحقق الأهداف والوصول إليها.

ولا يخلو التخطيط والاستراتيجية من رؤية استشرافية للمستقبل، لكن الفارق الجوهري بينهما وبين الدراسات المستقبلية بالإضافة لما ذكر هو الطابع الاستهدافي الذي يطبعهما، حيث تتجه أعمال التخطيط والاستراتيجية نحو هدف معين وغايات محددة لا يمكن الخروج عنها، بينما يهتم الباحثون في الدراسات المستقبلية بالمستقبَلات (بصيغة الجمع) الممكنة والمحتملة والمفضلة.

إن هذه المرونة وذلك الامتداد اللذين تميز بهما حقل الدراسات المستقبلية، هما اللذان منحاه القابلية لدمج مختلف الخبرات والمعارف الإنسانية في بِنياتِه المعرفية لتحسين وتطوير عملية الاستشراف والتنبؤ بشكل مستمر، دون أن يعني ذلك أن الباب مشرع أمام كل التخيلات والانطباعات غير القابلة للانضباط بالآليات العلمية والضوابط المنهجية لحقل الدراسات المستقبلية.

وإذا كانت الدراسات المستقبلية بالغرب - سواء نظر إليها كعلم أو كفنّ أو كمنهجية علمية - قد شقت طريقها وحققت لنفسها موطئ قدم داخل الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات العسكرية والمدنية، بحيث أصبحت أساس صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي داخل البلدان المتقدمة، فإن النظر إلى المستقبل داخل العالم العربي والإسلامي عموماً يكتنفه الكثير من الاضطراب

والتوجس وعدم الاكتراث، وحتى الإسهامات التي أدلي به في هذا المجال تطغى عليها المعيارية ولا تعدو حدود التبشير والتوجيه لأهمية هذ المسعى العلمي، بينما نجد نوعاً من التعامل الانتهازي مع الدراسات المستقبلية من قبل بعض مراكز صنع القرار العاجزة عن مواجهة مشكلات الحاضر وتداعياته، فتقوم بترحيلها إلى المستقبل لترسم سيناريوهات كاذبة تفتقد للبناء العلمي والمنهجي، فتتحدث عن تحقيق كذا في سنة كذا في مجال السياحة أو الفلاحة أو الصناعة وغيرها، ولذلك، كلما كثر الحديث عن المخططات الرباعية والخماسية في بلداننا العربية، تعالت معه نسبة الفشل، بسبب الطابع العشوائي للتخطيط، وغياب الرؤية العلمية اللازمة.

ويأتي هذا الكتاب ليسهم في الجهود التعريفية والتنظيرية للدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي وتحقيق نوع من التراكم العلمي، وهو ما يتطلبه أي علم يسعى لتحقيق الريادة والازدهار.

ومن ثم كان عملي منصباً في الباب الأول على تحديد الإطار الدلالي والمفهومي للدراسات المستقبلية واستشراف المستقبل وتطورها التاريخي، وملامسة الجهود العربية والإسلامية في هذا المجال، مع التركيز على الأسس والمنطلقات العلمية والإبستيمولوجية لاستشراف المستقبل، في محاولة للوقوف على الأبعاد المستقبلية التي تضمنتها أصول الثقافة الإسلامية ببعديها الاعتقادي والتشريعي ومدى تشكيلها قوة دفع نحو المستقبل. ولما كانت الدراسات المستقبلية ترتبط ببعد الزمن من جهة وتحكمها رؤية فلسفية تقدمية من جهة أخرى، فإنه لابد من الوقوف على الأسس والمنطلقات التاريخية

والفلسفية لاستشراف المستقبل، سواء من حيث البحث في القوانين المتحكمة في التاريخ وتطورات الأحداث، أو تتبع العلل والأسباب التي تقف وراء الظواهر والمتغيرات والاتجاهات.

أما الباب الثاني فتم تخصيصه لعرض التقنيات والأساليب المنهجية المعتمدة في الدراسات المستقبلية، سواء منها الأساليب المعيارية الكيفية أو التقنيات الرياضية الكمية التي يغلب عليها الطابع الوصفي، أو الأساليب المختلطة التي تتطلب مزجاً بين المناهج الكمية والكيفية كالنمذجة، مع عدم إغفال المنظورات ما بعد التقليدية أو ما يطلق عليه بالمستقبليات المتكاملة التي تتطلع إلى عصر جديد ورؤية متجددة أكثر فعالية في مجال الاستشراف، ليختم الكتاب بخاتمة مشعِرة بالحاجة إلى الدرسات المستقبلية في عصر يتحول فيه المستقبل شيئاً فشيئاً من عالم مطلق وغامض إلى مجال للفعل والنهوض وتحقيق الازدهار.

فؤاد بلمودن

الدار البيضاء: ليلة الجمعة 5 نيسان/ أبريل 2012

الباب الأول

الدراسات المستقبلية واستشراف المستقبل: المفاهيم والأسس العلمية والمعرفية

الفصل الأول

الدراسات المستقبلية واستشراف المستقبل

المبحث الأول: تحديد المفهوم والدلالات

جاء في **لسان العرب**: «تشرف الشيء واستشرفه: وضع يده على حاجبه كالذي يستظل من الشمس حتى يبصره ويستبينه، ومنه قول ابن مطير:

فيا عجباً للناس يستشرفونني كأن لم يروا بعدي محباً ولا قبلي

وفي حديث أبي طلحة: أنه كان حسن الرمي، فكان إذا رمى استشرفه النبي صلى الله عليه وسلم لينظر مواقع نبله، أي يحقق نظره ويطلع عليه، والاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، وأصله من الشرف العلو»[1].

الاستشراف يتضمن التطلع والنظر وحديث النفس والتوقع. وهو أول ما نبدأ به، والتشوف هو الاستجلاء من خلال التطلع والنظر الشامل وفيه معنى الارتفاع بغية الإحاطة بالنظر. . . فالتشوف إذاً قرين الاستشراف، وهو خطوة تالية له في الدراسات المستقبلية، يصل

---

(1) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري: **لسان العرب**، ط 1، بيروت، دار صادر، 1997م، ج 9، ص 171.

الدارس من خلاله إلى الاستجلاء بعد أن يكون قد تطلع وأمعن النظر، والرؤية هي ذروة عملية الدراسة المستقبلية وهي النظر بالعين والقلب، والنظر بالعين والعقل وإدراك المرئي بطرق عديدة هي... الحاسة والتخيل والتفكر والعلم[2].

«إذن فإن استشرف المستقبل هو اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة، والتي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع. بهذا الشكل فإن استشراف المستقبل لا يستبعد أيضاً إمكانية استكشاف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود»[3].

أما المستقبل فهو «الزمن الذي يأتي بعد الحاضر»[4]. وعلم المستقبل هو علم حديث يعتمد أحدث المعطيات الاقتصادية والعلوم المتطورة والتقنيات المتقدمة لتصور ما يكون عليه العالم بعد عقد وعقدين.

---

(2) الدجاني، أحمد صدقي: «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي»، فصلية **المستقبلية**، العدد 2 السنة 2001، المركز الإسلامي للدرسات المستقبلية، بيروت - لبنان، ص22.

(3) سعد الدين إبراهيم وآخرون: **صور المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى سنة 1982، ص 23.

(4) الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط 1، سنة 1989، ص 153.

ويعتبر عالم الاجتماع الأمريكي غلفلين (S. Gilfillan) أول باحث استخدم تعبير علم المستقبل (science of the future) في أطروحة تقدم بها إلى جامعة كولومبيا لنيل درجة الدكتوراه عام 1920 وكان قد استخدم في مقال له عام 1907 مصطلح mellontology وهي كلمة لاتينية تعني أحداث المستقبل... كما أطلقه عام 1943 عالم السياسة الألماني أوسيب فلختايم (Ossip Flechtheim) الذي كان يدعو لتدريس المستقبليات منذ عام 1941، وكان يعني به إسقاط التاريخ على بعد زمني لاحق... وقد انتقد العالم الهولندي فريد بولاك (Fred Bolak) هذا المصطلح على أساس أن المستقبل مجهول فكيف نرسي علماً للمجهول[5].

وأما المستقبلية فهي النظرية الموضوعية للدراسات المستقبلية، وأن علم المستقبليات هو التطبيق العملي في الحياة.

وتعرف المستقبلية بأنها علم «لم يخرج في بدايته عن كونه طريقاً أو أسلوباً للتنبؤ وفق تصورات وخيالات الكتاب والعلماء غير أنه يعتمد الآن على مفهوم التحسب (prospective) أو استشراف صورة ممكنة للمستقبل، وبناء نظرة تركيبية كلية جامعة تستطيع أن ترشد هذا المستقبل وتوجهه، وتستطيع أن تكون منطلقاً لسياسات اجتماعية مستمدة من ضرورات ذلك المستقبل»[6].

ومن أوضح ما عرفت به المستقبلية في المجلة الأمريكية

---

(5) عبد الحي، وليد: **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، المركز العالمي للدراسات السياسية جامعة اليرموك، الأردن، ص 14.

(6) النعيري، محمد بن أحمد حسن: **أسس دراسة المستقبل في المنظور الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2009، ص 28-29.

المجتمع في عالم المستقبل أنها «دراسات تستهدف تحديد وتحليل وتطوير كل التطورات المستقبلية في حياة البشر في العالم أجمع بطريقة عقلانية موضوعية»[7].

ومن الضروري التمييز بين مصطلح علم المستقبل (futurology) والمستقبلية (futurism) فالترجمة العربية للمصطلح الأول كثيراً ما تختلط بترجمة المصطلح الثاني، حيث تشير كلمة مستقبلية إلى حركة فنية ظهرت مع بيان مارينيتي (المنيفستو المستقبلي) وأصبحت في عام 1922 جزءاً من الأيديولوجيا الإيطالية الفاشية، وكان من أبرز معالم المستقبلية الإصرار على الدينامية وعبادة السرعة والآلة، ورفض المستقبل الحتمي، وتمجيد الروح القومية المتطرفة ونزعة الحرب، ولم تقتصر المستقبلية على الفن التشكيلي بل تعدته إلى الأدب والموسيقى، وكان لهذه النزعة أنصارها ودعاتها في بلدان غربية كثيرة[8].

أما علم المستقبل فيعرفه أحمد زكي بدوي بقوله: «أما علم المستقبل فهو العلم الخاص بالتنبؤ بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. ويستند في دراستها إلى الاستقراء والاستنباط، بجمع الوقائع الفردية المتعددة ليستخلص منها المبادئ العامة التي تحكمها، ويخرج بعد ذلك بالصور التي سيكون عليها

---

(7) الفيشاوي، فوزي عبد القادر: «المستقبلية رؤية علمية للزمن الآتي»، في مجلة **دراسات مستقبلية**، مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط، مصر، سنة 1999، ص 11.

(8) الشمعة، خلدون: «سوسيولوجيا المستقبل بين المستقبل والمستقبلية»، **مجلة الفكر العربي**، العدد 10، نيسان/ أبريل 1979، ص 21.

المجتمع في الأجيال القادمة[9].

وحول جدل التسمية عقد إدوارد كورنيش في كتابه **المستقبلية** فصلاً بعنوان «حقل يبحث عن تسمية»، يقول فيه: «لا يعرف المستقبليون ماذا سيطلقون على موضوعهم، بل حتى إنهم لم يتفقوا على ماهيته، وهل هو علم أم فن أم فلسفة أم شيء يختلف عن هذه الموضوعات. ومن الأسماء التي أطلقت على هذا الحقل الذي بات يتمتع حالياً بتداول كبير: بحث الأمور المستقبلية أو المستقبلات، ودراسة المستقبل، والريادة المستقبلية (futuristics)، وعلم المستقبل (futurology)، وليس ثمة من نقص في البدائل فهناك النذر أو التكهنات (prognostics) والاستقباليات (futuribles) وتحليل المستقبلات... فإذا كانت دراسة المستقبل علماً فربما يكون المقطع النهائي (ology) مناسباً، ولكن هل دراسة المستقبل هي علم فعلاً؟ وهل يجب أن يقصر هذا الحقل على الباحثين، أو أنه يجب أن يشتمل على الممارسين والمبدعين أيضاً»[10].

ويرى جوفنيل في كتابه **فن التكهن بالمستقبل أو فن الحدس** الذي طرح فيه نظرية المعرفة لدراسة المستقبل **إبستملوجيا المستقبل** أن دراسة المستقبل فن وليس علماً[11]. وكثيراً ما يتردد في كلام

(9) بدوي، أحمد زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1977، ص 171.

(10) كورنيش، إدوارد: **المستقبلية مقدمة في فن وبناء عالم الغد**، ترجمة: محمود فلاحة، دمشق، سوريا، وزارة الثقافة، سنة 1994، ص 481.

(11) الجراد، خلف: «الدراسات المستقبلية التبلور والاتجاهات»، **فصلية المستقبلية**، عدد 2، ص 163.

الدكتور المهدي المنجرة في كتاباته المختلفة إطلاق كلمة علم المستقبل، مع أن التسمية كانت ولا تزال موضع جدل علمي.

لكنه استدرك الأمر في بعض كتاباته حيث يقول: «المستقبلية ليست علماً قائماً بذاته، وإن استعانت مناهجها بالعلوم الحقة والعلوم الاجتماعية، أما موضوعها فهو الدراسة لوضع معين بشكل مفتوح على البدائل والخيارات لتفحص جميع التطورات واستقراء النتائج الممكنة المترتبة عن هذا القرار أو ذلك على هذه التطورات. ولهذا يُتكلم على مستقبَلات بصيغة الجمع في ميدان الدراسات وليس عن المستقبل بصيغة المفرد. والغاية الأساسية من هذه الدراسات هي تحديد الأهداف المتوخاة، وإمعان النظر في جعلها ممكنة في المدى المتوسط والبعيد من خلال التأثير على الحاضر ومجراه»[12]. ثم يعلل هذا الموقف - لم لا يمكن اعتبار المستقبلية علماً - بمزيد من الشرح والإيضاح: «المستقبلية هي مجموعة من الأبحاث حول التطور المستقبلي للإنسانية تمكن من استخلاص، ولا يتعلق الأمر هنا بتقمص نبوءة زائفة، أو إصدار تكهنات أو أحلام حول المصير المقبل للإنسانية، كما أنه لا يتعلق الأمر كذلك بعلم حقيقي ومن هنا جاء الرفض لمصطلح futurology عند خبراء المستقبلية. فالمستقبلية منهج يسمح بدراسة التطورات المختلفة والمحتملة لوضع معين، في وقت محدد، وتطبيق نتائج هذا القرار أو ذاك على هذه التطورات، ويتميز منهجها بالشمولية، وتعدد التخصص، والسلوك الدائم لسبيل

(12) المنجرة، المهدي: **الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، الدار البيضاء، المغرب، دار عيون، 1994 م، ص 276.

مفتوح يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل»[13].

والذي انتهى إليه عدد من الدارسين في «تحديد الأساسيات في توصيف شروط البنيان العلمي على النحو الآتي:

- موضوع للمعرفة واضح وقابل للتحديد.

- منهاجية ذاتية أي مسالك للبحث والتحقق تنبع من طبيعة الظاهرة موضوع المعرفة.

- اطراد ثبات بعض العلاقات الداخلية بين عناصر الظاهرة بما يمكن أن يفيد في اكتشاف قوانين عامة تحكمها.

وأخذاً في الاعتبار انتفاء هذه الشروط عن موضوع المستقبلية.. (يمكن القول) إنها لا تمثل علماً متكاملاً، فموضوع المعرفة فيها غير محدد ولا هو قابل للتحديد، لأنه يقوم مرة حول مسائل اجتماعية وفي أخرى حول مسائل طبيعية، قد يكون موضوع الرصد المستقلي مثلاً: مشكلة السكان... وقد يكون التحرك السياسي.. وقد يكون القوة الاقتصادية، وقد يكون طبيعة المناخ،... إلخ.

وبداهي أن شرط وجود علاقات مطردة الثبات بين وحدات الظاهرة يعتبر شرطاً غير ذي موضوع، حيث إن فكرة الظاهرة غير واردة أصلاً.

ولكن هل ينتقص هذا من القيمة الإضافية الحقيقية التي قدمتها المستقبلية للفكر الإنساني بالطبع لا... ذلك أن المجال المعرفي لا يقتصر فقط على العلم بمعناه التطبيقي والمعملي، وإنما يشمل إلى جانب ذلك ميادين أخرى كالفلسفة أو المنطق أو المنهاج.

---

(13) المرجع نفسه، ص 276.

والمستقبلية - إن لم تكن علماً بالمعايير الكاملة - إلا أنها يمكن أن تكون فلسفة متكاملة، أو منهاجاً للبحث، وهي بالفعل كذلك»[14].

وهذا الاختلاف في تحديد طبيعة هذا الحقل المعرفي بين من يعتبره علماً ومن يراه فناً أو فلسفة أو منهاجاً للبحث، كان من البداهي أن ينسحب على تسميته وعنوانه الكبير الذي يعرف به.

«ولا شك أن غياب هذا الاتفاق يعكس اختلافاً جوهرياً حول ماهية هذا الحقل الذي يدور فيه الموضوع، فالتساؤل لا يزال قائماً وبرغم مضي أكثر من أربعين عاماً على محاولة فلختايم الأولى تأصيل نظرية خاصة بعلم المستقبل حول ما إذا كانت المستقبلية فناً أو علماً. أم فلسفة. . . أم ماذا؟ وهل يهتم رجال المستقبلية فقط بدراسة احتمالات المستقبل، أم ينبغي عليهم المشاركة الفعلية في خلق هذه الاحتمالات إن كانت إيجابية، أو تجنبها وتفاديها إن كانت سالبة؟

وقد أجرت الجمعية الأمريكية لمستقبل العالم (World Future Society) ومقرها واشنطن عن طريق مجلتها الشهرية التي تصدرها بعنوان: **المستقبلي** *"The Futurist"* استطلاعاً للرأي العام بين أعضاء الجمعية وقراء المجلة وغيرهم من المهتمين بدراسات المستقبل، وكان موضوع الاستطلاع هو: الاسم المناسب الذي ينبغي إطلاقه على حقل الدراسات المستقبلية وفق نظرة كل منهم، وكانت الإجابات التي تلقتها إدارة الجمعية والتي نشرتها في عدد فبراير 1977 من الدورية على النحو الآتي[15]:

---

(14) خلاف، هاني عبد المنعم: **المستقبلية والمجتمع المصري**، دار الهلال، القاهرة - مصر، دت، ص 16-17.

(15) خلاف، هاني عبد المنعم: **المستقبلية والمجتمع المصري**، ص 14-15.

الاسم المطروح	نسبة المؤيدين %	نسبة المعارضين %	نسبة المحايدين %
Futures Studies	29	06	65
Futures Research	25	11	64
Futuristics	21	36	43
Futurology	14	44	42
Futures Analysis	12	15	73
Futurics	07	53	40
Forecasting	06	26	28
Prognostics	04	46	50
Futuribles	02	60	38

وهذه الثقة التي حظي بها مصطلح الدراسات المستقبلية (futures studies) تجاوزت حدود الباحثين الأمريكيين إلى أوروبا إذ «برز بعد إنشاء السكرتارية الحكومية في السويد عام 1973، حيث أصدرت هذه الهيئة دراسة عام 1974 رفضت فيها مصطلح علم المستقبل وفضلت عليه الدراسات المستقبلية على أساس أن مفهوم الدراسات يعني عدم اقتصار الميدان على العلماء والمتخصصين إلى جانب الاستفادة من مختلف العلوم والمناهج»[16].

«يجمع المنشغلون بالدراسات المستقبلية على أنها اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة تشمل المعالم

(16) عبد الحي، وليد: «مدخل إلى الدراسات المستقبلية»، في **العلوم السياسية**، المركز العالمي للدراسات السياسية جامعة اليرموك، الأردن، ص 15.

الرئيسة المجتمع أو المجتمعات عبر فترة عقدين أو أكثر وتنطلق من بعض الإفتراضات الخاصة حول الحاضر والماضي لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع أو المجتمعات، وقد سماها البعض نمطاً علمياً في التنبؤ يعتمد الحساب، أو أكد الجميع أنها تخضع لشروط تنأى بها عن أن تكون عملاً خيالياً طوبوياً، لكن المتأمل في هذا التحديد للدراسات المستقبلية يلاحظ وجود حذر من اعتبارها علماً تجريبياً اختبارياً مع حرصها على اعتماد المنطق الاختباري، لأنها تتطلب في نهاية المطاف رؤية تتبلور، يكون للفطنة والحدس دور في بلورتها، وتقوم على اعتماد النظرة الشاملة، وقد آثر إلفين توفلر أن يصفها مؤخراً بعد سنوات طويلة من الاشتغال فيها بأنها «فن وليست شكلاً هندسياً»[17].

وأمام تضارب المصطلحات والمفاهيم في هذا الحقل «كان علينا أن نبحث عن مسمى نستخدمه للتعبير عن هذه النظرة الأبعد مدى، والتي فضلنا لها كلمة (استشراف المستقبل) وسوف يعفينا هذا كثيراً من مشكلة الترجمة عن مصطلحات أجنبية تثير من مشكلات عدم الاتفاق، أكثر مما تفيد به القارئ في استدلاله، وبهذا الشكل نحصر اهتمامنا في مدى زمني معين ومنهجية معينة.

ويبقى أن نشير إلى أن بعض المسميات الأكثر شيوعاً، والحديث هنا مازال حول المفاهيم، فاصطلاح futurology في الغرب مثلاً قد ظهر بمعني التبشير ببعض جزئيات صورة المستقبل ولمدى أطول كثيراً

(17) الدجاني، أحمد صدقي: «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج القرآني»، فصلية المستقبلية، مرجع سابق، عدد 2، ص 22.

مما عنينا به حتى الآن، ثم إنه ارتبط تاريخياً بمستقبل الإبداع التكنولوجي، وبكتاب تعاملوا مع التكنولوجيا وكأنها العنصر المستقل والأكثر أهمية في تحديد صورة المستقبل. أما اصطلاح prognosis، والشائع استخدامه في أوروبا الشرقية، فقصد به محاولة الوصول إلى خلفية للمعلومات المستقبلية طويلة المدى لازمة للنشاط التخطيطي»[18].

ويتميز «منهج التحليل المستقبلي الاستشرافي، وهو منهج مركب لا يسعى إلى تنبؤ أو تخطيط، بل يقوم بإجراء مجموعة من التنبؤات المشروطة أو المشاهد التي تفترض الواقع تارة والمأمول فيه تارة أخرى، دون أن تنتهي إلى قرار بتحقيق أي من هذه الصور، فهذا أمر يدخل في حيز التخطيط، والقصد هو اطلاع القوى الفاعلة في المجتمع على متطلبات تحقيق إحدى الصور المأمول فيها... (ويتميز المنهج الاستشرافي) بخمس خصائص هي: الشمولية وتجنب التحيز، الجمع بين الأسلوب الكمي وغير الكمي، والترابط بين الإنسان، واستخدام أسلوب المحاكاة[19].

ويشير رتشارد سلوتر إلى أن عملية «الاستشراف تقع ضمن القابليات الفطرية لدماغ الإنسان، وإن كل فرد لديه القدرة على التفكير حول المستقبل. وما إن يدرك الأفراد ذلك، حتى يبدأوا بغمر أنفسهم في مفاهيم وطرق وأساليب المستقبليات، قبل أن يبدأوا باستخدام

---

(18) إبراهيم، سعد الدين وآخرون: **صور المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص 23-24.

(19) الدجاني، أحمد صدقي: «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي»، **فصلية المستقبلية**، عدد 2، ص 24.

المستقبليات أو طرق الاستشراف في أعمالهم. أما المواقع الدائمة في المؤسسة فيجب إنشاؤها لتشجيع استخدام الاستشراف في المؤسسة بحيث يصبح القاعدة في العمل الداخلي، وسيتم الوصول أخيراً إلى الاستشراف الاجتماعي، وذلك عندما يكون هناك عدد كاف من المؤسسات تستخدم القدرة على الاستشراف»[20].

ولتعميق النظر في مفهوم الاستشراف لا بد من مناقشة العناصر الآتية:

الاستشراف العلمي يقوم على فهم الماضي أي فهم تأثير العوامل التي شكلت معالم الماضي والحاضر معاً، وجودة هذا الاستشراف رهن بجودة الأدوات المتوافرة، وبالتالي فإن عملية الاستشراف يجب أن تكون عملية مستمرة عبر الزمن، إذ أن تفاصيل وأبعاد المستقبل سوف تتأثر بتراكم معرفتنا العلمية للواقع.

الاستشراف العلمي لأبعاد المستقبل لا يقدم نبوءات ولا تفاصيل مؤكدة، من كان يتنبأ في بداية القرن العشرين بكل أحداثه الجسام؟ فمن يستطيع اليوم الادعاء بتقديم صورة لأحوال قطر، أو أحوال العالم في غضون الخمسين سنة المقبلة؟ فالاستشراف العلمي يفيد في الإشارة إلى بعض سمات بدائل

---

(20) ماري، كونواي: **مراجعة جديدة للتخطيط الاستراتيجي: منظور مستقبلي، الاستشرف والابتكار والاسترتيجية نحو مستقل أكثر حكمة**، مجموعة بحوث ألقيت في الاجتماع السنوي لجمعية مستقبل العالم، تحرير سينثيا ج. واغنر، ترجمة صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 78-79.

المستقبل، خصوصاً في ارتباطها بالأحداث والتصرفات والرغبات البشرية، أي إنه يفيد في العمل على الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل.

أدوات الاستشراف تبدأ أولاً بالبحث عن نظرية تحليلية نشتقها من فهمنا للماضي والحاضر، وأي أدوات أخرى ما هي إلا صيغة أدق لهذه النظرة - وليست بديلاً لها - وتساعد على الحديث عن توقعات المستقبل بالأرقام فقط، فالمنظور الأديولوجي الواضح هو ضمان للنظرة الشاملة، واهتمم بدرجة وعي الإنسان لديناميكيات التقدم إلى الأمام. وقد تساعد الأدوات الكمية المكملة في مزيد من الفهم للنظرية وعملها في الواقع، ولكن مرة أخرى فإنها لا تكفي في حد ذاتها لكي تنهض عليها نظرية.

هناك فائدة تعود للمجتمعات من عمليات الاستشراف العلمي، فالاستشراف العلمي يضاف إلى إذكاء الوعي حول المستقبل، وهذا الوعي يضاف بدوره إلى التشكيل الواعي للمستقبل لتزداد مقدرتنا على استشرافه، وهكذا. لذلك يجب تفهم الاستشراف العلمي في حدود ما يمكن أن يقدمه، وضمن هذه الحدود فقط.

لاستشراف أبعاد المستقبل أهمية فائقة بالنسبة إلى دول العالم الثالث، فقد أصبح هناك اعتراف متزايد بأن التنمية هي عملية تغيير اجتماعي اقتصادي هيكلي عميق، وهي بذلك يمكن أن تستغرق مدى زمنياً أطول من المدى المتعارف عليه في التخطيط الاقتصادي، كذلك يرتكز استشراف أبعاد المستقبل على

تفاعل الجوانب المختلفة للنسق الاجتماعي والاقتصادي في إطار فلسفة الأنساق الكلية.

ومن الأسباب المؤكدة لأهمية استشراف أبعاد المستقبل كون الأحداث والتطورات الاجتماعية - الاقتصادية مترتبة على بعضها لبعض زمنياً بحيث إن التأخير في اتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق الغايات النهائية المنشودة لا يعني تأخيراً متماثلاً من الناحية الزمنية في تحقيق النتائج، وإنما قد يعني تأخيرها لفترة أطول، أو عدم إمكان التوصل إليها على الإطلاق[21].

لقد شكل الاسشراف لا سيما في عقد السبعينيات منهجية رائدة في دراسة واستكشاف المستقبل، ورغم الأهمية التي أعطيت لبناء السناريو والتخطيط حتى ترسخ في الوعي العام، فإن الاستشراف لازال حاضراً في التفكير المستقبلي حيث يلجأ إليه (لتوسيع آفاق الرؤية) ولفتح الطريق أمام (المعالجات المستحدثة ولتقليل التعقيد) وإضافة على ذلك فإنه يزيد من إدراك الإنسان للأمور الجوهرية، ويساعده في تهييء منظور شفاف، إنها عملية نظمية ومستمرة، وقد دعاها بيتر شوارتز (Peter Schwartz) «فن النظر بعيد المدى» ويشمل هذا: فن اتخاذ القرارات الجيدة[22].

«إن الفائدة الحقيقية للاستشراف هي تأصيل الوعي بمعطيات المستقبل واحتمالاته، وتقديم معلومات حوله لواضعي البرامج

---

(21) **صور المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص 24 و25.

(22) أندريف نيف وكورنيلا دهيم: **استشراف لشركات التجربة الأوروبية: الاستشراف والابتكار والاستراتيجية بتصرف**، مرجع سابق، ص 41.

والاستراتيجيات ومتخذي القرار الحاليين، أما المستفيد الأكبر من استشراف المستقبل العربي فهو المعني بتعديل المسيرة الحالية لوطنه، والذي يحتاج إلى اختبار مقولاته وبرامجه في ضوء نظرة مستقبلية»[23].

المبحث الثاني: الجهود العربية والإسلامية في مجال الدراسات المستقبلية استشراف المستقبل

جاء اهتمام الباحثين العرب والمسلمين بالدراسات المستقبلية متأخراً مقارنة بنظيرهم الغربي، ولذلك «فمن الصعب على الباحث أن يحدد سنة معينة كنقطة انطلاق للدراسات المستقبلية في العالم العربي. ورغم ظهور بعض الكتابات الخاصة بالتنبؤ في بداية الثمنينيات فإن الدراسات المستقبلية بمفهومها المستخدم حالياً لم تتبلور بشكل كاف حتى هذه الفترة من دون إنكار ظهور محاولات جادة ومهمة لكنها متناثرة في مناطق مختلفة من العالم العربي.

على أن موضوع التنبؤ بشكل عام كان ضمن الاهتمامات في عدد من الدراسات العربية ولا سيما الدراسات الإحصائية، فالإحصاء يشتمل في بعض جوانبه على بعض الجوانب المعنية بالتنبؤ، ومن هنا شكل الإحصاء قاعدة علمية أولى استند لها بعضهم للشروع في دراسات مستقبلية أولية»[24].

---

(23) حسيب، خير الدين وآخرون: **مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، سنة 1988، بيروت - لبنان، ص 543.

(24) عبد الحي، وليد: **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، =

وأول دراسة شملت العالم العربي حسب الدكتور المنجرة «قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس وكلفت أكثر من ستة ملايين دولار، وقد خرجت هذه الدراسة بنماذج وسناريوهات خاصة بالقرن الواحد والعشرين بما فيها ما يخص العالم العربي وقد تمت هذه الدراسة بدون أية مشاركة عربية»[25] وهو ما أثار انتقاد المنجرة لرفضه أن يرسم مستقبل الشعوب بدون استشارتها ومشاركتها، «ثم بدأنا في العالم العربي إجراء بعض الدراسات منذ العقد الماضي، وانتهينا إلى أهميتها إلا أنها لم تصل إلى ما نرجوه... وقد أدى غياب الدراسات المستقبلية في الفترة الماضية إلى تعاملنا مع الأحداث كرد فعل، في حين أن العالم العربي يتغلب على المشاكل بتأجيلها إلى المستقبل حيث لا تتوفر إلا أمنيات على الأداء الاقتصادي في المستقبل مثل توقع زيادة عدد السياح برقم معين، أو تطور الخدمات الصحية بتوفير عدد معين من الأسرة بدون أن تكون هذه التوقعات مبنية على اختيارات ودراسات»[26].

وقد كثر الحديث عن «هموم المستقبل العربي ومطالب المستقبل العربي، فتعددت الكتابات والمحاولات التي تسعى لاستشراف بعض الجزئيات المتعلقة بآفاق المستقبل العربي. وتراوحت تلك المحاولات بين الخطاب الفكري والسياسي المرسل، والدراسات القطاعية الجزئية، والدراسات الخاصة بقطر أو مجموعة من الأقطار العربية.

= مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة 2007، ص 119.

(25) **الحرب الحضارية الأولى**، ص 33.

(26) المرجع نفسه، ص 33.

وعلى الرغم من أن تلك المحاولات ظلت جزئية ولا ترقى إلى مستوى الرؤية الشاملة، فإنها جميعاً عبرت عن شعور عميق بالقلق إزاء المستقبل العربي وما يحمله في طياته من مخاطر ونذر»[27].

«ولم تخرج الكتابات - على تنوعها - عن كونها صرخات لاستثارة الاهتمام بعلوم المستقبل في الضمير العربي، في عصر سادت فيه روح السلبية والاستسلام والتواكل. ولكن تلك الدراسات والصرخات ساعدت على إيقاظ الوعي المستقبلي لذى النخبة، وساعدت على استضافة المستقبل في مداولاتنا اليومية ومشاغلنا الفكرية»[28].

وميز الدكتور وليد عبد الحي «بين نمطين من الجهود في هذا الجانب:

الجهود التوجيهية: التي انشغلت بالحث على التوجه بالدراسات نحو البعد المستقبلي، دون أن تولي تقنيات التعامل مع هذا البعد اهتماما، أي إنها انصبت على الدعوة إلى التفكير في المستقبل والإعداد له، والتأكيد على أهميته، لكنها لم تقدم جهداً واضحاً للكيفية التي يمكن أن نتنبأ بها، أو أن نرجح بين احتمالات متعددة لظاهرة معينة.

وقد شكل كتاب قسطنطين زريق **نحن والمستقبل**، عام 1977،

---

(27) عبد الفضيل، محمود: «الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل»، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 18 العدد الرابع - يناير فبراير مارس سنة 1988 - العنوان: **الدراسات المستقبلية**، دولة الكويت، وزارة الإعلام، ص 35.

(28) «الجهود العربية في خدمة المستقبل»، ص 37.

ما يمكن اعتباره أول الجهود التوجيهية المهمة، وقد كتبه متأثراً بالنتائج التي آلت إليها الأوضاع العربية بعد هزيمة عام 1967، ثم أضاف إلى هذا الجهد كتاباً آخر هو: **مطالب المستقبل العربي هموم وتساؤلات**، عام 1983...

ويندرج ضمن هذه الجهود التوجيهية دراسات المهدي المنجرة الأولى التي توَّجها بتلخيص هذه الجهود في كتابه: **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، عام 1991، ورغم أن أحداث حرب الخليج عام 1991 كان لها الدور البارز في الدفع نحو إنتاج هذا الكتاب، فإن المنجرة يتقدم خطوة على زريق من خلال الدخول في مناقشة مكونات التخلف العربي واستخدام بعض التقنيات كالإسقاط لتصور الأوضاع المستقبلية، حيث يتناول القضايا الديمغرافية والطاقة البديلة وعصر ما بعد الحقبة النفطية والدمقراطية، والعلاقات بين الشمال والجنوب والغزو الثقافي والنظام العالمي الجديد...»[29].

ورغم طغيان المنهج المعياري الإرشادي في كتابات زريق والمنجرة والميل للجانب التوجيهي - مع تفاوت بينهما - فإن جهودهما التنظيرية والتأسيسية في الدرسات المستقبلية العربية والإسلامية كانت مقدمة أساسية للجهود العملية التطبيقية، فقد عني زريق بالتأكيد على «العقلية المستقبلية» وهي «العقلية المطلوبة في الحاضر المتوجهة إلى المستقبل الواعية لمشكلاته العاملة على الإعداد له»[30]. ومن خلال

(29) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 120 و121.

(30) زريق قسطنطين: **نحن والمستقبل- الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق المجلد الثالث**، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، طبعة سنة 1994، ص 163.

دعواته للوحدة العربية والحرية والعلم والأخلاق أثمرت جهوده الفلسفية والتبشيرية في الدراسات المستقبلية في التوجه نحو استخدام التقنيات والأنماط العلمية التي يزخر بها هذ الحقل.

أما المنجرة فقد شارك زريق إلى حد ما في هذا الاتجاه ويظهر ذلك جلياً في أكثر كتبه الصادرة بالعربية، غير أن كتاباته بالفرنسية والإنجليزية - وقسم منها بالعربية - كان التحليل العلمي الاستشرافي واعتماد التقنيات العلمية حاضراً كتقنية الإسقاط والسناريوهات، لاسيما في تقريره إلى نادي روما، ودراسة له عن: **العولمة وأثرها على دول العالم الثالث**، وتوظيف تقنيات الإحصاء ودراسة المتغيرات الدمغرافية والبيئية والعلاقات بين الشمال والجنوب.

الجهود التقنية: وتتمثل في محاولة تطبيق التقنيات العلمية في الدراسات المستقبلية. وقد كان لجهود الباحثين المصريين دور واضح في هذا المجال، حيث يبرز دور المجموعة التي عملت في مشروع المستقبلات العربية البديلة خلال الفترة 1981-1986 بتمويل من جامعة الأمم المتحدة، ونتج عن المشروع دراسات متعددة بلغت 15 دراسة، ناهيك عن جهود العاملين في نطاق دراسة (مصر عام 2020)[31].

ويندرج ضمن هذا النطاق عدد من الدراسات وهي:

صورة المستقبل العربي (1982) و**مشروع استشراف الوطن العربي (1988)** وكلاهما صدرا عن مركز دراسات الوحدة العربية.

العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (1988)، مجموعة من الباحثين بإشراف هشام شرابي.

---

(31) **مناهج الدراسات المستقبلية**، ص 122.

العولمة وأثرها على العالم الثالث، للمهدي المنجرة تتناول سناريوهات مستقبل العالم الإسلامي.

المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الإمارت للدراسات الاستراتيجية إنجاز وليد عبد الحي.

وتعكس هذه المشاريع أقصى ما وصلت إليه الخبرة العربية في دراسة المستقبل.

وأما على مستوى الجامعات فقد أصبحت مادة الدراسات المستقبلية ضمن المواد الدراسية في بعض الجامعات مثل: (الجزائر والمغرب والأردن ومصر) كما ظهرت بعض مراكز الأبحاث المتخصصة في الدراسات المستقبلية (في مصر مثلاً)، كما تولي العديد من المجلات العربية المتخصصة عناية بهذا الموضوع كما هو الحال في بعض الدراسات التي تنشرها مجلة **المستقبل العربي** (مركز دراسات الوحدة العربية) أو مجلة **السياسة الدولية** أو مجلة **دراسات مستقبلية** (مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط)... إلخ.

من ناحية أخرى لا شك في أن الباحثين العرب العاملين في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة أسهموا في تأكيد أهمية هذه الدراسات، وقاموا بنشر العديد من هذه الدراسات، فقد لاحظنا أثر ذلك في العديد من الدراسات التي تمت في جامعات غربية[32].

وقد قام الدكتور وليد عبد الحي بمسح لمواقع الجامعات العربية على الإنترنت للاطلاع على إصدارات الجامعات ورسائل الماجستير

---

(32) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، جامعة اليرموك، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى 2002، ص 197.

والدكتوراه المصنفة في مجال الدراسات المستقبلية تغطي الفترة ما بين 1995 و2005 وتم التوصل إلى النتائج الآتية[33]:

نمط الدراسة المستقبلية	عددها	اجتماعية أو تربوية	اجتماعية أو تربوية	علوم تطبيقية	ملاحظات
دراسة مدعومة من الجامعة أو من مركز دراسات تابع للجامعة	53	28	15	10	تشمل الدراسات المدعومة من جهات خاصة بالتعاون مع الجامعات
رسائل دكتوراه	107	58	32	17	أغلب العلوم التطبيقية مكتوبة بلغة أجنبية
رسائل ماجستير	99	41	27	31	أغلب العلوم التطبيقية مكتوبة بلغة أجنبية
المجموع	259	127	74	58	
النسبة المئوية	100	49,03	28,57	22,39	

أما مراكز الدراسات والأبحاث فرغم تزايدها في العالم العربي والإسلامي خلال العقود الأخيرة، إلا أنه ما زال الخلط قائماً بين الاستراتيجية والدراسات المستقبلية، والمراكز المتخصصة قليلة ونادرة، «ويمكن في هذ النطاق الإشارة إلى:

(33) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 124.

مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط

مركز البحوث والدراسات المستقبلية، جامعة القاهرة

مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت

وشرعت الجهات الحكومية والخاصة في العقد الأخير من القرن الماضي تقريباً في إنشاء المراكز المعنية بالدراسات المستقبلية والاستراتيجية ولعل من أبرزها:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي

مركز الدراسات الاستراتيجية، الجزائر

مركز البحوث والدراسات المستقبلية، لبنان

المركز الإسلامي للدراسات المستقبلية، لبنان

مركز الدراسات المستقبلية، صنعاء

مركز المستقبل للدراسات والبحوث، القاهرة

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة

معهد الخليج للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، الكويت

مركز الدراسات الاستراتيجية، الأردن

المركز العربي للدراسات المستقبلية، العراق

المركز العراقي للدراسات المستقبلية، العراق

جمعية الدراسات المستقبلية المغرب

وإذا استثنينا عدداً محدوداً من هذه المراكز... فإن أغلب الدراسات تنتمي إلى الدراسات الحدسية التي تغيب عنها التقنيات المتداولة في الدراسات المستقبلية»[34].

---

(34) مناهج الدراسات المستقبلية، ص 126-127.

ويرى الدكتور زكي الميلاد أن الأدبيات الإسلامية تعرف «غياب التراكم المعرفي الذي يصل إلى حد النقص الفادح، ومن غير هذا التراكم فإن القدرة على النهوض بهذا الحقل من الدراسات لن يكون متيسراً، لأن هذا الحقل يعد من الحقول المتقدمة الذي يستعين بخبرات وعلوم متقدمة . . .ثم إن بعض الكتابات الإسلامية التي تطرقت إلى موضوع المستقبل، انطلقت من حتميات دينية من غير أن تؤسس لهذه الحتميات أسبابها الموضوعية، فتأخذ بما جاء في القرآن الكريم من آيات تبشر بسيادة الدين على العالم، وبانتصار المؤمنين في نهاية التاريخ على أعدائهم، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾[35] وقوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ۞ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَـٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[36] ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ۞ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾[37]، لا نختلف على صدق هذه الآيات، فإن وعد الله حق لا ريب فيه، وإنما يأبى الله إلا أن تجري الأمور بأسبابها، ووفق سننه في حياة البشر، السنن التي لا تبديل فيها ولا تحويل»[38].

---

(35) سورة الأنبياء: الآية 105.

(36) سورة الانفال: الآية 7-8.

(37) سورة الصف: الآية 8-9.

(38) الميلاد، زكي: **المسألة الحضارية كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير؟**، الطبعة الأولى، 1999، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، ص 114-115.

ومن جوانب النقد دائماً حسب زكي الميلاد أن بعض الكتابات نظرت إلى المستقبل بعمومية وإطلاق، من غير تشخيص دقيق للمراحل والخطوات، ومن غير استناد لخطط وبرامج محددة زمنياً ومبنية على مسح شامل ينبني على حقائق كمية وأرقام مضبوطة.

وبعضهم ربط مستقبل العالم الإسلامي بزوال الغرب وحضارته ككتاب **آفاق المستقبل في العالم الإسلامي** لمحسن موسوي وبعض الكتابات الإسلامية بالغت في تصوير العالم الإسلامي باعتباره البديل الحضاري ككتاب: **المسلمون والبديل الحضاري** لحيدر عبد الكريم الغدير. واستفادت هذه الكتابات من بعض الغربيين الذين وجهوا سهام النقد للحضارة الغربية أو حذروا من الخطر الإسلامي القادم، مثل كتاب: **تدهور الغرب** الصادر سنة 1917 للألماني أزولد شبينغلر، وكتاب **سقوط الحضارة** لكولن ولسن وكتاب **البحث عن الأيديولوجية البديلة** لروبير ديون وغيره، لكن أكثر الكتابات الإسلامية تتناول المستقبل ليس بالمفهوم العلمي وإنما بالمفهوم العام، من دون أن تعكس التطورات الحاصلة في حقل الدراسات المستقبلية، والاستفادة منها في تحليل القضايا الراهنة والمستقبلية، وكثيراً ما يجري التعامل مع لفظة المستقبل كمجرد كلمة كغيرها من الكلمات المتداولة بكثافة عالية، وفي الوقت نفسه مفرغة من أي مضامين علمية.. وهذه الاطلاقية واضحة في كتاب **المستقبل لهذا الدين** لسيد قطب على أهميته[39].

وتبقى أكثر الكتابات الإسلامية تميزاً في مجال المستقبلية

---

(39) انظر: المرجع السابق، **المسألة الحضارية**، من ص 114 إلى ص 117.

الإسلامية هي كتابات الباكستاني ضياء الدين سردار الذي يعد أول عالم مسلم حسب المنجرة يؤلف في الدراسات المستقبلية تمثل في كتابه **الإسلام والمستقبل** الذي صدر بالإنجليزية سنة 1971 ثم كتابه **استعمار المستقبل**، . . . وغيرهما. ويرى الدكتور سهيل عناية الله أنه يمكن تقسيم أعمال سردار إلى ثلاث مقولات:

الأولى: معنية بمستقبل الحضارة الإسلامية

الثانية: العلم الإسلامي والنموذج المعرفي الإرشادي

الثالثة: مواجهة ما بعد الحداثة بالإسلام

وأما باقي الكتابات مما أمكن الاطلاع عليه فلا تخرج عن الطابع التنظيري والتوجيهي أو التبشيري بالدراسات المستقبلية، أو النقدي في أحسن الأحوال وهو ما يمكن تصنف ضمنه أعمال: منور أنيس وسيد حسين نصر وأنور إبراهيم، ومحمد بريش.

والتقويم العام لواقع الدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي يؤكد الضعف والانحسار والمحدودية وغياب التشجيع على اقتحام الباحثين لهذا النوع من الدراسات الحيوية لنهضة الشعوب والأمم وتقدمها وازدهارها، هذا في الوقت الذي تعصف المتغيرات الداخلية والخارجية بكل الكيانات الصغيرة والضعيفة وتتقادفها من كل جانب، بينما تتنازع استراتيجيات القوى العظمى على تحسين وضع شعوبها في المستقبل.

الفصل الثاني

الأسس والمنطلقات الشرعية لاستشراف المستقبل (الاعتقادية والتشريعية)

المبحث الأول: الأسس والمنطلقات الاعتقادية

إن أي دراسة أو رؤية مستقبلية لا بد أن تحكمها خلفيات ورؤى عقيدية وفلسفية ومعرفية تتبلور في شكل تصورات وتمثلات عن الكون والإنسان والطبيعة وما وراء الطبيعة، ونحن بصدد دراسة الأسس والمنطلقات الاعتقادية لاستشراف المستقبل، يثور سؤال قبلي عن علاقة العقيدة بالمستقبل.

يعتبر دارسو المستقبل أن «النمط الاعتقادي» يعتبر من أقدم أنماط الاهتمام بالمستقبل والتنبؤ به وهو «عميق الجذور في الحياة الإنسانية بادي الأمر عند مختلف الشعوب. إنه يعود أيضاً إلى أقدم الأزمنة التاريخية. وقد ماشى حضارات في نشوءها وتطورها، ولم يخف أثره، كما كان شأن التنبؤ البدائي، بل ظل قوياً وفاعلاً، وما زال كذلك في هذه الأيام. . . هذا (النمط الاعتقادي) لأنه يقوم على عقائد أو نظرات شاملة إلى الكون والحياة تنسحب على الماضي والحاضر والمستقبل، فمنذ فجر التاريخ، حاول الإنسان حيثما وجد، أن يتخيل أو يتصور أو يتفهم علل الأحداث الطبيعية والبشرية والقوى المسيطرة

عليها»[1]. ورغم ما انتهى إليه الإنسان من سيادة النهج الاختباري والتعليل العلمي الريادي، «فقد ظل للتعليل العقائدي غير الاختباري سلطته وانتشاره، وتجلى بمظهرين متميزين أحدهما ديني والآخر فلسفي، مع تلاق وتفاعل بينهما، وما زال الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر. . . فعند الفرس الزرادشيين نجد أن الوجود كله هو ميدان صراع بين آلهة الخير بقيادة أهورا مازدا وآلهة الشر بقيادة أهرمان، وهو صراع يمتد من بدء الكون إلى نهايته، ويهيمن على الحياة البشرية بكاملها ماضياً وحاضراً مستقبلاً.

أما في الأديان الهندية فإن الوجود هو مظهر للروح المطلقة الكبرى (براهما)، ويتبدل الوجود الكوني، ومن ضمنه الوجود الإنساني، تبعاً للتبدلات المتعاقبة التي تحصل لهذه الروح في حقب زمنية مديدة منتظمة متكررة تكرراً لا بداية له ولا قرار. وشبيه بهذا نراه عند الصينيين القدماء في تصورهم للكون ولكل ما فيه، إذ تتعاقب عليه حالة السكون (ين) والحركة (يَنغ) تعاقباً متماثلاً مستمراً يتناول أحوال الوجود والحياة البشرية، ويمكن الاستدلال بقديمه على حاضره والتنبؤ من هذا وذاك بمستقبله.

أما الشعوب السامية فقد ارتبطت نزعاتها الدينية بالآلهة والأرواح ثم تطورت إلى أن بلغت إلى الاعتقاد بوحدانية الله، فنشأت الأديان الموحدة: اليهودية والمسيحية والإسلام. وهذه الأديان على ما بينها

---

(1) زريق قسطنطين: **نحن والمستقبل - الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، المجلد الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، طبعة سنة 1994، ص 58.

من اختلاف، تتفق في الاعتقاد المبدئي بإله واحد هو مبدع السماوات والأرض وكل ما فيها، وهو الذي خلق الإنسان وأبلغه تعاليمه وشرائعه بواسطة الرسل والأنبياء أو بتجسده إنساناً على الأرض[2].

وكان للعالم بدؤه وستكون له نهايته. وكان للبشر بدؤهم في جدّهم آدم الذي منه انحدروا وتسلسلوا ثم ألفوا قبائل وشعوباً وانتشروا في الأرض وسلكوا فيها مسالكهم المختلفة. فمنهم من آمن واهتدى وعمل صالحاً ومنهم من كفر وظل وغوى[3].

إذاً، فعلاقة العقيدة بالمستقبل قديمة في تمثلات الشعوب والأمم، حيث ظل النمط الاعتقادي سائداً لفترات طويلة من عمر الشعوب كما يقرر ذلك قسطنطين زريق، لكن ماذا بخصوص العقيدة الإسلامية؟ وأي دور تضطلع به في بناء الرؤية الاستشرافية للمستقبل عموماً ولمستقبل الأمة الإسلامية خصوصاً؟

وإذا كان زريق يعترف بأن الدراسات المستقبلية فيها نزعة إيمانية لا يمكن أن تقوم بدونها، ونزعة طوباوية تخيلية، رغم تميزه بالصفة العلمية والطابع الاختباري المعياري[4]، لكن دراسة المستقبل شأنها شأن أي اختبار علمي لا بد له من الانطلاق من رؤية تحكمه، «وتتميز مقاربة الدراسات المستقبلية برؤية مؤمنة مسلمة، ببعدها الروحي وأساسها الإسلامي العقيدي، فهذا الأساس يحث على الاهتمام بدراسة المسقبل، والالتفات إلى الزمن. . . وتتردد في القرآن الكريم

(2) هذا في الاعتقاد النصراني بعد التحريف، حيث شاعت عقيدة التثليث، وهو مرفوض في باقي الأديان السماوية وعلى رأسها الإسلام.

(3) المرجع نفسه، ص 59-60.

(4) نفسه، ص 74.

كلمات (الدهر والغد والحين والوقت وقبل وبعد) وجميعها تدعوا إلى الالتفات إلى الزمن والاهتمام المستقبلي، كما تتردد كلمات (البصر والبصيرة ورأى والرؤيا والحلم) وهي تدعوا إلى النظر في ما هو قادم مقبل.

وكثيرة هي الأحاديث الشريفة التي توحي بأهمية النظرة المستقبلية والرؤية المستقبلية، ويكفي أن نستحضر - كمثل عليها - قول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم لأصحابه بعد أن تعرضوا لأذى الكفار، وسألوه أن يدعوا لهم ويستنصر الله، الذي ضمنه عبرة تاريخ الأولين من المومنين وختمه بقوله: «والله ليتمن الله هذ الأمر حتى تسير الراعية من صعناء إلى حضر موت لا تخشى إلا الله والذئب على غنمها، ولكنكم تستعجلون»، وحديثه صلى الله عليه وسلم لأصحابه يوم الخندق وهو يضرب بالفأس الصخرة أثناء الحفر، فيرى من خلال الشرارة ملك فارس وملك الروم وربوع اليمن»[5].

ويرى الدجاني أن «هذا الأساس العقيدي للرؤية المومنة لاستشراف المستقبل يلفت النظر للسنن التي تحكم الكون والحياة، والإنسان ومجرى الحركة التاريخية، وقد تحدث القرآن عن سنن الأولين وسنة من قد أرسلنا، وسنة الله، وسنة من قبلنا، الأمر الذي يؤدي إلى توفر وعي عميق بها وإدارك نافذة لها من خلال التفكير فيها. ويرفض هذا الأساس العقيدي في الوقت نفسه التنبؤ رجماً بالغيب الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه.. وإن المتأمل في قضية سيدنا

---

(5) الدجاني، أحمد صدقي: «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي»، المستقبلية، العدد الثاني صيف 2001، ص 28-29.

يوسف عليه السلام مع ملك مصر بعد أن أول رؤياه يجد فيها دراسة مستقبلية: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ * قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[6] والحفظ مطلوب فيها وكذلك العلم. وقد استطاع يوسف عليه السلام أن يوظف الرؤية المستقبلية في معالجة أوضاع البلاد التي تعرضت للرخاء والقحط.

لقد استقر بفعل هذا الأساس العقيدي في تراثنا الحضاري العربي الإسلامي تقدير خاص لأصحاب البصر والبصيرة ذوي النظر النافذ عبر عنه المقري التلمساني في مطلع قصيدته التي افتتح بها كتابه **نفح الطيب في غصن أندلس الرطيب** أروع تعبير، أحسن فيه استخدام قصة زرقاء اليمامة رمزاً لأولئك الذين يتميزون بالرؤية المستقبلية.. يقول المقري:

سبحان من قسم الحظوظ فلا عتاب ولا ملامة
أعمى وأعشى ثم ذو بصر وزرقاء اليمامة»[7].

وإذا كان التطلع إلى المستقبل قد ارتبط في الأنماط البدائية القديمة بالكهانة والاطلاع على الغيب، كما اشتهر بذلك رواد معبد دلفي الشهير باليونان، فإن الرؤية العقدية الإسلامية هي أبعد ما يكون عن هذا الاتجاه المناقض أساساً لأصول العقيدة الإسلامية التي تنفي علم الغيب عن البشر مهما علا شأنهم.

وعالم الغيب هو العالم الذي غاب عن حواسنا ولا تقتضيه بداهة

---

(6) سورة يوسف: الآية 54-55.

(7) **نحن والمستقبل**، مرجع سابق، ص 29-30.

العقول ويتوصل إلى معرفته بالخبر الصادق والآثار التي تدل عليه، فالملائكة والجن والشياطين واليوم الآخر وما فيه من حقائق ومقومات كالبعث والحشر والصراط والميزان والجنة والنار. . وما جاء في القرآن الكريم عن خلق السماوات والأرض، وكل ما أخبر عنه القرآن. . كل ذلك من عالم الغيب المغيب عن حواسنا، فهو يقع في مجال غير المرئيات(8).

«والإيمان بالغيب هو العتبة التي يجتازها الفرد، فيتجاوز مرتبة الحيوان الذي لا يدرك إلا ما تدركه حواسه، إلى مرتبة الإنسان الذي يدرك أن الوجود أكبر وأشمل من ذلك الحيز الصغير الذي تدركه الحواس، وهي نقلة بعيدة الأثر في تصور الإنسان لحقيقة الوجود كله ولحقيقة وجوده الذاتي، وفي إحساسه بالكون وما وراء الكون من قدرة وتدبير، كما أنها بعيدة الأثر في حياته على الأرض، فليس من يعيش في الحيز الصغير الذي تدركه حواسه كمن يعيش في الكون الكبير الذي تدركه بديهته وبصيرته»(9).

ويرى الدكتور المنجرة أن «هناك فرق شاسع بين الغيب الذي هو من علم علام الغيوب سبحانه وحده، وبين مفهوم المستقبل كما يوظفه الخبراء في مجال الدراسات المستقبلية، فمفهوم المستقبل حسب هؤلاء انعكاس على الزمن لآثار ونتائج أعمالنا أو عدم عملنا

---

(8) ضميرية، عثمان جمعة: **عالم الغيب والشهادة في التصور الإسلامي**، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة 1430 هـ، ص15.

(9) قطب، سيد: **في ظلال القرآن**، دار الشروق، لبنان، بيروت، الطبعة السابعة، سنة 1398 هـ، ج 1، ص 39.

اليوم. وواضح من مضمونه ونتائجه أن الأمر لا يتعلق بنبوءة ولا كهانة.

ونشير بداية أن مصطلح مستقبل لم يرد في القرآن إلا في صيغة مستقبِل بكسر الباء، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.[10] والقرآن الكريم مليئ بالمصطلحات والألفاظ الداعية لإمعان النظر والإعداد للمستقبل. من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ﴾[11] ... أما بخصوص كلمة (الغد) فقد وردت خمس مرات في القرآن الكريم:

﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ﴾

﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[12]

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾[13]

﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ﴾[14]

﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾[15]

ونلاحظ أنه بقدر ما تدعوا الآيتان الثالثة والرابعة جمهور المومنين إلى رفض الكهانة التي تريد أن تقدم تاريخاً مفصلاً للغد، بقدر ما نجد دعوة صريحة في الآية الأولى إلى استشراف الغد حتى يتزود الإنسان بالتقوى اللازمة ويتجنب المفاجئات الداهمة.

---

(10) سورة الأحقاف: الآية 24.

(11) سورة الحشر: الآية 18.

(12) سورة يوسف: الآية 12.

(13) سورة الكهف: الآية 23.

(14) سورة لقمان: الآية 34.

(15) سورة القمر: الآية 26.

وإذا تمعنا في مفهوم الآيات التي ذكرناها، أدركنا أن المنهي عنه تكهن صورة واحدة للمستقبل، يدعي متزعمها معرفتها سلفاً. أما تصور تجلي ذلك الغد في صور متعددة فهذا نحن مطالبون به، حتى نحشد القوى لدفع الشر الذي تنوقعه، ونكثف الجهد لجلب الخير الذي نستبشره»[16].

ويرى حسن حنفي أنه إذا كان الاتجاه نحو النبوة قد ظهر في مبحث النبوة فإن الاتجاه نحو المستقبل برز بشكل جلي في مبحث المعاذ، وكلاهما من السمعيات، وتمثل ذلك في الحديث عن النهاية، وقيام الساعة وأشراطها، ونزول المسيح عليه السلام وقتله للدجال، ثم الحساب بعد الموت، حيث يقرر ماضي الإنسان الدنيوي مصيره المستقبلي في الآخرة سلباً أو إيجاباً، وهو ما يدفع الإنسان لحسن الاستعداد للمستقبل، مستقبل خارج الدنيا يتجاوز الزمان، فعملية الحساب تتم وفقاً لقانون وليست طبقاً للأهواء والانفعالات مما جعل حسن حنفي يجزم أن «موقف المعتزلة أهل العدل والتوحيد أكثر قدرة على تأصيل الاتجاه نحو المستقبل من الأشاعرة الذين يؤمنون بالشفاعة» حيث يرى أن هذه القوانين يغلب عليها الطابع الرياضي الحسابي العقلي، مثل قوانين الإحباط والتكفير، والاستحقاق والعوض، مما يجعل حساب الاحتمالات ممكناً، وكأن الميزان رمز للحساب[17]، لكن موقف المعتزلة الذي يجتهد حسن حنفي في

---

(16) المنجرة، المهدي: **الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، دار عيون، الدار البيضاء - المغرب، 1994 م، ص 273-274.

(17) انظر: حنفي، حسن: **استشراف المستقبل، أوراق المؤتمر العلمي التاسع** =

إظهاره متناقض من وجهين:

أن الحديث عن الشفاعة من أمور العقائد والغيب وهو ما يصنفه المتكلمون ضمن السمعيات مما لا يجوز الاستدلال عليه إلا بالنقل القطعي المتواتر الصريح.

أن المعتزلة يجرون قوانين الدنيا العقلية ومنطقها النسبي على أمور الآخرة وهو ما لا يصح في الأذهان ولا يستقيم.

أن الشفاعة ليست مما يتنافى مع العدل، بل إن فيها من كمال العدل وتمامه، وهو الفضل والإحسان الذي هو من صفات الكريم سبحانه، وفيه من إجلال مقام النبوة ورفعته ما لا يخفى، وهو أشبه بما تمنحه الدساتير الأرضية لرئيس الدولة بإصدار حق العفو عن الأشخاص وفق معايير لا تتنافى مع العدل، بل قد تكون مكملة ومتممة لجوانب العدالة والقضاء.

ورغم أن خلفية إنكار الشفاعة في الآخرة لدى المعتزلة - كما أثارها حسن حنفي - معروفة بحيث تتماشى مع مذهبهم في نفي الصفات عن الباري عز وجل وتعطيلها، إلا أنه عاد ليذكر بأن بُعْدَ المستقبل يظهر في «تصور أوصاف الله وصفاته، بالإضافة إلى أنه قديم، هو باق، وهو كل الزمان، لا أول له ولا آخر، لا بداية له ولا نهاية، يعلم ما يكون وما لا يكون، يضم الحاضر والماضي والمستقبل»، ويرى حسن حنفي ظهور المستقبل أيضاً في الحسن والقبح العقليين عندما تصور المعتزلة العالم الإنساني يسير طبقاً لغاية،

= **لكلية الآداب والفنون 26 أبريل/ نيسان 2004 جامعة فيلاديلفيا**، تحرير ومراجعة صالح أبو أصبع وآخرون، بتصرف ص 35-36.

ووفقاً لقانون الصلاح أو الأصلح أو اللطف، وأن العالم ليس عشوائياً، لا يخضع إلا لإرادات مشخصة مطلقة بلا قانون وبلا هدف، كما ظهر في المستقبل. لكنه بالمقابل اعتبر أن الاتجاه نحو المستقبل من قبل الشيعة الإمامية تطبعه الانتظارية (انتظار الإمام الغائب على طريقة المشيانية)، أما بالنسبة إلى أهل السنة فيرى أن الاتجاه نحو المستقبل يطبعه الانحطاط، حيث يسير التاريخ من الوحدة إلى التفرق، ومن الإيمان إلى الكفر والخلف أفضل من السلف. ومن ثم ضاعت فرصة ظهور المستقبل على أنه ازدهار وانتصار بالرغم من وجود إمكانيات لذلك في الآيات والأحاديث، مثل الآيات التي تحث على الأمل وترفض اليأس والقنوط، ومثل حديث المجددين: «إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة دينها»[18].

وبعيداً عن محاولات رصد الاتجاه نحو المستقبل في مذاهب الفرق الكلامية، فإن من الجدير بالاهتمام الوقوف عند إشارة حسن حنفي عن وجود نصوص شرعية من القرآن والسنة تمنحنا الأمل في المستقبل وتجنبنا اليأس والقنوط وهي كثيرة نقتصر منها على ما يأتي:

- من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا﴾[19]

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ

---

(18) المرجع نفسه، (بتصرف)، ص 36-37.

(19) سورة النور: الآية 55.

يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾[20]

وقال عز من قائل: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[21]

- من الحديث الشريف:

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكاً عاضاً فيكون ما شاء الله أن يكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ثم سكت»[22].

عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»[23].

وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك».

---

(20) سورة الأنبياء: الآية 105.

(21) سورة القصص: الآية 5.

(22) أخرجه أحمد (4/ 273) والبزار في مسنده (7/ 224 رقم 2796)، قال الهيثمي: رواه أحمد في ترجمة النعمان والبزار أتم منه والطبراني ببعضه في الأوسط ورجاله ثقات (**مجمع الزوائد** 5/ 189).

(23) أخرجه البخاري (6/ 2667 رقم 7881) ومسلم (3/ 1523 رقم 1921، 1922) بلفظ: لن يزال قوم من أمتي.

قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: «ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس»[24].

وعن أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون، حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم، يا عبد الله، هذا يهودي خلفي، فتعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود»[25].

وتتضمن هذه النصوص الشرعية ومثيلاتها كثر «وعداً إلهياً مستقبلياً بانتصار الإسلام والمسلمين على الصعيد العالمي، لا يمكن للإنسان المسلم إلا أن يتوق إليه ويعد مستلزماته، ولا يناضل إلا من أجل تحقيقه. هذه وغيرها صور من الغد الموعود والمأمول الذي دعانا الله عز وجل إلى صياغة حياتنا الحاضرة بالشكل الذي يوصلنا إليه، وهذا شعور وتوجيه عام، جوهره أن المسلم في حركة ذائبة ونشاط مستمر وسعي دائم نحو تحقيق الغد والمستقبل الذي وعد به الله أو أراده، أو وضع معالمه الكبرى»[26].

ويمكننا من خلال ما سبق أن نستخلص أهم الضوابط التي يحددها لنا الأساس العقيدي الإسلامي في مجال استشراف المستقبل،

---

(24) أخرجه أحمد (5/ 269 رقم 22374) قال الهيثمي: زواه عبدالله -أي ابن أحمد بن حنبل- وجادة عن خط أبيه، والطبراني ورجاله ثقات (**مجمع الزوائد** 7/ 288).

(25) صحيح مسلم (4/ 2239 رقم 2922)

(26) عبد الجبار، محمد: «مدخل إلى اكتشاف المستقبلية في القرآن الكريم»، **المستقبلية**، عدد 1 مرجع سابق، ص 106-107.

فهو يرشدنا إلى التطلع لرؤية المستقبل والنظر في اتجاهاته المتباينة وما تقتضيه من العمل الإجرائي، وهذا لا علاقة له بعلم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، وهذا الأمر يحتم علينا التحري في جهازنا المفاهيمي والاصطلاحي بما يتلاءم ومرجعيتنا الإسلامية والحضارية، وعلاوة على ذلك يمنحنا الأساس العقيدي الأمل بمستقبل مشرق للأمة الإسلامية رغم كل الجراح والنكسات، بقي فقط أن «نتوجه من عملية الدراسات المستقبلية إلى صنع المستقبل وكلنا ثقة بقدرتنا بعون الله على تحقيق أهدافنا»[27].

المبحث الثاني: الأسس والمنطلقات التشريعية

لما كانت العقيدة الإسلامية توفر لنا الأسس الإيمانية اللازمة لدراسة المستقبل وتوجهنا نحو استكشافه، فإنه من البداهي والمنطقي أن تسير الأبعاد التشريعية في الاتجاه نفسه، على اعتبار أن العقيدة هي أساس الشريعة، والشريعة ثمرتها ومجالها العملي التطبيقي، وقد مثل القرآن الكريم بآياته التي تربط بين الإيمان والعمل الصالح كما حصل في سورة العصر قوة دفع نحو المستقبل، ويمكن تحديد الاتجاه المستقلي للتشريع الإسلامي بإعمال النظر في التراث التشريعي الإسلامي الفقهي والأصولي وما تتيحه لنا فلسفة التشريع الإسلامي من تصورات مستقبلية تتصل بجوانب التقعيد أو التقصيد أو السننية.

ويرى حسن حنفي بصدد تعرضه لمباحث أصول الفقه «أن

(27) الدجاني، أحمد صدقي: «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي»، **مجلة المستقبلية**، مرجع سابق، عدد 2 ص 17.

المصادر الأربعة للتشريع توحي بالزمان وبالمستقبل، انتقالاً من القرآن إلى السنة إلى الإجماع إلى الاجتهاد، فكل مصدر يوحي بالتقدم في الزمان عن المصدر السابق، السنة تعين أول للقرآن، والإجماع تعين ثان له، والاجتهاد تعين ثالث ومستمر له، فإذا تركنا القرآن والسنة للعلوم النقلية، فإن الإجماع يضع مشكلة العصور والأجيال، وإمكانية عدم التزام العصر اللاحق بأحكام العصر السابق، نظراً إلى تغير الظروف والأحوال واختلاف المصالح والحاجات، ولكن الذي يشير بصراحة ووضوح إلى بُعْد المستقبل هو المصدر الرابع للتشريع وهو الاجتهاد، فقد أعطى المصدر الأول المبادئ العامة الصالحة لكل زمان ومكان. وأعطت السنة أول تحقق لهذه المبادئ العامة في التاريخ، في زمان ومكان معينين، وفي عصر معين ولأمة بعينها، كما أعطى الإجماع إمكانية الاتفاق على التطبيق العملي باسم مصالح الأمة ووحدتها. والآن يعطي الاجتهاد إمكانية احتواء كل الحوادث المستقبلة والتشريع لكل الظروف الآتية، ابتداء من جهد الإنسان العقلي وقدراته على الاستنباط والاستقراء»[28].

وقد قرر الإمام الشاطبي في معرض تقريره لأنواع الاجتهاد «أن الاجتهاد على ضربين: أحدهما لا ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، وذلك عند قيام الساعة، والثاني يمكن أن ينقطع قبل فناء الدنيا.

أما الأول فهو الاجتهاد المتعلق بتحقيق المناط وهو الذي لا خلاف بين الأمة في قبوله، ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي

---

(28) حنفي، حسن: **استشراف المستقبل**، مرجع سابق، ص 37-38.

لكن يبقى النظر في تعيين محله»[29]. ويضيف الشاطبي: «فلا بد من هذا الاجتهاد في كل زمان، إذ لا يمكن حصول التكليف إلا به، فلو فرض التكليف مع إمكان ارتفاع هذا الاجتهاد لكان تكليفاً بالمحال، وهو غير ممكن شرعاً، كما أنه غير ممكن عقلاً». ثم يفصل الحديث في الضرب الثاني من الاجتهاد والمتمثل في درك الأحكام الشرعية ومن أنواعه: تنقيح المناط وهو تمييز الأوصاف المعتبرة من الملغاة، وتخريج المناط وهو الاجتهاد القياسي.

والنوع الثالث هو تحقيق خاص للمناط بخلاف ما تقدم من التحقيق العام للمناط[30].

والشاطبي بهذا التقسيم الدقيق يتجاوز إشكالية الاستمرار والانقطاع التي أثيرت في عصور الجمود والتقليد وتضخُّم الحديث عن إغلاق باب الاجتهاد، فالاجتهاد ممثلاً في الضرب الأول (تحقيق المناط) مستمر لاينقطع لتعلقه بالنظر في محل الحكم وهذا الاجتهاد التنزيلي متيسر لعامة المتفقهين وإن لم يستجمعوا شرائط الاجتهاد، ومن هنا تتضح أهمية نظرية الاجتهاد في الإسلام في تنمية الفكر المستقبلي بل والدفع في اتجاهه لدى المكلف، «فالاجتهاد هو عصب الشريعة، وهو كما يسميه إقبال «مبدأ الحركة في الإسلام» يجدد الشريعة ويجعلها قادرة على التكيف حسب الظروف والأحوال. فالمستقبل وارد في الشريعة، وحساب المستقبل موجود في الاجتهاد.

---

(29) الشاطبي، أبو إسحاق: **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق عبد الله راز، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة السابعة، سنة 2005، الجزء الخامس، ص 64.

(30) المرجع نفسه، ج 5، ص 67-69.

المستقبل ليس هماً أو إشكالاً أو تأزماً، بل هو حاضر معيش يدخل في نظرية قادرة على أن تعطي حكماً يحل الإشكال، ويقضي على الأزمات، فالمجتهد هو العالم المناط به تطوير الشريعة ونقل الماضي إلى الحاضر. والعلماء ورثة الأنبياء، والفقهاء أمناء الرسل، ولما كان الله هو عالم الغيب والشهادة ظهر ذلك في أحد جوانب المنهج الأصولي، وهو قياس الغائب على الشاهد، فمعرفة الغائب ممكنة، وذلك بقياسه على الشاهد، ولما كان المستقبل أحد مظاهر الغيب أمكن معرفته.

كما نجد في مباحث الأصول الأخرى حضور المستقبل، وإن كان مغلفاً في أطر اللغة والتشريعات. فمثلاً المبادئ اللغوية التي وضعها الأصوليون لتفسير النصوص مثل: الحقيقة والمجاز، الظاهر والمؤول، المحكم والمتشابه، المجمل والمبين، المطلق والمقيد. . . إلخ. كلها تهدف إلى احتواء الحوادث المستقبلة، مثل الاجتهاد تماماً عن طريق تأويل الألفاظ، وبالتالي يظل النص صالحاً باستمرار، متحركاً في الزمان والمكان، ممتداً من الماضي إلى الحاضر، ومتجهاً من الحاضر نحو المستقبل، وفي مباحث الأحكام وتحليل المقاصد نجد أن الوحي مقصد، والقصد اتجاه وغاية، فقد قامت الشريعة من أجل تحقيق مقاصد وأحكام ابتداء، وهي المصالح العامة، وإفهاماً حتى يعقلها الناس، وامتثالاً حتى يطيعونها، وتكليفاً حتى يطبقونها. وفي سلوك الفرد ارتبط الفعل بالنية، والعمل بالهدف والغاية والقصد من بدايات الاتجاه نحو المستقبل»[31].

---

(31) حنفي، حسن: **استشراف المستقبل**، مرجع سابق، ص 38.

وقد أفرض التازي لقاعدة «المشقة تجلب التيسير» دراسة خلص منها إلى تصنيفها ضمن قواعد فقه المستقبل التي من شأن توسيع تطبيقاتها أن تكون إحدى القواعد التي ستتقبل الغد وتعالج صعوباته ومحظوراته المستجدة[32].

وبالإضافة إلى ذلك نجد أكثر قواعد الأصول اتجاهاً نحو المستقبل بشكل مباشر هو أصل اعتبار مآلات الأفعال وعرفه الأنصاري تعريفاً دقيقاً بأنه «أصل كلِّي يقتضي اعتباره تنزيل الحكم على الفعل بما يناسب عاقبته المتوقعة استقبالاً»[33]، وهذا الأصل بما تندرج تحته أو ترتبط به عدد من قواعد الأصول من قبيل: الذرائع، والحيل، ومراعاة الخلاف، والاستحسان، والتي تشكل بمجموعها توجُّهاً نحو النظر المستقبلي في الأحكام.

وهذا التوجه المستقبلي حاضر في الفروع الفقهية في عقود الآجال أو ما يسمى في القانون المدني بالعقود المستقبلية، ومنها بيع السلم، وهو بيع آجل بثمن عاجل، أو هو كما يعرفه فقهاء المالكية «بيع موصوف في الذمة بغير جنسه مؤجلاً»[34]، وبيع الأجل وهو بيع عاجل بثمن آجل، وقد رغب فيه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله:

---

(32) التازي، عبد الهادي: «قواعد فقه المستقبل»، **المستقبلية**، العدد الثالث خريف 2004، مرجع سابق، ص 76.

(33) الأنصاري، فريد: **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، دار السلام، المغرب، الطبعة الأولى، سنة 2010، ص 457.

(34) ابن رشد: **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تحقيق علي معوض وعدل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، سنة 1428هـ/ 2000م، المجلد الخامس، هامش ص 81.

«ثلاثة فيهن البركة: البيع إلى أجل»[35] ومن الصور التي تترتب عنه ما يعرف بالبيع بالتقسيط مع الزيادة في الثمن، وهو من أهم عمليات التمويل التي تجريها البنوك الإسلامية المعاصرة بالإضافة إلى عقد الإيجار المنتهي بالتمليك والمشاركة المتناقصة، والمرابحة للآمر بالشراء[36]، وكلها عقود تستحضر عامل الزمن والمستقبل.

إن هذا الحضور المكثف للزمن وللمستقبل في الشريعة الإسلامية أثمرت نوعاً من الفكر المستقبلي تمثل في السنن الإلهية والتي تستمد معرفتها من ثلاثة مصادر وهي: القرآن والسنة والكون والتاريخ[37].

وقد دعا محمد عبده إلى تأسيس علم كفائي جديد سماه «علم السنن»، فقال: «إن إرشاد الله إيانا إلى أن له في خلقه سنناً يوجب علينا أن نجعل هذه السنن علماً من العلوم المدونة لنستديم ما فيها من الهداية والموعظة على أكمل وجه. فيجب على الأمة في مجموعها أن يكون فيها قوم يبينون لها سنن الله في خلقه كما فعلوا في غير هذا العلم من العلوم والفنون التي أرشد إليها القرآن بالإجمال وبينها العلماء بالتفصيل - عملاً بإرشاده - كالتوحيد والأصول والفقه. والعلم بسنن الله - تعالى - من أهم العلوم وأنفعها، والقرآن يحيل

---

(35) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب التجارات باب الشركة، والسيوطي في **الجامع الصغير** 1/ 533.

(36) انظر بتفصيل: الشرقاوي، عبد الله: **أثر الواقع في تطور العقود المالية في الفقه الإسلامي نماذج من العقود المستحدثة**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى، سنة 1431هـ/ 2009م، ص 229-267.

(37) شهوان، راشد سعيد: **السنن الربانية في التصور الإسلامي**، الناشر قسم الثقافة الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض - المملكة السعودية، سنة 1411هـ، ص 482.

عليه في مواضع كثيرة»[38]. وتتميز السنن الإلهية بالثبات والاطراد والاستمرارية، بحيث يسري حكمها على الحوادث والظواهر التي يحكمها هذا القانون[39]. والأمور لا تمضي في الناس جزافاً، والحياة لا تجري في الأرض عبثاً، فهناك نواميس ثابتة تتحقق، لا تتبدل ولا تتحول، والقرآن يقرر هذه الحقيقة، ويعلمها الناس... ويوجه أنظارهم إلى مصداق هذا في ما وقع للأجيال قبلهم، ودلالة ذلك الماضي على ثبات السنن واطراد النواميس[40]. و«هذا الاطراد والثبات في سنن الله المتحكمة في حركة الحياة والأحياء، يحدث لذى المسلم شعوراً واعياً، ومتبصراً لا عشوائياً ولا ساذجاً بضرورة قراءة هذه السنن، والتبصر بمسالكها التي تسير بموجبها الأمم، صعوداً وهبوطاً، تقدماً وتخلفاً، وجوداً وذهاباً، للوقوف على مسار أمته ومصيرها في ما مضى، والتفاعل الإيجابي في ما يستقبل من تاريخها، متحركاً في مساحات السببية بعيداً عن أوهام العبثية أو المصادفة، أو الفوضوية ومساحات الخرافة والأسطورية، وبعيداً عن حديث (النهايات) الذي لا ينقطع، وحديث (المابعديات) الذي لا يتوقف، تأصيلاً لمفهوم (الأمر الواقع) مثل مقولة فرانسيس فوكوياما: (نهاية التاريخ) و(مابعد التاريخ) والتي يُعني بها أن التاريخ قد توقف عند النموذج الحضاري الغربي، واعتباره خياراً وحيداً لمستقبل الإنسانية إن

---

(38) رضا، رشيد: **تفسير المنار**، الطبعة الثانية، سنة 1947، ج 4، ص 139.

(39) زيدان، عبد الكريم: **السنن الإلهية في الأمم والأفرد والجماعات**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ص 14.

(40) قطب، سيد: **في ظلال القرآن**، مرجع سابق، المجلد 5، ص 2949 - 2950.

رغباً أو رهباً، إذ في البعد السنني تسقط (الحتميات الجبرية) التي حاول فلاسفتها أن يخضعوا البشر لها كما أُخضعت المادة. وتبقى حركة الإنسان وفاعليته رهينة بحتمية السنن الإلهية وعملها»[41]. ويرى الخطيب أن «غياب (الشهود الحضاري) للأمة المسلمة أو (الانحسار الحضاري) الذي تعاني منه الأمة الآن، إنما كان أحد أهم أسبابه: تعطيل النظر في السنن والاعتبار بسياقاتها وتأثيرها وتفاعلاتها، وعدولها عن فهم واستخلاص «التدبيرات الإلهية» في تشكيل الحياة، أو قراءتها هذه السنن في سياق الغفلة أو الإلف، أو تزييف الفهم لها تشويها تفريغاً أو مخادعة وتمويها»[42]. كما يرى أن السنن بمثابة كليات مرجعية تحكم الحركة الحضارية والفعل الحضاري للناس عامة ومن أهمها: سنن التغيير والتبديل، وسنن العطاء الإلهي، وسنن الابتلاء، سنن التدافع والتداول الحضاري، السنن التحذيرية وسنن السقوط الحضاري، ولعل من أهم السنن العلاقة السببية أو العلية، والتي يمكننا أيضاً أن نبني على أساسها مشروعية (المستقبلية) في الإسلام، «وتعني السببية أن الوضع الحالي للشيء محكوم ومتأثر بوضع سابق كان عليه أي بحالة ماضية... ولذلك حين يتعلق الأمر بالأساس النظري لاستكشاف المستقبل ينصرف الذهن - أول ما ينصرف - إلى العلاقة السببية، فهي التي يمكن أن تسمح بقيام نظر

---

(41) الخطيب، محمد عبد الفتاح: «قيم الإسلام الحضارية: نحو إنسانية جديدة»، **كتاب الأمة**، دورية تصدر كل شهرين، السنة الثلاثون، العدد 139، قطر سنة 1431هـ، ص 178-179.

(42) المرجع نفسه، ص 182.

خاص بالمستقبل، وهي التي يمكن أن تصير الحديث عن هذا الزمان أمراً مشروعاً»[43].

إن رؤية المستقبل في القرآن الكريم وفي ظل المنظومة الإسلامية عموماً هي رؤية متكاملة تمتلك كل المقومات العلمية المبنية على السنن التاريخية والاجتماعية الدقيقة، وهي تعتمد نهجاً محدداً يتسلسل في خطوات محكمة:

الأولى: قراءة الواقع المعيش ودراسة مفرداته وإدراك أبعاده عن كتب بشكل تحليلي من وحي قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾[44]

الثانية: قراءة الماضي قراءة تاريخية واعية بتتبع حركة السنن التاريخية والاجتماعية وفاعليتها في تحليل علمي موضوعي من وحي قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[45]

الثالثة: استشراف صورة المستقبل بعملية تركيبية تربط بين حركة الواقع القائم والسنن التاريخية والاجتماعية من خلال استحضار الماضي والاهتداء بتجاربه ومواعظه، من وحي قوله تعالى: ﴿وَلَا

---

(43) بلكا، إلياس: **الوجود بين السببية والنظام**، الطبعة الأولى، 2009/ 1429هـ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، ص 20.

(44) سورة العصر: الآيات 1-3.

(45) سورة غافر: الآية 82.

تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(46)

يلاحظ في هذه العملية توافر عنصرين أساسيين هما:

الأول: عنصر الأمل: إذ لا استشراف للمستقبل المشرق بلا أمل فهو الذي يحدد طبيعة الأهداف التي يسعى لها الانسان.

الثاني: عنصر الإرادة: وهي حافز الفعل الإنساني، وشاء الله تعالى الفعال المريد أن يخلق الإنسان مريداً، وأراد له أن يفعل من خلال إرادته، وأن يقرن قوله بفعله حتى يتحقق العمل، ولا يتحقق المستقبل إلا بالعمل، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾(47)

---

(46) سورة آل عمران: الآية 139.

(47) سورة التوبة: الآية 105. انظر: الكفيشي، عامر: **مقومات النهوض الإسلامي بين الأصالة والتجديد**، دار الهادي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 358-359.

الفصل الثالث

الأسس والمنطلقات المعرفية (التاريخية والفلسفية) لاستشراف المستقبل

المبحث الأول: الأسس والمنطلقات التاريخية

في البداية لا بد من توضيح لبس يكتنف لفظة (التأريخ) فهذه اللفظة تطلق تارة على الماضي البشري ذاته، وتارة على الجهد المبذول لمعرفة ذلك الماضي ورواية أخباره، أو العلم المعني بهذا الموضوع.

وقد حاول قسطنطين زريق تجاوز هذا اللبس بإطلاق لفظ (التأريخ بالهمز) على دراسة الماضي، و(التاريخ) بالألف اللينة على الماضي ذاته الذي هو موضوع الدراسة، ورغم عدم دقة هذا التمييز إلا أن من مميزاته أنه يجاري الاستعمال الشائع في الأدبيات العربية[1].

وقد يثور السؤال عن جدوى الاهتمام بالتاريخ في الوقت الحاضر، وما علاقة الماضي بالمستقبل؟ وكيف يمكن أن يشكل التاريخ أساساً لدراسة المستقبل؟

---

(1) انظر: زريق قسطنطين، **نحن والتاريخ - الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص 13-14.

إن أهمية التاريخ تكمن في «تبين العلل الباعثة وإدراك الأسباب الأصيلة الفاعلة في تكوين المشكلات الإنسانية الحاضرة، وكشف طبيعة هذه الأسباب والعلل وتعيين مداها ونوع أثرها.

الإنسان فرداً ومجموعاً هو إلى حد بعيد نتاج الماضي. وكل مشكلة من المشكلات التي تعترض الإنسانية في هذه الفترة الحاسمة من حياتها لها جذورها وأسبابها المغروسة في الثرات الذي تسلمته من الأجيال السابقة والذي يفعل فيها كما تفعل هي أيضاً فيه. ومن هنا نرى أن أي معالجة صحيحة للقضايا الكبرى التي تجابهها الإنسانية اليوم يجب أن تستند إلى معرفة تأريخية شاملة المدى بعيدة الغور»[2].

ومما استوقف الدكتور أحمد صدقي الدجاني وهو يطالع **كليلة ودمنة** قول دمنة لكليلة وكلاهما من أبناء آوى ذوي دهاء وعلم وأدب: «فإن أموراً ثلاثة، العاقل جدير بالنظر فيها والاحتيال لها بجهده، منها النظر فيما مضى من الضر والنفع، أن يحترس من الضر والنفع الذي أصابه فيما سلف لئلا يعود إلى ذلك الضر، ويلتمس النفع الذي مضى ويحتال لمعاودته ومنها النظر فيما هو مقيم فيه من المنافع والمضار. الاستيثاق مما ينفع والهرب مما يضر، ومنها النظر في مستقبل ما يرجو من قبل النفع، وما يخاف من قبل الضر ليستتم ما يرجو ويتوقى ما يخاف بجهده».

نحن هنا أمام رجاء النفع وتوقي الضرر ببذل الجهد، ونحن هنا أمام نظر في المستقبل من خلال النظر في الماضي والحاضر المقيم. تتوقفني قول دمنة للأسد: «وأعجزُ الملوك آخذهم بالهويناء، وأقلهم

(2) المرجع نفسه، ص 14-15.

نظراً في مستقبل الأمور» وتداعى إلى خاطري ما أكده (إلفين توفلر) من أن دراسة المستقبل تجعلنا أقدر على فهم مشاكلنا الراهنة وتلمس حلول ناجحة لها حين قال في كتابه الأول **صدمة المستقبل**: «في الماضي، درس الرجال التاريخ الماضي ليسلطوا الأضواء على الحاضر، ولقد قمت بتدوير مرآة الزمان متوقعاً أن صورة المستقبل تستطيع إمدادنا بنظرات قيمة عن حاضرنا، وسنجد في أيامنا القادمة أن الصعوبة في فهم مشاكلنا الخاصة والعامة تزداد أمامنا إذا لم نستفد في معالجتها من رؤية المستقبل»[3].

ورغم الغنى الذي تميزت به مدرسة التاريخ في حضارتنا حتى زعم مصطفى شاكر أن التاريخ علم عربي إسلامي أو هو يمكن اعتباره كذلك، «فقد تميزت الحضارة العربية الإسلامية بالنزعة التاريخية الواضحة التي تجلت في ظهور خمسة آلاف مؤرخ على الأقل، وما يزيد على عشرة إلى إثني عشر ألف كتاب تاريخ في أقل تقدير لديها، وبعض هذه الكتب في خمس وثمانين ومائة مجلد. وقد تحول التاريخ إلى علم منهجي على يد ابن خلدون»[4]. إلا أن بعد الزمان أو التاريخ يظل غائباً عن وعينا القومي، ويرى حسن حنفي أن الدراسات المستقبلية لا تنشأ في فراغ، حيث ارتبطت في التراث الغربي بفلسفة التاريخ، كما لا يمكن أن تنشأ في وجداننا من فراغ، ولا من تقليد الغرب ونقل اتجاهاته وترجمتها، لأنها حينئذٍ تكون مجتثةِ الجذور، تنتهي بانتهاء الموضة، ولا تحدث أي أثر في حياتنا

(3) الدجاني، أحمد صدقي: «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي»، **فصلية المستقبلية**، مرجع سابق، ص 17.

(4) المرجع نفسه، ص 26.

بل وقد تحدث الأثر المضاد وهو الإيهام باكتشاف المستقبل، وهو في الحقيقة غائب وضائع. وكما استطاع الغرب اكتشاف المستقبل وصياغة مفهوم التقدم وفلسفات التاريخ ابتداء من البحث في الماضي واكتشاف أصوله فيه، وأيضاً إذا أردنا البحث عن جذور للاتجاه نحو المستقبل في ثراثنا القديم، حتى يمككنا تنحيتها وتطويرها إلى دراسات مستقبلية، فإنه يمكن العثور عليها في علومنا القديمة خاصة العلوم النقلية العقلية[5].

ويرى عماد الدين خليل أن الاتجاهات الغربية الثلاث لتفسير التاريخ وهي: المثالية والمادية والحضارية لم تأت بجديد في أهم معطياتهم على الإطلاق، وهو التأكيد أن محور الفاعلية الحضارية وأسُّ الأسس في الحركة التاريخية هو الصراع، والجدل (الديالكتيك) أو تحاور النقائض المتقابلة.

ورغم أن القرآن يؤكد وجود فكرة الصراع بأبعاده المختلفة، إلا أنه يرفض أن يكون ذلك أداة للانتكاس والرجوع إلى الوراء، «ويبقى نداء: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[6] محوراً كبيراً يدور عليه الصراع والحركة والتقدم إلى أمام أو الرجوع إلى وراء. ورغم أن الله وهب بني آدم قدرات العقل والإرادة والعمل، وعلمهم الأسماء كلها، إلا أنه سبحانه لم يتركهم وحدهم في تجربة صراعهم في الأرض، وظل يمدهم حيناً بعد حين بتعاليم السماء وشرائعها العادلة وصراطها المستقيم الذي يحيل حركة البشرية في العالم إلى حركة متقدمة أبداً

---

(5) حنفي، حسن: **استشراف المستقبل**، مرجع سابق، ص 34-35.
(6) سورة الأعراف: الآية 27.

في خط متوازن صاعد لا رجوع فيها إلى الوراء»[7].

وينتقل خليل في محاولة لتجاوز فكرة الصراع إلى تقرير مبدأ قرآني إسلامي في تفسير مسألة السقوط والنهوض فيقول: «إن الذي يفرق الموقف الإسلامي ويميزه إذن، هو أنه يطرح إزاء مسألة سقوط الدول والتجارب و الحضارات. ما يمكن تسميته (الحتمية التفاؤلية)، إنه يقرر حتمية الانحلال والسقوط، ولكنه يقرر - في الوقت نفسه - إمكانية أي أمة أو جماعة أن تعود باستمرار لكي تنشأ دولة أخرى، أو تمارس تجربة جديدة، أو تتولى زمام القيادة الحضارية والعقائدية بمجرد أن تستكمل الشروط اللازمة لذلك. وأولها عملية التغير الذاتي التي أكد القرآن على حدها الإيجابي بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْۗ﴾[8] وأكد على حدها السلبي بقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْۙ﴾[9] هذا التغيير الذي يمتد إلى كافة المساحات الأخلاقية، وسائر المكونات النفسية الأساسية، وكل العلاقات مع الذات ومع الآخرين، والتي تمكن الإنسان فرداً وجماعة من مواجهة حركة التاريخ»[10].

ويؤكد عماد الدين خليل على أن القرآن بطرحه مبدأ التغير الذاتي بجانبيه السلبي والإيجابي مقابل حتمية السقوط والمداولة كوسيلة الاستعادة، يمنح الإرادة البشرية فرصتها في صياغة المصير والتشبث به

---

(7) خليل، عماد الدين: **التفسير الإسلامي للتاريخ**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، 1991، ص 237.

(8) سورة الرعد: الآية 11.

(9) سورة الأنفال: الآية 53.

(10) **التفسير الإسلامي للتاريخ**، ص 262.

لضمان الاستمرارية أو استعادته إذا أفلت من بين أيديها، وفي هذا تجاوز لكل الحتميات التي تطرحها التفاسير المادية والوضعية للتاريخ.

«إن التفسير المسيحي للتاريخ - مثلاً - والذي كانت له تأثيراته العميقة في أذهان عدد من الوضعيين وعلى رأسهم توينبي، يبني موقفه على فكرة (الخطيئة والخلاص) بعد تحويلها من نطاقها الفردي إلى النطاق الجماعي، وإذن فإن التاريخ - في هذا التفسير - تحكمه جبرية تجعل الأمم المسيحية جميعاً تتجه في حركة صاعدة إلى مثلها الأعلى مهما اقترفت من ذنوب وارتكبت من معاصي وآثام، حتى لو استعمرت شعوب الأرض جميعاً واستحيت نساءها وذبحت أبناءها، فما دام السيد المسيح عليه السلام قد خلَّصها فقد رفعت عنها المسؤولية وسيقت إلى مصيرها دون مشقة أو عناء»[11]. وهذا يتنافى مع مبدأ المسؤولية أو يعطل مفاعيله الإيجابية في انعكاساتها على حركة الإنسان في التاريخ، ولذلك نجد «في التفسير الإسلامي تمتد نظرية الإسلام في المسؤولية الفردية في النطاق الجماعي، ولا يتحدد مثير أي جماعة إلا نتيجة ما تقدمه من أعمال، وهذا لا يعني أن التاريخ الديني تحكمه جبرية تجعل من فعاليات الأمم المؤمنة حركة صاعدة تكتب بأحرف من نور، وإنما تتعرض هذه الأمم في سيرها للصعود والهبوط، للنجاح والفشل، للارتفاع والانهيار اعتماداً على ممارساتها ومعطياتها، ومن ثم تبرز المسؤولية كعامل أساسي في توجيه مصائر الحركة التاريخية. . . بل إن القرآن يؤكد في أكثر من موضع، على أن أية أمة كانت مؤمنة أم غير مؤمنة، إنما تحمل

---

(11) المرجع نفسه، ص 262.

مسؤوليتها كاملة إزاء نفسها أمام الله وأمام التاريخ. ولن تحمل أبداً مسؤولية أمة أخرى إلا بالقدر الذي تفرضه عليها مسؤوليتها ذاتها تجاه الإنسان وتجاه العالم. كما أنه على المستوى الفردي يؤكد القرآن على مسؤولية الإنسان على أفعاله فحسب، فكذلك الحال على مستوى الأمم والجماعات:

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(12)

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾(13)

وهذه المسؤولية المستقلة إزاء الذات الجماعية تجيء تأكيداً للارتباط العادل الوثيق بين التجربة البشرية وبين مصيرها الذي تؤول إليه تقدماً وتطوراً أو تأخراً وانحلالاً»(14).

وقد أكد القرآن الكريم أن للتاريخ سنناً وقوانين حاكمة كما في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾(15) ونجد في مواضع شتى يعرض القرآن لهذه القوانين في قالب تمتزج فيه النظرية بالتطبيق، أو يتم فيه التنبيه على أهمية استقراء التاريخ للوصول إلى سننه وقوانينه الحاكمة، يقول عز وجل: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا

---

(12) سورة البقرة: الآية 134.

(13) سورة البقرة: الآية 286.

(14) **التفسير الإسلامي للتاريخ**، ص 263-264.

(15) سورة الفتح: الآية 23.

قَلِيلًا ۞ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾[16]

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾.[17]

وقال عز من قائل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾.[18]

ولقد أسهمت هذه النظرات والتوجيهات القرآنية في بعث مدرسة التاريخ الإسلامي التي حرصت بدورها على «فهم التاريخ بالمعنى الشامل، في أفقها العالمي والإسلام أمة واحدة كما أوضح شاكر مصطفى في كتابه **التاريخ العربي والمؤرخون**، وهي من ثم تتميز بالشمول وتضع نصب عينيها رسالة عالمية. وقد حفلت هذه المدرسة بالمجتهدين الذين يغني الدارس المستقبلي التعرف إلى مجالاتهم. ومنها محاولة إيجاد علاقة بين التاريخ والنجوم والفلك التي قام بها مشتغلون في ميدان التنجيم امتدوا إلى ميدان التاريخ، وتحدث عنها إخوان الصفا في رسائلهم... وقد تحول التاريخ إلى علم منهجي على يد ابن خلدون (كما يرى شاكر مصطفى)، ويتهيأ دارس المستقبل بعد أن يجوز المرحلة الأولى إلى دخول المرحلة الأخرى، والانتقال من حديث الحاضر والماضي إلى حديث المستقبل، ويكون قد عرف الأمور على وجهها، وهذه فائدة فن التاريخ عند السخاوي الذي قال في كتابه **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**: «وبعد، فلما كان

(16) سورة الإسراء: الآية 76-77.
(17) سورة الأنعام: الآية 34.
(18) سورة محمد: الآية 10.

الاشتغال بفن التاريخ من أجلِّ القربات، بل من العلوم الواجبات المتنوعة للأحكام الخمسة بين أولي الإصابات. . . وأما فائدته فمعرفة الأمور على وجهها» ويصبح هذ الدارس مستعداً لمباشرة عملية الاستشراف والتشوف والرؤية، وفي اعتباره المعنى الذي أبرزه المقريزي في خطبة كتابه **العقود الفريدة** حين قال: «إن اللّه أقام الخلائق جيلاً بعد جيل، واستعمرهم قبيلاً إثر قبيل، ليبقي الأول لثني قصصه مواعظ وعبراً، ويحيي الآخر للمتقدم ذكراً وينشر خبراً، كي يرعوي الفطن عن فعل ما يذم ويستقبح، ويقتدي الأديب بما هو الأحسن من الأخلاق والأصلح» الاستشراف هو الخطوة الأولى في هذه المرحلة الأخرى»[19].

«والتاريخ مهما اختلفت الرؤى بشأنه فهو كائن حي يؤثر ويتأثر، وحياته تشتمل على أجزاءه الثلاثة، وإذا كان الماضي والحاضر هما جزئيه المنظورين المحسوسين من خلال النقل أو المعايشة، فإن المستقبل هو الجزء غير المرئي ولكنه موجود وحيٌّ بكلِّ المعايير، فالتقدير الإلهي هو الإطار الذي يستوعب بداخله كل حركة المستقبل بأدق تفاصيلها، وإن كانت مغيبة عن عين الإنسان، ولكنه يستطيع أن يتحسسها ويستشعر آثارها. ومن خلال هذا التحسس والاستشعار يتدخل الإنسان بإدارته للتأثير في حركة المستقبل، بالمقدار المتروك له من الحرية، تتسع لكل قابليات الإنسان وقدرته، وتدور مدار التقدير والوعود والسنن الإلهية ومن هنا فإن المستقبل يصنع أيضاً ويحرك،

---

(19) الدجاني، أحمد صدقي: «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي»، **مجلة المستقبلية**، مرجع سابق، ص 25-26.

والإنسان محور هذه الحركة كما هو محور كل حركة تاريخ، بيد أن الإنسان ليس الفاعل الأول والوحيد في حركة التاريخ، أي ليس العلة التامة فيها، فهناك عناصر أخرى أرضية تشترك في تحريك التاريخ وصناعته، وبما أن المستقبلية الإسلامية نظرية ومشروعاً معْنِية بموضوع صناعة المستقبل وبنائه، فإنها معْنِية أيضاً بالإجابة عن التساؤل التالي:

من يصنع التاريخ ويحركه؟ ومن يتحكم بالمستقبل ويبينه؟»[20]

وللإجابة عن هذا التساؤل تناول (علي المؤمن) بالدراسة النظريات والاتجاهات التي حاوت تفسير ذلك والإجابة عنه، ومنها نظرية البطل الفرد الذي يحرك التاريخ والتي برزت في أوروبا خلال الفترة التي انبهر الناس فيها بقادة عظام مثل نابليون، لكن التطور المشهود الذي عرفته الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية غيرت المعادلات التي حكمت نوعية الاجتماع السياسي حتى أخذ دور الزعيم الفرد الأوحد الذي تنقاد له الجماهير دون وعي يتضاءل تدريجياً، والمدرسة الأخرى هي مدرسة النخبة والطبقة وهي مجموعة من الأفراد الاستثنائيين الذين تفرزهم عوامل معينة فيتكاملون في حركتهم بهدف قيادة الأمة ورسم تاريخها. والمدرسة الثالثة هي مدرسة المجتمع التي تميل إلى إنكار تأثير الفرد أو الشخصية في صناعة الأحداث، وتعتقد بأن الجماعة الإنسانية هي التي تحرك التاريخ، وأن الفرد هو صنيعة المجتمع ولا يمتلك هوية مستقلة خاصة به.

وقد تعرضت هذه النظريات والمدارس الثلاث للنقد المتبادل أو

---

(20) المؤمن، علي: «صناعة المستقبل»، **المستقبلية**، مرجع سابق، عدد 2، ص 6.

النقد من قبل مدارس أخرى ظهرت في وقت متزامن أو في فترات لاحقة، وقد حاول بعض المفكرين وعلماء النفس الاجتماعي إيجاد نظرية بديلة تستثمر إيجابيات النظريات الثلاثة المذكورة وتتجنب سلبياتها أو الإشكاليات التي وقعت فيها، فظهرت النظرية التفاعلية التي اعتبر أصحابها أن صناعة التاريخ عبارة عن عملية تفاعل بين أربعة عوامل يكمل أحدها الآخر وهي: القائد وشخصيته ونشاطه، والنخبة الاجتماعية المحيطة بالقائد أو المحركة لنشاط المجتمع، وما يمكن تسميته بجهاز الإبداع في كل المجالات، والمجتمع نفسه ونوعية العلاقات بين أفراده وأهدافه ودينامية حركته، ثم المواقف التي تحددها ظروف الأمة والعوامل المؤثرة في صنعها. ورغم وجاهة هذه النظرية إلا أنها بدورها لم تسلم من النقد، حيث يعترض بعض المفكرين وعلماء الاجتماع على وجود هذا النوع من الدمج والتفاعل في التاريخ، كما اعترضوا على تغييب سنن التاريخ والقوانين الاجتماعية الهامة، وهو ما أفرطت فيه مدرسة الحتمية التاريخية ومدرسة فلسفة التاريخ.

ويرى علي المؤمن أن المدرسة التكاملية هي فقط وحدها يمكنها الإجابة عن كل التساؤلات وتجاوز كل التغرات، هي المدرسة التي تفرزها معطيات العقيدة الإسلامية، وهي مدرسة استوعبت النصوص الإسلامية في مجال تفسير التاريخ وأزمنته، كما استوعبت دروس التاريخ ومعادلاته، فضلاً عن المناهج التي بحثت في حركته وفي عناصره الفاعلة، والمناهج النظرية الحديثة التي تعالج موضوع المستقبل وإمكانات التحكم بحركته. فموضوع القيادة التاريخية الحضارية ينظر إليه من زاوية الاستخلاف في الأرض ودور القائد

مرتبط في الإسلام بأداء التكليف والوظيفة الشرعية، والأمة هي ميدان تطبيق الأهداف الحضارية لحركة التاريخ وهي الرحم الذي ينجب القادة والصفوة[21].

«فالمدرسة التكاملية ترى أن صناعة المستقبل الحضاري للأمة هو جزء من حركة التاريخ، فحركة التاريخ هي حركة غائية، لا سببية فقط مشدودة إلى سببها وإلى ماضيها، بل مشدودة إلى الغاية لأنها حركة هادفة لها علة غائية متطلعة إلى المستقبل، فالمستقبل هو المحرك لأي نشاط من النشاطات التاريخية، والمستقبل معدوم حالياً، وإنما يحرك من خلال الوجود الذهني الذي يجسد واجاباً فكرياً يضم تصورات الهدف.

وبالامتزاج بين الفكر والإرادة تتحقق فاعلية المستقبل ومحركيته للنشاط التاريخي على الساحة الاجتماعية»[22].

وبذلك تحقق الدراسات المستقبلية الامتداد للدراسات التاريخية، «وهي تتطلب ما يتطلبه علم التاريخ من «نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق». وهذا تعريف شيخنا ابن خلدون لعلم التاريخ في باطنه، ثم هي تتطلب فضلاً عن ذلك تشوفاً، وقد تحدث ابن خلدون في مقدمته عن تشوف الأمور المستقبلية بعد أن وصف الإنسان بأنه صاحب الفكر والروية، والحق أن الدراسات المستقبلية لا يمكن أن تتم إلا بالدراسات التاريخية، فركن التاريخ هو أحد الأركان الثلاثة فيها، فيتكامل مع ركن الحاضر

---

(21) المرجع نفسه، (بتصرف)، ص ص 13-15.

(22) نفسه، ص 15.

المقيم وركن التشوف المستقبلي... حين ندرس التاريخ نأخذ في اعتبارنا قدرة الإنسان على التذكر، وحين ندرس المستقبل نأخذ في الاعتبار قدرته على الحلم، وبهاتين الخاصيتين: التذكرة والحلم»[23].

ومن منطلق آخر فالاهتمام بالمستقبل كان ملازماً للإنسان منذ ظهوره، وعبر تاريخه الطويل، ولقد كان القلق والخوف مما يخبئه المستقبل بالإضافة إلى حب المعرفة والاستكشاف هو الباعث على التنبؤ بالمستقبل.

ويرى زريق أن أهم أنماط هذه المحاولات التنبؤية أربعة: أولها وأقدمها هو ما ندعوه التنبؤ البدائي. وهو نمط عرفته جميع الشعوب البدائية الماضية والحاضرة، وظل منتشراً في العصور القديمة والوسيطة، ولا تزال بعض ظواهره ورواسبه باقية عند الشعوب المتطورة في يومنا الحاضر، ويمكن تصنيفه إلى نوعين: الأول يقوم على الاتصال بالآلهة أو الأرواح أو الجن أو سواها من قوى الغيب، والثاني: يدور على الاستدلال بالظواهر الطبيعية كمواقع النجوم وحركاتها، وأحوال الطقس ووجهات الطيور في طيرانها، والإشارات والعلامات في أحشاء الضحايا من الحيوانات، والكتابات والخطوط وما إلى ذلك من ظواهر طبيعية أو بشرية. وهذا ما يتوصل إليه كل دارس لتاريخ الشعوب البدائية، وظل له مقامه وأثره لدى الشعوب القديمة بعد أن جازت الطور البدائي وولجت باب التاريخ وأنجبت مدنيات رفيعة كالمصريين والبابليين والفرس واليونان والهنود والصينيين، واختص بهذا التنبؤ فئات معينون في المجتمع كالكهان

(23) «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي»، مرجع سابق، ص 18.

والعرافين والمنجمين والسحرة والأطباء وما إليهم، واحتل هؤلاء مراكز بارزة مميزة سواء في الحكم والرئاسة أو في الدين والاجتماع. فإليهم كان يلجأ الملوك والعظماء وسائر الناس لاستكشاف الغيب واستطلاع الحظوظ، وإلى هياكلهم وغيرها من مقراتهم كانوا يهرعون في الملمات.[24]

وفي هذا الإطار اشتهر كهنة معبد دلفي في اليونان الذين اشتغلوا بمهمة الاطلاع على المستقبل.

وكان للعرب في الجاهلية حظهم من النظر في المستقبل على النمط البدائي، فكان لكل قبيلة كهانها وعرافوها من الرجال أو النساء، «وكذلك كانت الفراسة والعيافة وهي التنبؤ بأحوال الطيور وغيره من الحيوانات، والقيافة وهي التنبؤ والإخبار عن شيء بتتبع الأثر والشبه، والاستقسام بالأزلام، والطُّرق وهو الضرب بالحصى للتنبؤ عن المستقبل، والزجر هو زجر الطيور ومراقبة حركات طيرانها يمناً أو يسراً وبالتالي تفاؤلاً أو تشاؤماً، ومنها الطيرة وقد استعملت أصلاً للفأل عموماً ثم اختصت بالفأل الرديء، ومراقبة الأجرام السماوية والظواهر الطبيعية، وغير هذه من صنوف التنبؤات البدائية.

وجاء الإسلام فقضى عليها شرعاً إذ لا كهانة أو عرافة أو سحراً بعد النبوة، كما قضى على أكثرها فعلاً»[25].

أما النمط الثاني فهو النمط الاعتقادي الذي يقوم على عقائد أو نظرات شاملة إلى الكون والحياة تنسحب على الماضي والحاضر

---

(24) **نحن والمستقبل**، مرجع سابق، ص 55-56.

(25) المرجع نفسه، ص 57.

والمستقبل. فمنذ فجر التاريخ، حاول الإنسان حيثما وجد أن يتخيل أو يتصور أو يتفهم علل الأحداث الطبيعية والبشرية، وهو ما حصل عند الشعوب القديمة التي تطور فيها الفكر الديني كالشعوب السامية والفرس والهنود والصينيين. فلكل من هذه الشعوب نظرته الخاصة الشاملة إلى الكون الطبيعي والحياة الإنسانية.

«إن هذه التصورات المستقبلية لم تكن ذات أثر نظري فحسب، بل كان لها فعلها العملي في دفع الأفراد والجماعات إلى بذل الجهود لتبديل مصائرهم، وبالتالي في تحريك التاريخ وتوجيه قوافله، وكفى بالأديان الموحِّدة أو بالماركسية مثلاً على ضخامة هذا التأثير واتساعه وعمقه واستمراره. وهذا دليل على سنة من سنن الحياة الناشطة المبدعة، وهي أن إدراك التاريخ ماضياً ومستقبلاً، إدراكاً حياً نافذاً يؤدي إلى صنع التاريخ، أي إلى صنع المستقبل، كما أن هذا الصنع يفضي إلى ذاك الإدراك، وأن التفاعل بينهما يعزز نتائج كل منهما ونتائجهما المشتركة»[26].

والنمط الثالث هو النمط التخيلي، والواقع أن عنصر التخيل لم تخلُ منه الأنماط السابقة، لكن لم يكن هو العنصر الحاسم والرئيس فيها، وتميز رواد هذا النزعة بالمثالية الحالمة أو اليوتوبيا، ورغم دعوات بعضهم للعودة إلى الحياة الطبيعية وتمجيدها باعتبارها الحالة المثالية كما نجد عند جان جاك روسو، فإن الدافع لم يكن الرجوع إلى الماضي بل كان تقدمياً يرمي إلى تقدم المجتمع الإنساني، ولعل التقدم العلمي الذي شهده العصر الحديث عزز من الاتجاه نحو النمط

---

(26) زريق قسطنطين: **نحن والمستقبل**، مرجع سابق، ص 63.

التخيلي لا سيما في بدايات العصر الحديث إبان الثورة العلمية الأولى في القرن السابع عشر، ومن أهم الكتب التخيلية التي ظهرت في هذه الفترة: **أطلنطس الجديدة** لفرنسيس بيكون الفيلسوف والسياسي الإنجليزي، و**مدينة الشمس** للفيلسوف الإيطالي توماس كامبانيلا، ولم يزدهر كثيراً هذا الشكل من التخيل العلمي بسبب ما حمله التطور الكبير في العلم والتكنولوجيا في القرن التاسع عشر من ظهور للقصص العلمي (roman scientifique) ومن أهم من اشتهر بذلك الروائي الفرنسي جول فِرن الذي يمكن اعتباره رائد هذا النوع الأدبي ومن أعماله الأدبية: **خمسة أسابيع في المنطاد**، و**رحلة إلى مركز الأرض**، و**من الأرض إلى القمر**، و**عشرون ألف فرسخ تحت البحار**، بالإضافة إلى هربرت ويلز صاحب النتاج الغزير في هذا الشأن، ومن أعماله الأدبية: **آلة الوقت**، **جزيرة الدكتور مورو**، و**حرب العوالم**، و**أوائل البشر على القمر**، و**الحرب في الجو**، وغيرها. ومن أعماله الفكرية: **توقعات**، و**يوتوبيا حديثة**، و**الأشياء الأولى والأخيرة**، و**إنقاذ الحضارة: مستقبل الإنسانية المرجح**، و**شكل الأشياء المقبلة** وغيرها، وفي إنتاج ويلز التخيلي إعجاباً بالعلم وتفاؤلاً بالمستقبل الإنساني إذا استطاع الإنسان أن يضبط الطبيعة وأن يحكم نفسه بعقله وجهده.

وهذه الأنماط الثلاث المذكورة هي أهم الأنماط التي تمثلت بها الاستطلاعات المستقبلية في الأزمنة الماضية البعيدة منها والقريبة. وقد تكون ثمة أنماط أخرى نظراً إلى اختلاف أوضاع الشعوب الطبيعية والاجتماعية وتشعب مسالكها وخبراته، وبالتالي تعدد اتجاهاتها المستقبلية وتنوعها.

ومع ذلك فإن هذه الأنماط الثلاث المذكورة تبرز الاتجاهات المستقبلية الرئيسة التي عرفتها البشرية حتى السنوات الأخيرة، وتؤلف معاً صورة للاهتمام المستقبلي التاريخي[27].

«إلا أن نوعاً جديداً من ظواهر البحث في المستقبل قد شق طريقه إلى دنيا الناس والفكر الإنساني ابتداء من الربع الثاني للقرن العشرين، نوع ليس من قبيل الطوبويات الفطنة ولا الارتباط الديني، نوع من الجهد ليس للخيال ولا للأماني ولا للرؤى الشخصية دور كبير فيه، وإنما يقوم على أساس من الحسابات العلمية المضبوطة والمحكومة بقياسات موضوعية مجردة. شأنها كحساب المهندس لسرعة الجهاز المعروف بسرعته وطاقته. وتستهدف رصداً دقيقاً لأبعاد وظواهر محددة في مواقع محددة خلال فترات محددة، فهي إذ ذاك نوع من الرصد التمهيدي الواجب قبل الشروع في سياسات معينة واتخاذ إجراءات مناسبة للمكان أو الزمان، وصار لهذا النوع من البحث قواعد منهاجية وأصول وأدوات، وأضحى أحد الأركان الأساسية لعمليات الحرب والسياسة والتجارة وغير ذلك»[28]. وهذا النمط يسميه زريق بالنمط العلمي الريادي، وهو الذي ظهر في الميدان بعد الحرب العالمية الثانية. ويتميز هذا النمط بصفته العلمية واعتماده أسلوب المنطق الاختباري وسيلة لبلوغ الحقيقة، وقد ارتبط ذلك بالميدان الحربي والعسكري بداية لا سيما بالولايات المتحدة من قبيل

---

(27) انظر: المرجع السابق، (بتصرف)، من ص 64 إلى ص 68.

(28) خلاف، هاني عبد المنعم: **المستقبلية والمجتمع المصري**، دار الهلال، القاهرة - مصر، د. ت.، ص 10.

مشروع راند (RAND)[29]، ثم تعدى ذلك المجال العسكري إلى مجالات الحياة المختلفة لا سيما مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجال التربية، ليصبح النمط السائد للريادة والتنبؤ.

إن أهمية الوقوف على المنطلقات والأسس التاريخية لدراسة المستقبل تكمن في «تتبع جذور هذا الواقع الحاضر في الماضي لمعرفة أصوله والنظر في التفاعلات التي جرت بين عوامله الثابت منها والمتغير، وصولاً إلى التعرف بعمق على كل منها وتحديد مجرى الحركة التاريخية للأحداث التي شكلته والوقوف أمام السنن التي تحكم هذه الحركة. . .

إن الغفلة عن أهمية المنطلقات التاريخية في الدراسات المستقبلية تهدد بالوقوع في خطر السطحية، والعجز عن سبر الأغوار والنفاذ إلى العمق، ويقع في هذه الغفلة كثيرون من الذين عذبهم بريق الحديث عن المستقبل، وهؤلاء نراهم يقفزون إلى النظر المستقبلي ويعجبون من العناية بالمنطلقات التاريخية ظانين أن ذلك حديث مضى، ومتضايقين أحياناً من إعطاءها نصيباً وافياً من مجمل الدراسة المستقبلية.

والحق أن الوفاء بحق هذا الجزء أمر بالغ الضرورة، وشرط للتوصل إلى الاستعداد المطلوب للولوج في عملية النظر المستقبلي، ويكفي لاستشعار حقيقة ذلك أن هذه الخطوة وبخاصة ما يتعلق منها بتاريخ الأفكار، هي التي تمكن الدارس المستقبلي من التعرف على الأهداف التي بلورها المجتمع، وذلك ضروري عند أخذ عنصر الحلم

(29) اختصار لعبارة Research and Development، وتعني البحث والإنماء.

والأمل في الاعتبار ورؤية تفاعله مع العوامل التي نراها في الواقع»[30].

المبحث الثاني: الأسس والمنطلقات الفلسفية لاستشراف المستقبل

إذا كان الاهتمام بالمستقبل ظاهرة إنسانية قديمة، كما رأينا في المباحث السابقة فإن رؤية المستقبل والسعي لاستكشافه لا ينطلق من فراغ بل تحكمه معرفة بالماضي واستيعاب للتاريخ الإنساني، وهو فوق ذلك ينطلق من تصورات فلسفية تتمثل في رؤيته للكون الطبيعي والحياة الإنسانية وطريقة تعليلها وتفسيرها، فالشعوب القديمة رغم استحكام الأنماط البدائية والاعتقادية في رؤيتها للمستقبل لم تخرج في ذلك عن الأطر الفلسفية التي تحكم رؤيتها.

«فعند الفرس الزرادشتيين مثلاً نجد أن الوجود كله هو ميدان صراع بين آلهة الخير بقيادة أهورا مازدا وآلهة الشر بقيادة أهرمان، وهو صراع يمتد من بدء الكون إلى نهايته ويهيمن على الحياة البشرية بكاملها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

أما في الأديان الهندية فإن الوجود هو مظهر للروح المطلقة الكبرى (براهما)، ويتبدل الوجود الكوني ومن ضمنه الوجود الإنساني تبعاً للتبدلات المتعاقبة التي تحصل لهذه الروح في حقب زمنية مديدة منتظمة، متكررة تكراراً لا بداية له ولا قرار. وشبيه بهذا ما نراه عند

---

(30) «الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي»، **مجلة المستقبلية**، مرجع سابق، عدد 2، ص ص 34-35.

الصينيين القدماء في تصورهم للكون ولكل ما فيه، إذ تتعاقب عليه حالتا السكون (يِن) والحركة (يَنغ) تعاقباً متماثلاً مستمراً يتناول أحوال الوجود والحياة البشرية، ويمكن الاستدلال بقديمه على حاضره والتنبؤ من هذا وذاك بمستقبله»[31].

وليس غرضنا هنا التعرض للتفاعل الحاصل بين التعليل العقيدي والتعليل الفلسفي حول المستقبل، وإن كانت بذور ذلك قد ظهرت بالفعل عند الشعوب القديمة «غير أن هذه البذور لا تبدو واضحة إلا عند اليونان، حيث انفصل هذا التعليل انفصالاً إن لم يكن تاماً قاطعاً فقد أكسبها سمتها الخاصة وشكلها المتميز. وقد تفتحت هذه البذور وتشكلت عند أفلاطون وأرسطو بخاصة، وعند بعض الفلاسفة المتأخرين والأدباء والمؤرخين اليونانيين والرومانيين. ثم طغت عليها العقيدتان المسيحية والإسلامية في العصور الوسيطة حين كانت وظيفة الفلسفة في الأعم الأغلب الدفاع عن الدين، ولم يبدُ التعليل الفلسفي بصورة جلية في تلك العصور إلا عند مفكر واحد بارز هو المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون. على أن هذه الصورة الخلدونية العجيبة في ذاتها، والتي مازالت تثير الإعجاب عند الباحثين، ابتكرت في عصر انحطاط المدنية العربية الإسلامية، في الوقت الذي تراخى فيه الاتصال بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية، فلم تحدث أثراً ملحوظاً في أي منهما. وعندما طلع العصر الحديث في الغرب عادت التعليلات الفلسفية إلى الظهور، فكان لها ممثلوها المتتابعون كالإطالي فيكو والفرنسيين منتيسكيو وفولتير، والقائلين بالتقدم المستمر. . .

---

(31) **نحن والمستقبل**، مرجع سابق، ص 59.

وأصحاب مدرسة العقد الاجتماعي، وأمثالهم. وقد جاء بعض هذه التعليلات شاملاً للحضارات الإنسانية وممتداً على الحاضر والماضي والمستقبل، وجاء بعضها مجزء لا يؤلف عقيدة منتظمة كاملة. ومن الأمثلة على هذا النوع الأول، وهو الذي يهمنا هنا، فلسفة هيغل الديالكتيكية التاريخية، والمذهب الوضعي لأوغست كونت، ومدرسة النشوء والارتقاء التي طبقت مبادئ داروين البيولوجية على التاريخ البشري، ومذهب ماركس المادي الاقتصادي، والتعليلات الشاملة لبعض المفكرين المعاصرين كشبنغلر وكروتشي وتايلر دي شاردان وسوركين وياسبرز وتوينبي»[32].

وإذا تحولنا إلى الحديث عن الأنماط التخلية واليوتوبية في فهم المستقبل، بحيث يتجه الفكر الإنساني الممنهج نحو تخيل بنيات أو أنساق اجتماعية قادرة على تجاوز إشكالات الواقع وحلها دون وجود مؤشرات كافية على إمكان تحقق هذه البنيات المتخيلة، فأفلاطون تخيل جمهورية فاضلة تقوم على العدالة واعتقد بإمكاناتها إذا كان قادتها من الفلاسفة، والتزم أهلها بتقسيمات أفلاطون من حكام وجند وغيرهم[33]، بينما تخيل القديس أوغسطين صراعاً بين مدينة الله المبنية على أساس الفضيلة ومدينة الإنسان المبنية على الغرور والشر، وافترض أن النصر سيكون حليف الأولى، وعلى الناس أن يسعوا لتحقيقها، وتخيل فرانسيس بيكون أطلنطا الجديدة التي رأى فيها

(32) المرجع نفسه، ص 62.

(33) انظر: **جمهورية أفلاطون**: ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ومراجعة محمد سليم سالم، دار الكتب العلمية، د.ت.، ص 52 وما بعدها.

مجتمعاً يقوم على أساس العظمة الإنسانية، واندفع توماس مور في تخيل مجتمع يقوم على أساس الملكية الجماعية وتختفي الملكيات الفردية ويخضع الكل لإرادة الجماعة، وزعم ماركس أن التطور الإنساني سيقودنا إلى مجتمع الشيوعية الذي تختفي فيه الطبقات والصراعات الإنسانية.

ورغم ما يمكن أن يقال من كون أفكار هؤلاء الفلاسفة تعكس البنيات الاجتماعية التي انبثقت منها وأنها ترتبط بالرغبات الشخصية للأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات. لكن من الملاحظ أن الكثير من هذه الأفكار لم تعد يوتوبية كما بدت عند طرحها، ومن هذه الأفكار: فكرة الحكومة العالمية التي أصبحت مع مفكري العولمة وفلاسفتها اليوم قابلة للتحقق إن لم تكن في طريقها إليه. كما أن الخيال العلمي الذي نراه على شاشات السينما أو التلفزيونات يدل على أن ثقة الإنسان بخياله وقدرته على تحقيق هذا الخيال يشكل دفعة للدراسات المستقبلية من حيث إدخال الخيال في الاحتمالات المختلفة عند دراسة ظاهرة معينة، وقد عبر العالم الروسي نيجفاكن عن ذلك باعتقاده بأن ما نتخيله أياً كان هو في نطاق الممكن (فالفرد الذي تخيل في غابر القرون قدرته على الانتقال من مكان إلى آخر بسرعة تحول خياله في العصر الحالي إلى واقع ملموس). فالخيال والتخمين حول المستقبل كونه ظني ومجهول ليس مسوغاً لتركه وإهماله، فحينما تنمو لدينا مملكة التفكير في المستقبل نتعلم من أخطائنا ونصبح أقدر على جعل نظراتنا موضوعية ودقيقة. وينبغي لذلك أن يوجد بيننا - حسب توفلر - من يرسم مملكة مثالية حول الغد، كيف يتصور الحياة المثالية المستقبلية، وكذلك كيف يتصور الحياة إذا انحدرت إلى أدنى

مستوى. والأفضل أن تكون تلك الأفكار على مستوى المجتمع بكامله. ولا يستطيع كاتب واحد أن يحيط بتطور العلوم والنواحي الاجتماعية في كل المجالات، فينبغي لذلك أن يقوم عدد من الأفراد بدراسة النواحي المختلفة كل حسب اختصاصه وأن يتوقع كل واحد كيف ستتطور الأمور، بحيث يكون من مجموع جهودهم صورة متكاملة وافية عن الحياة المستقبلية المثالية. ويضيف توفلر أنه يوجد في المجتمعات المتطورة حالياً أصناف من المجتمعات المصغرة المثالية، ولكن هذه المجتمعات متأثرة بالماضي أكثر مما هي تطمح بنظرها إلى المستقبل. ولو كان هناك مجتمعات تعيش الحياة التي تأمل أن تنتشر في العالم في المستقبل فإن تجاربها ستكون ذات نفع عام لمجتمع الصناعة المترقية القادم. والمهم في نظر توفلر أن رؤيتنا للمستقبل ينبغي أن تتسع بحيث نفكر في ما يغلب حدوثه، وهذا شيء أساسي لتوجيه التغير الذي سيحصل على كل حال[34].

ولعل أهم ثمرة يتم إفادتها من الفلسفة المثالية هي توسيع دائرة الاحتمالات الأخرى التي لا تبدو في الواقع ممكنة، وهو ما يحيلنا على نظرية التنبؤ الاحتمالي (probabilistic) حيث يقسم علماء الدراسات المستقبلية التنبؤات إلى ثلاثة أنماط تبعاً لاحتمالات حدوثها، وهي:

أولاً: التنبؤ المفضل (preferable) أي التنبؤ المبني على أساس ما أرغب به، أي إنني أبحث عن المؤشرات التي تدعم احتمالات

---

(34) إلفين، توفلر: **صدمة المستقبل**، ترجمة: عبد اللطيف الخياط، دار الفكر، دمشق - سوريا، طبعة 1974، ص 73-74.

وقوع ما أريده، فإذا كنت قائداً عسكرياً فإنني في هذا النمط من التنبؤ أركز على المؤشرات التي تدعم تصوراتي وأغفل المؤشرات المعاكسة لذلك وهو ما تعبر عنه نظرية فيستنغر الخاصة بعدم الاتساق المعرفي (cognitive dissonance) وتقوم هذه النظرية على فكرة أن الأفراد يميلون إلى إضفاء الاتساق على المعرفة، بمعنى الميل البسيكلوجي إلى تخفيف اللاتوافق بين مختلف معتقداتنا ومشاعرنا، ويتم هذا التخفيف عبر تحوير المعطيات المتضاربة لتكون متسقة مع بعضها، وهدف هذا التحوير جعل المعطيات أميل إلى تدعيم ما أعتقده مما يؤدي إلى تشويه الواقع والتنبؤ غير الدقيق.

وتشير نظرية فيستنغر إلى أن عملية التحوير أو التحايل المعرفي تأخذ الأشكال الآتية:

أ) تجاهل المعلومة المناقضة لمعتقداتنا ورفضها.

ب) التشكيك في مصدر المعلومة التي لا نرغب فيها، كالقول بأن مصدرها غير موثوق، أو أنها من جهات معادية، أو أن مصدرها غير متخصص في الموضوع.

ج) إعادة تفسير المعلومة المناقضة لرغباتنا بشكل يجعلها أقرب إلى ما نريد، مثل إعادة تفسير بعض الوقائع بشكل لا يشككنا في ما لدينا من معلومات، كالقول مثلاً أن المشكلة ليست في النظرية بل في التطبيق.

د) التركيز على المعلومة التي تدعم تصوراتنا وتضخم قيمتها وأهميتها، بمعنى المبالغة في قيمة مؤشر معين للتدليل على صحة تصور نريد تعميمه.

هـ) اعتبار المعلومة المخالفة من قبيل الاستثناء للقاعدة[35].

وهذا النوع له ارتباط وثيق بالدراسات اليوتوبية، حيث أدخلت هذه الأخيرة في الدراسات المستقبلية من باب التنبؤ المفضل.

- ثانياً: التنبؤ الممكن (possible): وهو التنبؤ القائم على توفر قدر كاف من المعطيات لتحققه، كالقول مثلاً بأن الزيادة السكانية في حالة استمرارها على وثيرتها الحالية في بلد معين سيقود إلى قدر من عدم الاستقرار، أو الربط بين إعادة الهيكلة التي يوصي بها البنك الدولي في كثير من الأحيان ومستوى معين من عدم الاستقرار، فمثل هذا التنبؤ مبني على معطيات محددة وله سوابق تاريخية تدعمه، وبالتالي فإمكانية حدوثه عالية قياساً لغيره من التنبؤات.

- ثالثاً: التنبؤ المحتمل (probable): ويعد هذا النمط هو الأكثر أهمية بين الأنماط المختلفة، فنحن هنا أقل يقيناً من الأنماط السابقة، وتصبح معادلة التنبؤ هي إذا حدث (أ) فإن (ب) أو (ج) قد يحدث، ويجب التنبه إلى أننا عندما نربط بين حدثين (أ، ب) نكون أسيري رؤية نظرية معينة، فنحن عندما نربط ارتفاع مستوى الأسعار بارتفاع مستوى الدخل نمتلك نظرية تفسر هذا الترابط وتستند إليه، ومن هنا يشترط هذا النمط من التنبؤ توفر نظرية معينة تفسر الترابط بين المتغيرت (مثل العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي).

ومشكلة التنبؤ في مثل هذه الحالات أننا نسعى من ناحية إلى

---

(35) عبد الحي، وليد: **المدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص 62-63.

التعرف إلى كل الاحتمالات التي قد تحدث نتيجة حدث معين، ولكننا من ناحية ثانية نسعى لتقليص هذه الاحتمالات التي يمكن أن نتنبأ بها، وهكذا تتمثل المشكلة في محاولة التعرف إلى أكبر قدر ممكن من الاحتمالات المترتبة على ظاهرة معينة لنعود بعدها إلى تقليصها لعدد محدود من الاحتمالات[36].

وبعيداً عن أثر الفلسفة اليوتوبية في دراسة المستقبل فقد شكل مفهوم الزمن في الإدراك الفلسفي نقطة انطلاق ضرورية لاستيعاب موضوع الدراسات المستقبلية، «ويستخدم العرب في لغتهم مفردات عديدة مثل: الوقت والزمن والدهر والأزل والحين، لكن المعنى لهذه المفردات يوحي باتجاهين:

أحدهما يرى الزمن مفهوماً مطلقاً، ففي **لسان العرب** نجد أن الزمن هو «اسم لقليل الوقت وكثيره». ويقول الطبري: إن معناه «ساعات الليل والنهار» بينما يعرفه بأنه «حركة الفلك»، وهو ذات المعنى لذى الأزرقي الذي عرفه بأنه «دوران الفلك» ويصفه الزركشي بأنه «مرور الليل والنهار».

أما الاتجاه الآخر فيرى الزمن ذا مدلول نسبي وهو ما عبر عنه ابن رشد وابن حزم والغزالي والكندي والرازي، حيث عرفوه بأنه مقدار الحركة، وهو الأساس الذي انطلقت منه الفلسفة الحديثة في فهم الزمن واستثمرته الدراسات المستقبلية الغربية»[37].

وعموماً فقد شكل موضوع الزمن نقطة تحاور بين الفلاسفة منذ

---

(36) المرجع نفسه، ص 63-64.

(37) **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 120.

بداية تطور ميدان الفلسفة، وانقسم هؤلاء إلى فريقين أحدهما اعتبر الزمن مفهوماً منفصلاً عن غيره مما يترتب عليه الاعتقاد بالثبات والدوام، وهو ما تجلى في فلسفات بارمنيدي وزينون وصولاً إلى كانط، وافترضوا أن الزمن سابق على الظواهر، وبالتالي فهو ليس مفهوماً إمبريقياً، فهو موجود في العقل كحال المثال عند أفلاطون، وفريق آخر، لا يرى الزمن منفصلاً عن الحركة والظاهرة، وتدل عبارة هرقليطس بأنك «لا تسطيع دخول النهر مرتين» على ذلك، وعبر أرسطو عن ذلك بأن الزمن يتحدد بالحركة، فالنائم ليس له زمن، ووصفه جون لوك بأنه «التغير الكمي للأحداث».

ولعل الفلسفة الإسلامية في تيارها العام (كما سبقت الإشارة) أقرب إلى الفريق الثاني، فالزمن عند الأشعري هو الفرق بين الحركات، وعند الخوارزمي «مدة تعدها الحركة» ولدى المعري «كم الحركة» واستقر المفهوم المعاصر للزمن عند المعنى الثاني لدى إينشتاين، ومثاله التقليدي في ذلك هو أنك إذا حركت عقارب الساعة إلى الأمام يعني أن عمرك قد زاد، إذ لا بد من ملء وعاء الزمن بالحركة، لكن فلاسفة آخرين أكدوا إلى جانب بعد الحركة على بعد الإحساس بالزمن، وبالتالي بإيقاعه، وهي قضية في غاية الأهمية. ويمكن أخذ مثال الفيلسوف فيشنر كمؤشر توضيحي لهذه القضية، فقد عرض هذا الفيلسوف صوراً مشوقة على مجموعة من الأشخاص، وعرض على المجموعة نفسها صوراً مملة، ولكنه حرص على أن تكون مدة العرض في الحالتين واحدة، فاعتقدت هذه المجموعة أن مدة العرض للصور المشوقة أقصر من مدة العرض للصور المملة، مما نبه فيشنر إلى بعد أعمق وهو إدراك قيمة الزمن، أي وتيرة الحركة،

وبالتالي فإن الزمن مقاساً بكَمٍّ وقائعه ليس واحداً في كل مكان، مما يعني أن السَّنة كوعاء للحركة في دولة متخلفة ليست هي السنة في دولة متطورة، لأننا إذا اعتبرناها واحدة سنعود بمفهوم الزمن إلى الانفصال عن الحركة. ذلك يعني أن إدراك الحركة وقياس كمها وتبيان إيقاعها تمثل نقطة البدء في حركية الظاهرة أياً كانت هذه الظاهرة[38].

إن هذا الترابط بين الزمن والحركة والإحساس بإقاعه يشكل دافعاً أساسياً نحو التقدم إلى المستقبل لاستكشافه وصناعته، فالمستقبلية كفلسفة، تعتبر نظرة تقدمية وإنسانية، والظواهر والأنظمة دائماً في حركة إيجابية إلى الأمام.. ولأنها من ناحية ثانية: تقوم على اعتبار إنساني هام هو البحث في حياة القادمين حلاً لمشاكلهم وحرصاً على استمرار النوع الإنساني.

يقول أوسيب فلختايم المسمى بـ«أبي المستقبلية»: «المستقبل هو البعد الذي فيه سنكون فيه بالضرورة، ولكنه أيضاً البعد الذي سيكون فيه أطفالنا وأفكارنا وتنشأ فيه حياة ملايين غيرنا، إن الموت مشكلة كل فرد منا لكن موت الإنسانية كلها لا شك هو المشكلة الأكثر رعباً وإيلاماً... ويستطرد فلختايم في فلسفته فيقول: الفرد يموت.. حسناً لكن لماذا لا يحيا الآخرون بطريقة أكثر إنسانية»[39].

وفكرة التقدم التي حمل لواءها وبسط مضمونها عدد من كبار

---

(38) انظر: «مفهوم الزمن»، **مجلة عالم الفكر**، عدد 2، المجلد الثامن (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس) سنة 1977، (بتصرف)، ص ص 110-141.

(39) **الفيجارو** الفرنسية في حوار مع الكاتب بتاريخ 18 أيار/ مايو 1974، ص 6. نقلاً عن: خلاف، هاني: **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص 17.

العلماء والفلاسفة والأدباء في مختلف بلاد الغرب، مثل: ليبنتز ولسينغ وهردر في ألمانيا، ومنتيسكيو وفولتير وتوغو وديدرو وكوندورسيه في فرنسا، ولوك وهيوم وآدم سميث في إنكلترا، وفرانكلن وجفرسن في الولايات المتحدة. ولعلنا لا نجد تعبيراً عن هذه الفكرة أوضح وأبلغ مما ذكره الفيلسوف السياسي كوندورسيه في مقدمة كتابه **مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل الإنساني**، حيث قال: «هذا هو مقصد الكتاب الذي وضعته وستكون نتيجته أن نظهر بالاستناد إلى الاستنتاج العقلي وإلى الوقائع، أن الطبيعة لم تضع حدوداً لاكتمال الملكات الإنسانية، وأن اكتمالية الإنسان هي حقاً غير محدودة، وأن تقدم هذه الاكتمالية الذي غداً من الآن مستقلاً عن أية قوة ترغب في إيقافه لا يحده أي حد»[40].

ومن وجوه الثراء والخصب للفلسفة المستقبلية أنها تستطيع أن تضم تحت مظلتها العامة توجهات متباينة، تنطلق من زوايا عديدة، لكنها تصب جميعاً في فكرة أساسية هي الحرص على استمرار النوع الإنساني، وتخليصه من وجوه العيوب والقصور والمشاكل التي يعانيها في الحال، أو في الاستقبال، فيعكس مطلق التجرد من الذات الفردية والحضور الشخصي الذي اتسم به فكر فلختايم، على نحو ما سبق عرضه نجد دارساً وفيلسوفاً مرموقاً من فلاسفة المستقبلية هو تشارلز جلتون داروين حفيد العالم الشهير بنظرية النشوء والارتقاء، يقول في ختام كتابه عن **المليون سنة التالية**: «أنني أعبر عن ميولي الخاصة فأقول أنني شديد الاهتمام بمصير العالم كله، وأود حق الودادة، أن

---

(40) **نحن والمستقبل**، مرجع سابق، ص 27.

يكون لذريتي دورهم فيه. . . ومهما يكن من نزارة العلم بالمستقبل فليس مما يقنعنا أن يكون مستقبلاً تنقطع الصلة بيني وبينه. وأي كان مصير الحياة، في السعادة أو إلى الشقاء، بعد أجيال - ولا مفر من الشقاء على أي حال - فإنه لتجربة تستحق العناء.

وقد أثار بعضهم تساؤلاً عما إذا كان علماء وفلاسفة المستقبلية يرصودون المخبوء في مقبل الأيام والعصور فقط، أم لهم أن يشاركوا في صنع هذا المستقبل بالعمل على تعجيل اللقاء به، وهنا تكمن الحساسية في الإجابة، ذلك أن رجال المستقبلية ليسوا مجرد أخصائيين في علوم الإحصاء أو الاحتمالات الرياضية ولا هم مجرد معدي برامج للحاسوب الإلكتروني وإنما هم ذلك كله وأكثر منه، حيث يفترض فيهم توافر قدر من الرؤية الشاملة تعززها وتنميها فكرة المستقبلية كفلسفة إنسانية وتقدمية تلازم - أو ينبغي أن تلازم - كل من يعمل بأصالة وأمانة في هذا الحقل المعرفي الجديد.

وبرغم ما يلاحظ في كثير من الدراسات المستقبلية من ميل إلى الحذر والتحفظ في التقديرات والرغبة عموماً في عدم تجاوز مناطق العلم المتيقن، والتطور المرصود عدداً وعيناً. . . إلا هناك من كبار فلاسفة العلوم من يرون أن «العلم ليس مجعولاً للأخبار والمعلومات وحدها ثم ينقلب بعدها جهلاً لا فائدة فيه، وإنما هو مجعول كذلك للفروض أو لما يسميه العلماء المتحرجون بالنظريات وإنها لتلحق بكل علم من علوم اليقين وتسبق كل علم يتبعها وإن لم يبلغ بعد مبلغ اليقين»[41].

(41) العقاد، عباس محمود: **القرن العشرون ما كان وما سيكون**، أنجلو المصرية =

ويرى هاني خلاف أنه انطلاقاً من هذا التصور أخذ رجال المستقبلية المتمرسين وعلى رأسهم أوسيب فلختايم، وهيرمان كان، وإلفين توفلر، يدعون في مراحل متأخرة بحسب تطور الميدان المعرفي الجديد، إلى «ضرورة التوصل إلى فلسفة عامة للمستقبل الإنساني ككل» وزاد فلختايم على رفاقه بتأكيد أهمية «أن تؤسس هذه الفلسفة العامة على الآراء والأوضاع الموجودة في العالم كله، فلا تقتصر على وجهات النظر الصادرة عن التقاليد والأفكار الغربية فقط»، وهو اتجاه تحمده ولا شك شعوب العالم الثالث التي عاشت طويلاً بعيدة عن المشاركة في صياغة الأمور العالمية الأساسية[42].

ومن القضايا ذات الارتباط باستشراف المستقبل التي عنيت بها الفلسفة قديماً وحديثاً موضوع السببية، وقد حاول الدكتور إلياس بلكا دراسة هذا المبدأ ومدى صلاحيته ليكون أساساً لاستشراف المستقبل، ومما توصل إليه أن موضوع السببية انقسمت بشأنه آراء العلماء والمفكرين إلى رأيين:

«الرأي الأول: وهو أن للأشياء طبائع بها تتسبب، وقانون السببية قانون حقيقي لا يتخلف - إلا استثناء عند البعض، وهو يعكس الواقع نفسه، أو على الأقل بعضه. وهذا موقف الأرسطية، ويكاد يكون هو المذهب الوحيد في العصر الوسيط الأوروبي، واستمر في العصر الحديث بعد كانط، خصوصاً مع الاتجاه الواقعي (rationalism).

وهو أيضاً - من الجانب الإسلامي - مذهب كثير من المتقدمين

= بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1960، ص ص 18-19.

(42) المرجع نفسه، ص 19.

وهو قول ابن حزم وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والألوسي . . . وجمع من المفسرين. واختاره كثير من المتكلمين مثل المعتزلة وابن رشد والبيضاوي وعامة متفلسفة الإسلام.

وبه يقول فريق واسع من العلماء الغربيين والمفكرين، والمفكرين المسلمين في العصر الحاضر. . .

الرأي الثاني: لا نقول بطبائع لا ندرك حقيقتها، وقانون السببية يستند إلى العادة المتكررة، ولا يعكس بحال الواقع الحقيقي للأشياء كما هي، ولذلك فإن هدف المعرفة الأول هو التوصل إلى العلاقات القائمة بين الأشياء.

وهذا رأي أكثر الأشاعرة بما فيهم الأشاعرة المعاصرون.

وهو موقف هيوم وكثير من فلاسفة العصر الحديث وعلمائه، خصوصاً من المدرسة الوضعية في العلوم، والتي دشنها أوغست كونت، ولا تزال أفكارها حاضرة في شخص المدرسة الوضعية الجديدة أو ما يسمى بمدرسة فيينا، أهم مدرسة في فلسفة العلوم في القرن العشرين بلا نزاع»[43].

وبعد عرض أهم الاتجاهات الفكرية والفلسفية حول موضوع السببية يتساءل الدكتور بلكا: إلى أي حد يجوز لنا الاعتماد على مبدأ السببية لاستشراف المستقبل مع وجود هذا الخلاف المتجدر حول هذا المبدأ؟

لكنه يرى أنه رغم النقد الكبير الذي وجه لمبدأ السببية منذ

---

(43) **الوجود بين السببية والنظام**، مرجع سابق، ص 238.

الغزالي إلى هيوم، فإن الخلاف لا يمس إحدى أهم خصائصه وهي طابعه التنبؤي.

ولذلك يقترح أساساً آخر للاستشراف والتنبؤ غير مبدأ السببية، وهو أساس يحظى بإجماع تام من طرف العلماء والمفكرين والفلاسفة وهو مبدأ النظام الكوني.

هذا المبدأ يتجاوز الخلاف السابق، وهو واسع مرن بحيث يعم مواقف كلا المدرستين، وهو أيضاً مبدأ قرآني عظيم، اهتم بتقريره الكتاب الكريم واعتنى به[44].

ثم يسوق النصوص القرآنية التي تتضمن التأكيد على التناسق والانسجام بين أجزاء الكون، والتنبيه على التناغم الحاصل بين مكوناته... ولهذا فإنك «ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت»[45] فكل شيء بقدر معلوم، وفي موضع معلوم، وإلى غاية معلومة...

وقوله عز وجل: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[46] يقول الرازي: «وتحقيقه أنه تعالى قدر لكل واحد من هذه الكواكب سيراً خاصاً إلى جهة خاصة، بمقدار خاص من السرعة والبطء»[47].

كما قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[48] ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ

---

(44) نفسه، ص 239.

(45) سورة الملك: الآية 3.

(46) سورة الرعد: الآية 2.

(47) الرازي، فخر الدين: **مفاتيح الغيب**، ج 18، ص ص 233-234.

(48) سورة القمر: الآية 49.

﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾[49] ويزيد سيد قطب هذا المعنى إيضاحاً فيقول: «﴿كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ﴾ وإلى حدود مرسومة، ووفق ناموس مقدر، سواء في جريانهما في فلكيهما دورة سنوية ودورة يومية، أو جريانهما في مداريهما لا يتعديانه ولا ينحرفان عنه، أو جريانهما إلى الأمد المقدر لهما قبل أن يحول هذا الكون المنظور»[50].

وهذا النظام الذي يسير عليه الكوكبان لا يختل ولا ينفرط، وإلا تقارب الشمس والقمر واختلط النهار بالليل، يقول سبحانه وتعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾[51] فلكل منها حد لا يعلوه ولا يقصر دونه، كما قال مجاهد[52].

ولولا أن الشمس والقمر يخضعان لقانون حسابي صارم ينظم حركتهما لما كان سيرهما بهذه الدقة المشاهدة حتى إنه «لا فترة بين الليل والنهار، بل كل منها يعقب الآخر بلا مهلة ولا تراخ[53]»[54].

ولا يكتفي القرآن الكريم بتأكيد مبدأ النظام في الوجود وتقديم صور له، بل يدعو إلى احترام هذا المبدأ والعمل وفقه، ولهذا لا ينكر القرآن الركون إليه والتحرك ضمن إطاره مادام العبد واثقاً من سعة قدرة الله تعالى، أعني مادام الاعتقاد سليماً.

---

(49) سورة الفرقان: الآية 2.

(50) قطب سيد: **في ظلال القرآن**، مرجع سابق، ج 5، ص 70.

(51) سورة ياسين: الآية 40.

(52) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل: **تفسير القرآن العظيم**، دار ابن كثير، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، سنة 1994، ج 3، ص 702.

(53) القرطبي، أبو عبد الله محمد: **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، طبعة سنة 1988، ج 15، ص ص 23-24.

(54) المرجع نفسه، (بتصرف)، ص ص 241-242.

ومن الاعتبارات التي تسوغ الاستعاضة بمبدأ النظام عن مبدأ السببية:

أن مبدأ السببية يبقى معلقاً بسبب كثرة الخلاف والتنازع حوله.

أن القرآن أشار إلى موضوع السببية والنظام معاً، إلا أن تقريره لمبدأ النظام والتناسق والترتيب في الكون أوضح.

أن السببية وهي نوع من التفسير بل أهم أنواعه ينتابه الكثير من النزاع بين العلماء بسبب جهلنا بطبيعة الشيء إلا من خلال آثاره، وهذه الآثار بدورها تتسم بالغموض، وكذلك السبب نجد وراءه سبباً آخر، بحيث يكون الأول مفسراً للثاني، فيحتاج التفسير إلى تفسير ثان، هكذا إذاً كانت قوانين نيوتن تفسر حركات الأفلك بالاستناد إلى قانون الجاذبية، فإن هذا القانون بدوره يحتاج إلى تفسير... وبذلك لا تنتهي سلسلة التفسيرات. وبسبب قصور التفسير العلمي فإن تياراً واسعاً من العلماء والفلاسفة دعوا إلى تغليب جانب الوصف في العلوم، فهذا تواضع أملاه الوعي الجديد بحدود العلم[55].

والمقصود بالنظام «الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ... والانتظام الاتساق»[56].

«والنظام بالمعنى العام أحد مفاهيم العقل الأساسية، ويشمل الترتيب الزماني، والترتيب المكاني، والترتيب العددي، والسلاسل والعلل والقوانين، والغايات، والأجناس، والأنواع، والأحوال

---

(55) **الوجود بين السببية والنظام**، (بتصرف)، ص 246.

(56) الجوهري، إسماعيل ابن حماد: **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، سنة 1979، مادة نظم، ج15، ص 2041.

الاجتماعية والقيم الأخلاقية والجمالية[57].

ويعتبر الدكتور بلكا أن «كل شيء يتكرر وهو قابل للتكرار، يدخل تحت فكرة النظام (order)، فهذه الفكرة تشمل معارف ومعلومات لا حد لها ولا تعلق لها بمبدأ السببية، ولا بغيره من المبادئ والموجهات الفكرية. وهي أيضاً فكرة تحتوي على معارف لا تشكل موضوعاً لأي علم تجريبي أو إنساني، ولست أعني بالتكرار المطابقة التامة فقط - مثلاً - نوع من التكرار أو درجة من درجاته.

وكل شيء يتكرر يصير موضوعاً مشروعاً للنظر المستقبلي، وذلك أن كل شيء له نظام ما. حتى لو كان هذا النظام مجهول السبب والكيفية، فهو يدخل تحت إمكان المعرفة المستقبلية، أي يمكن بناء توقع عليه.

فالتنبؤ أو الاستشراف عمل عملي يرتكز على النظام في الوجود، لا على السببية ولا حتى على القانون»[58].

لكن الإشكال الذي يطرح نفسه هنا هو ما مدى ثقتنا في استمرارية النظام الكوني؟

يجيب عن ذلك من خلال مسلكين سلكهما الغزالي أثناء إجابته عن مسألة ما الذي يؤمننا من وقوع الفوضى في الكون، وهو قناعة فكرية بذلك مصدرها العادة، أو يقين بذلك خلقه الله تعالى فينا...

فأما العادة فتنشئ في نفوسنا يقيناً نفسياً «واستمرار العادة بها -

---

(57) صليبا، جميل: **المعجم الفلسفي**، بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1971، ج 2، ص 174.

(58) **الوجود بين السببية والنظام**، مرجع سابق، ص 248.

يعني الأمور الواجبة - مرة بعد أخرى يرسخ في أذهاننا جريانها على وفق العادة الماضية ترسيخاً لا تنفك عنه»[59].

والفطرة ينشأ معها يقين أشبه بالغريزة، وذلك لأن الله خلق في أنفسنا اليقين بأن ما نشاهد ونعلم هو الممكن الوحيد الذي خلقه لنا، وسائر الإمكانات غير موجودة لنا.

وهذا كله اجتهاد سائغ وجواب قوي، لكن تنضاف إليه فكرة أخرى تبدو أقوى أثراً في حل هذا الإشكال بالنسبة إلى الدارس المسلم للمستقبل، أي مستقبل كان، في الطبيعة أو في الحياة البشرية، وهي فكرة الوعد الإلهي[60].

وعموماً فإن البحث في الأسس الفلسفية لدراسة المستقبل يغطي عدة محاور لعل «أبرزها فكرة التغير، ومعايير حساب الزمن، ومعنى الكمال والنقص، وقدرة العلم وحدوده، ودور كل من المشيئة الإلهية والإرادة البشرية في صياغة المصائر، وموقع الصدفة والمفاجئة في التاريخ، وموقع الإنسان والأرض من النظام الكوني، والمسؤولية الأخلاقية في علاقات الأجيال، ونمط الدورة التاريخية واتجاهها: هل هي تراجعية أم تقدمية، أم تكرارية أم ثابتة؟ والرؤى المختلفة لفكرة البعث والخلود وتطور احتياجات الإنسان المادية والمعنوية، ومعنى الرفاهية ومشاكلها... إلخ.

وبهذا الإطار الرحب الذي نفهم به المستقبلية كفلسفة قد يجوز

---

(59) الغزالي، أبو حامد: **تهافت الفلاسفة**، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، الطبعة 2، سنة 1955، سلسلة ذخائر العرب، رقم 15، ص 231.

(60) انظر: **الوجود بين السببية والنظام**، ص 254 وما بعدها.

لنا القول بأن كتابات عربية عديدة قد أسهمت - من حيث لا تدري - أو لعلها تدري بغير أن تعلن - في الإضافة إلى هذه الفلسفة المستقبلية. . وعلى متابعي هذا الحقل المعرفي الجديد من أبناء العرب بذل المزيد من الجهد في استجلاء ثم إجلاء هذه الإضافات العربية الهامة والإعلان عنها في محافل الدراسات المستقبلية كي نحفظ للعرب والعروبة مكاناً مرموقاً في مسيرة هذا الحقل المعرفي المزدهر»[61].

---

(61) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص ص 20-21.

الباب الثاني

مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية
واستشراف المستقبل

من الملاحظ أن الاهتمام الذي حظيت به الدراسات المستقبلية في السنوات الأخيرة لم يواكبه اهتمام مماثل على المستوى المنهجي والنظري، إذ لم يحصل هذا الجانب إلا على قدر ضئيل من اهتمام الباحثين والعلماء قياساً إلى الجهد والاهتمام الذي حظيت به الدراسات المستقبلية ذاتها. وقد يرجع ذلك إلى ان الدراسات المستقبلية لم تزل مسعى علمياً حديث العهد، فلم تستكمل بعد أطرها النظرية والمنهجية، كذلك لم تزل منهجيتها وأدواتها البحثية موضع جدل وخلاف بين شتى المدارس والتيارات العلمية خصوصاً في إطار العلوم الاجتماعية.

غير أن غياب هذا النوع من الدراسات لمناهج استشراف المستقبل وندرته لا يعنيان استحالة رصد أبرز السمات التي تميزت بها المعالجات المنهجية للقضايا المستقبلية، سواء تلك التي اتسمت بالطابع الجزئي أو التي اتخذت سمة النماذج الكلية، والواقع أن اختلاف المعالجات المنهجية للبحوث المستقبلية قد حكمته مجموعة من المحددات والعوامل يمكن إيجازها في: مجال الدراسة المستقبلية، التراكم المعرفي في مجال التخصص أو الفرع الذي

أخضع للدراسة، البعد الزمني للدراسة، الإطار النظري للدراسة، الانتماء القومي والإيديولوجي للباحث[1].

وقبل التطرق لمناهج وتقنيات دراسة المستقبل بنوعيها المعيارية والكمية لابد من الوقوف مع أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها مناهج استشراف المستقبل.

(1) انظر: عبد الرحمن، عواطف: «الدراسات المستقبلية الإشكاليات والآفاق»، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 18، العدد الرابع، آذار/ مارس 1988، الكويت، وزارة الإعلام، ص 969.

الفصل الأول

الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها مناهج وتقنيات دراسة المستقبل

ترتكز مناهج وتقنيات دراسة المستقبل على مجموعة من الأسس والمبادئ النظرية يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- دراسة التغير
- أساليب التحليل
- تحديد مستويات الاتجاه
- البعد الزمني
- الكلاّنية

أولاً: دراسة التغير

إن ظاهرة التغير ظاهرة ملموسة ودائمة ومستمرة دون توقف، تحتل موضع الصدارة في الفكر الإنساني، وذلك منذ فجر الحضارات الإنسانية حتى اليوم، وعلى الرغم من هذا الاهتمام المبكر والمستمر فإن موضوع التغير قد عولج من منظورات وتصورات وزوايا مختلفة، وذلك تبعاً للاتجاهات الفكرية السائدة في كل مجتمع عبر العصور.

والتَّغَيُّرُ لغة: كما جاء في **لسان العرب** «تغير الشيء عن حاله:

تحول. وغَيَّرَه: حوّله وبدَّله، كأنه جعله غير ما كان. وفي التنزيل العــزيــز: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1] قال ثعلب: حتى يبدلوا ما أمرهم الله به... إلى أن قال: وغير الدهر: أحواله المتغيرة»[2]. وإذا كان التغير في حقل الدراسات الاجتماعية يشير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة القديمة والحالة الجديدة أو اختلاف الشيء عما كان عليه، فإن الدراسات المستقبلية تتناول التغير من زوايا أكثر عمقاً وشمولاً، بحيث تغطي مختلف جوانب وقسمات التغير الذي يصيب الظاهرة، ومن ذلك دراسة **مدى التغير**: وهل هو جزئي أو كلي، بحيث يمس الظاهرة ككل أو يتركز في أبعاد معينة فقط، وكذلك تحديد **طبيعة التغير**: هل هو كمي يعبر عنه بلغة رياضية ورقمية أو تغيير كيفي أو كلاهما؟ **وحركية التغيير**: من حيث استمراره أو انقطاعه، والمدى الزمني له في حالة التقطع، فهناك ظواهر تعرف تغيراً لا يتوقف وباتجاه واحد مثل تراكم المعرفة العلمية، أو الزيادة السكانية في بعض الدول، وبالمقابل هناك ظواهر متقطعة مثل الحرب أو النمو الاقتصادي، وهناك ظواهر متقطعة ومتباعدة في دورة حدوثها بينما هناك تغيرات موسمية، مثل الزيادة في عدد السياح في بلد معين، فهي زيادة موسمية تمثل فترات التباعد فيها فترات قصيرة.

كما يتم دراسة **إيقاع التغير**: بمعنى هل وثيرة التغير بطيئة أم

(1) سورة الأنفال: الآية 53.
(2) ابن منظور: **لسان العرب**، مرجع سابق، ج 2، ص 1035.

سريعة؟ ثم هل هو تغير ثابت الإيقاع أم أو متسارع متذبذب؟ ويجمع الباحثون في الدراسات المستقبلية على أن التسارع يمثل ظاهرة مهمة، بمعنى أن الفترة الفاصلة بين تغير وآخر كثيراً ما تتقلص، مما يجعل عملية التكيف مع هذا التسارع أمراً في غاية الصعوبة، لا يمكن تداركه إلا بدراسات مستقبلية تحدد آليات التعامل مع الظاهرة قبل حدوث التغير بهدف الاستعداد له. ويجب تحديد مدى القدرة على **إدراك التغير** في أبعاده المختلفة سواء عبر التحليل العقلي أو المنطقي أو حتى الحدسي، دون تجاهل الأبعاد التي لا تظهر إلا بمرور الزمن، ومن هنا يجب دراسة أشكال التغير التي لم نتنبه لها إلا بعد أن أصبحت مدركة، ولم نلق لها بالاً قبل وضوحها، لكي ننمي أنماط توقع المتغيرات غير المدركة، فمثلاً هل كان مخترع أول آلة متنبهاً لما سيؤول له الأمر في مجال البيئة بعد فترة طويلة من الزمن؟ كما يمكن أن نسأل استناداً إلى تاريخ التكنولوجيا عن التغير الذي يصيب البيئة أو الأفراد عند اكتشاف أو إنتاج اختراع جديد، بعد أن تعلمنا أن هناك أثراً تتركه الآلة على الطبيعة. ومعلوم أن لكل ظاهرة أو بنية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية بؤرة مركزية تستند إليها مما يتطلب تحديد **مركزية التغير** أو الأبعاد الأساسية هل أصابه التغير أم اقتصر على أبعاد هامشية أو ذات قيمة متوسطة؟ وهل هذا التغيير كبير أو متوسط أو قليل[3]؟

وبعد تحديد الأبعاد الستة للتغير فإنه يجب حينها **تحليل أسباب التغير** من خلال: - عرض كافة الأسباب المحتملة للتغير بغض النظر

(3) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مرجع سابق، ص ص 12-13، (بتصرف).

عن أهميتها. - محاولة الربط بين ظواهر أخرى غير الظاهرة التي ندرسها وبين الظاهرة موضوع الدراسة، بهدف الكشف عن ترابطات قد لا تكون مدركة للوهلة لأولى مثل الربط بين تطور العلوم الاجتماعية وأثرها على الظواهر الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية.
- محاولة تحديد الأسباب المركزية والأسباب المساعدة[4].

«وكذلك يتسم منهاج الرصد المستقبلي بتعدد المتغيرات التي تدخل في إطار الرصد وتوزعها بين متغيرات طبيعية تجري تلقائياً وفق معدل محسوب مسبقاً ومتغيرات أخرى مفتعلة أو مصنوعة بفعل خطط مرسومة أو سياسات منتهجة، أو بتوقع انتهاجها بعد فترة من بدء البحث.

وقد يحسن بالباحث الراصد البدء بتجديد العناصر المحتم إدخالها لعملية التغير الصناعي كمصادر الطاقة، والحجم المتوافر منها، وحجم السكان، ودرجة الوعي، وحالة الأمن، وموارد الطبيعية... إلخ. وكلما أحكم الباحث حصره لهذه العناصر كلما جاءت نتائج أبحاته أكثر دقة حيث إنه سيقوم بعد عملية التحديد النظري بتجميع كافة المعلومات والمستندات المتوافرة التي تدل على نوعية واتجاه ومعدل التغيير المطلوب أو المفترض»[5].

ثانياً: أساليب التحليل

التحليل في أهم دلالاته اللغوية يفيد التجزئة والتفكيك،

---

(4) المرجع نفسه، ص 14.
(5) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص ص 23-24.

واصطلاحاً: تجزئة الشيء والعودة به إلى مكوناته الأساسية وعناصره التي يتركب منها.

أما بالنسبة إلى أساليب التحليل فهي تتراوح بين الأساليب الكمية والكيفية، حيث يدور الكثير من الجدل حول المقارنة بينهما وصلاحية كل منهما للوصول إلى أكبر قدر من الدقة والموضوعية. وأصبح من الشائع ترجيح كفة الكم على حساب الكيف في كثير من البحوث والدراسات الاجتماعية المعاصرة على أساس أن التكميم بصوره المختلفة (الرياضيات الإحصائية) أكثر اختصاراً ودقة في التعبير.

وقد انتقل هذا الجدل المنهجي إلى الدراسات المستقبلية، حيث يرى البعض أن الأساليب الرياضية توفر إمكانية التعامل مع المتغيرات الكمية بصورة تسمح بإدراك ما يمكن أن تؤدي إليه السياسات المختلفة من نتائج في الأمد الطويل، وأصحاب هذا الاتجاه هم في الأغلب من العلماء البارزين في مجال بناء النماذج الرياضية.

ولا شك في أن هناك خلط غير مقصود بين المجالات البحثية التي يصلح لها كلا الأسلوبين الكمي والكيفي ومنطق استخدام كل منهم وحدود هذا الاستخدام. علاوة على أن أهداف الدراسة تفرض على الباحث الاهتمام بأبعاد معينة أكثر من سواها. ذلك أنه لا يوجد منهج واحد أو أسلوب تحليلي بعينه بإمكانه أن ينهض بمفرده بدراسة ظاهرة ما أو عدة ظواهر، ويحيط بها وصفاً وتفسيراً، مبرزاً كافة جوانبها الكمية والكيفية.[6]

---

(6) **الدراسات المستقبلية الإشكاليات والآفاق**، مرجع سابق، ص ص 986-987.

ومن الواضح أن التحليل الكمي قد لا يتناسب مع بعض الموضوعات كعمليات التفاعل الاجتماعي أو التحليل التاريخي، ذلك أن الرقم الذي تمنحه أهمية قصوى هو شيء ثابت، بمعنى أن الذين يعتمدون على التكميم يعزلون الحقيقة الاجتماعية عن مسارها الجدلي، ويحاولون تثبيتها في لحظة ما ثم يتنبأون بمسارات معينة لهذه الحقيقة بناء على عملية التثبيت المتعسفة، مفترضين أن الغلاقات بين العوامل والمتغيرات التي يخضعونها للقياس هي علاقات دائمة وثابتة عبر الزمن، وهذا افتراض خاطئ بسبب تناقضه مع قانون الصيرورة والجدل الذي لا تستثنى منه أية ظاهرة حية في هذا الكون. علاوة على أن ثمة ظواهر وأبعاد في الواقع الاجتماعي أكثر دينامية وتغيراً من سواها، وبالتالي فالإصرار على إخضاعها للتحليل الكمي يؤدي إلى تزييف فهمها وقياسها والتنبؤ بمسارها المستقبلي. ويمكن القول إن الأساليب الرياضية ليست إلا أداة من أدوات البحث العلمي، وأن استخدام النماذج الرياضية لا يعني بأي حال حيادية هذه النماذج، فهي لا تقوم على إفتراضات مجردة وإنما تتعامل هذه النماذج مع وقائع اجتماعية للباحث منها مواقف خفية أو معلنة[7].

ومع ذلك فإن التحليل الكمي لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله لا سيما في القضايا والموضوعات التي تتطلب اعتماد تقنيات كمية أو وصفية مثل قياس الدرجة والنسبة كالتطور الدمغرافي والدخل القومي وحجم استهلاك الطاقة والإنتاج الاقتصادي وغير ذلك.

---

(7) عبد الباسط، عبد المعطي: **البحث الاجتماعي - نحو رؤية نقدية لمناهجه وأبعاده**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص ص 376-377.

ومن المعلوم أن الدراسات المستقبلية لا تقتصر الواحدة منها على تقنية دون غيرها أو منهج دون سواه، بل تعمل على توظيف مختلف التقنيات التي تنتمي إلى المنهجين المذكورين سالفاً للوصول إلى نتائج أكثر دقة، ومن بين الوسائل التي تتفاعل فيها المقاربة الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية ما يعرف بأسلوب تحليل المضمون (content analysis) وهو يستهدف التعرف إلى النوايا المبيتة للأطراف المختلفة، من خلال ما يصدر عنها من تصريحات أو أقوال مكتوبة أو مروية، وأسلوب الاحتمال الاحصائي، وهو يستخدم عادة في قياس المستقبل قصير المدى بافتراض ثبات معدلات التطور والحركة على ما هي عليه، وبافتراض عدم دخول عناصر خارجية غير مرئية عديدة.

كذلك يلجأ بعض المستقبليين إلى استخذام الحاسب الإلكتروني في بناء نماذج رياضية تساعد على استكشاف أحداث المستقبل، وقد استحدث هذا الأسلوب مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض دول غرب أوروبا كتطور طبيعي للدقة والكفاءة التي وصل إليها العلم الإلكتروني في تخزين المعلومات والربط بينها وتحليل دقائقها.

وعندما يغذَّى الحاسب الإلكتروني بالمعلومات والأرقام اللازمة وفق قاعدتي (التطور الطبيعي) المؤدية إلى استمرار المعادلات والأنماط الحالية للحركة والنمو والتطور الإرادي، أي إدخال تغيرات كمية وكيفية في المعادلات الراهنة عن طريق التخطيط، يتمكن الحاسب من عرض الاحتمالات المستقبلية، وقد استطاع العالم المستقبلي جاي فورستر (Jay Forrester) الأستاذ في معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا بالولايات المتحدة أن يصمم نموذجاً رياضياً يمكن الحاسب الإلكتروني من تقدير الاحتمالات المستقبلية لأي

جديد في العالم أجمع، وقد استخدمت حكومات كثيرة نموذج فورستر وغيره من الأساليب المستقبلية للتخطيط في شتى المجالات[8].

ثالثاً: تحديد مستويات الاتجاه

الاتجاه من المفاهيم الحديثة التي تستعمل بكثافة في حقل الدراسات الاجتماعية بل وفي مجتلف فروع المعرفة، وكانت أولى الاستخدامات لهذا المفهوم سنة 1862 من قبل عالم الاجتماع هربرت سبنسر (Herbert Spenser) في كتابه **المبادئ الأولى** حيث يقول: «إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة لكثير من الجدل، تعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل أو نشارك فيه»[9]، وقد جاء مفهوم الذهني مقترناً بالاتجاه، مما يعني أن الاتجاه مرتبط ببناء ذو طابع معرفي بالأساس.

أما في الدراسات المستقبلية فيتم التمييز بين الحدث والاتجاه، «ويعرف الحدث (event) بأنه أي واقعة من الوقائع الحياتية اليومية فردية أو جماعية، طبيعية أو اجتماعية، مفاجئة أو متوقعة . . .إلخ.

أما الاتجاه (trend) فيعني تكرار الحدث باتساق يتولد عنه حمل ظاهرة ما على أن تأخذ نمطاً معيناً في تغيُّرها من حالة لأخرى (مثل تكرار ذهاب المستثمرين إلى مدينة معينة يعطي إيحاء بأنها قد تكون

---

(8) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص ص 24-25.

(9) سبنسر، هربرت: **المبادئ الأولى**، ترجمة فؤاد زكرياء، الدار العربية للعلوم، بيروت - لبنان، د.ت.، ص 63.

مركز استثمار مهم، وهذا بدوره يسهم في تحولها فعلاً لأن تكون كذلك»[10].

ولما كانت الاتجاهات ليست على مستوى واحد فقد اهتمت الدراسات المستقبلية بتحديد مستويات الاتجاهات على النحو الآتي:

الاتجاه الفرعي (sub-trend): وهو تكرار الحدث في جزء من الظاهرة بكيفية تجعل هذا التكرار يولد مساراً لهذه الجزئية (مثل تنامي الاعتماد على صحافة الإنترنت بدلاً من الصحافة الورقية، فهذا اتجاه ضمن ظاهرة أوسع وهي الثقافة الرقمية والثقافة الورقية، وليس بالضرورة أن تكون بقية جوانب الظاهرة تسير بالطريقة والإيقاع نفسيهما).

الاتجاه (trend): وهو تكرر الحدث باتساق في أجزاء من قطاعات متباينة تدل على قدر من الترابط بين هذه الأجزاء رغم انتمائها إلى ميادين مختلفة، مثل تزايد عدد الفتيات المحجبات في المجتمع الإسلامي (ظاهرة اجتماعية)، وتنامي عدد المودعين لأموالهم في البنوك الإسلامية (ظاهرة اقتصادية)، وتنامي عدد الدراسات في الفكر السياسي الإسلامي (ظاهرة سياسية)، وظهور المزيد من القصائد وفرق الإنشاد الدينية (ظاهرة أدبية) وتزايد عدد القنوات الفضائية ذات المضمون الديني (ظاهرة إعلامية)، وتنامي عدد الأفراد الذين يميلون للطب البديل . . . إلخ.

الاتجاه الأعظم (mega-trend): وهو الحالة التي تصطبغ فيها

---

(10) **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 14.

معظم ملامح الظاهرة بملامح متماثلة، من حيث طبيعة الظاهرة ونمط التغير فيها بل وإيقاعه (مثلاً أن يصبح معظم الظواهر التي أوردناها في الاتجاه بالوضعية نفسها). ذلك يعني أن التمييز بين مساحة التغيير في الظاهرة يستدعي التنبه للفرق بين الحدث (تغير منفرد) والاتجاه الفرعي (تغير متكرر في جزء) والاتجاه (تغير في جزء ولكن في ظواهر مختلفة وباتساق) والاتجاه الأعظم (تغيير في معظم الأجزاء وفي ظواهر مختلفة وباتساق).

ويتم الربط بين التغير والاتجاه من خلال رصد مسار الاتجاه، وهنا نجد نمطين من الاتجاهات:

الاتجاهات الخطية (linear trends): وتعني تغيُّر الظاهرة (اتجاهاً أو اتجاهاً فرعياً أو اتجاهاً أعظم) في مسار واحد، فمثلاً يكون التغير في عدد السكان خطياً إذا كان يتزايد باستمرار وبوتيرة مستقرة.

الاتجاهات غير الخطية (non-linear trends): وتعني أن الظاهرة لا تعرف مساراً واحداً في ما يصيبها من تغير، بل نجدها تسير في مسارات متعاكسة ومتذبذبة (مثلاً تزيد أحياناً وتشتد أو تتسارع ولكنها تتباطأ أو تضعف في مرحلة ثانية ثم تعود للتزايد وهكذا)[11].

رابعاً: البعد الزمني في الدراسات المستقبلية

لعل أبرز ما يميز الدراسات المستقبلية وعيُ المشتغلين بها وعياً تاماً بأهمية البعد الزمني للظواهر التي يتصدون لدراستها، فهم يدركون أنها لم تتشكل دفعة واحدة بل مرت بمراحل عديدة من النشأة فالتطور

---

(11) المرجع نفسه (بتصرف)، ص ص 15-16.

ثم النضج والاكتمال، وأنه مهما كانت الصورة الآنية التي تبدو بها هذه الظواهر فلا بد أنها تنتمي إلى جذور ماضية. وإذا كان تحديد العمر الزمني للظاهرة المدروسة يعد من الشروط الجوهرية لأي دراسة علمية تتناول تاريخ الظاهرة أو أوضاعها الحالية، فإن هذا الشرط بالنسبة إلى الدراسات المستقبلية يعد شرطاً مشدداً، حيث ينظر إلى عنصر الزمن كبعد قائم بذاته. فالدراسات المستقبلية سواء كانت استكشافية أو معيارية أو مختلطة تحرص على تحديد مدى زمني لتنبؤاتها[12].

«لكن المدى الزمني للمستقبل متفاوت، فالمستقبل ممتد إلى ما لا نهاية، لذا استقرت الدراسات المستقبلية على الأخذ بالتقسيم الذي وضعته جامعة مينوسوتا الأمريكية للمستقبل على النحو الآتي:

1- المستقبل المباشر عامان.

2- المستقبل القريب: من أكثر من عامين إلى خمسة أعوام.

3- المستقبل المتوسط: من أكثر من خمسة أعوام إلى عشرين عاماً.

4- المستقبل البعيد: من أكثر من عشرين عاماً إلى خمسين عاماً.

5- المستقبل غير المنظور: ما فوق ذلك»[13].

وتعَدُّدُ الآماد الزمنية هذا يعدُّ من أبرز السمات المنهجية التي

---

(12) انظر: عبد الرحمن، عواطف: «الدراسات المستقبلية الإشكاليات والآفاق»، المجلد 18، **عالم المعرفة**، مرجع سابق، ص 17.

(13) **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 17.

تتميز بها الدراسات المستقبلية، حيث يختلف المدى الزمني طبقاً لاختلاف الظواهر وتباينها سواء كانت ظواهر طبيعية أو إنسانية أو اجتماعية. فما قد يعتبر مستقبلاً منظوراً بالنسبة إلى حالة المناخ أو الصحة لا يعتبر كذلك بالنسبة للتعليم أو القيم أو الفن. ويؤثر المدى الزمني للتنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة على الإطار المنهجي والإجرائي للدراسات المستقبلية.

وتتفاوت تصنيفات المدى الزمني للدراسات المستقبلية من مدرسة إلى أخرى، وإن كان هناك شبه اتفاق بين أغلب الباحثين على في هذا الميدان على عدم الاكتراث بما سوف يجري في المستقبل غير المنظور أي المدى الذي يمتد أبعد من خمسين عاماً أو أكثر.

ويرى قسطنطين زريق أن تصنيف جامعة مينسوتا - المذكور آنفاً - أشهر التصنيفات التي تأخذ بها مختلف المدارس في الدراسات المستقبلية سواء هؤلاء الذين ينحون منحى استطلاعياً أو أولئك الذين يلتزمون بالنمط الاستهدافي أو المعياري أو الذين يمزجون بين النمطين.[14]

وتُعنى الدراسات المستقبلية بإعطاء الاهتمام لـ **زمن الاستغراق** (lead time): الفترة الفاصلة بين وقوع الحدث وبدء تداعي نتائج وقوعه واكتمال هذه النتائج، وهنا يؤكد باحثو الدراسات المستقبلية ضرورة إيلاء هذه المسألة أهمية قصوى، ذلك أن التداعي يختلف في إيقاعه من ظاهرة لأخرى، فالتطور التكنولوجي على سبيل المثال لا تكون له تداعيات متزامنة في مختلف مناحي الحياة، فتأثير التطور

(14) انظر: **نحن والمستقبل**، مرجع سابق، ص ص 40-43.

التكنولوجي أبطأ في تداعياته على المنظومة الثقافية من تأثيره في الأوضاع الاقتصادية.

وبناء عليه، فإن قياس التداعيات المستقبلية لحدث ما يجب أن يأخذ في الاعتبار زمن الاستغراق للتداعي في كل بعد من أبعاد الظوهر التي تكون موضوع البحث والدراسة"[15].

خامساً: الكلانية (holistic)

وتعني التركيز على النظام ككل بدلاً من التركيز على جوانب من هذا النظام.[16]

وتقوم الكلانية على أساس أن الكل أكبر من مجموع أجزاءه، والمثال التقليدي الذي يقدم لتوضيح الفكرة هو (الماء) الذي يتكون من الهيدروجين والأكسجين، لكن في الماء خواص ليست متوافرة في أي من مكوناته منفردة، كما أن نواة الذرة تتشكل من بروتونات ونترونات، لكنهما يمثلان كأجزاء من كل، شيئاً مختلفاً عما لو أخذا منفصلين.

وقد ركز جان كريستيان سمتس (Jan Christiaan Smuts) الذي وضع فكرة الكلانية على أن الكل أكبر من مجموع أجزاءه، وبالتالي فإن تفاعل الظواهر وترابطها يجب أن لا يتم تصور نتائجه المستقبلية

---

(15) **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 17.

(16) وليد عبد الحي: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، عيون المقالات، المطبعة دار تنمل للطباعة والنشر، مراكش - المغرب، سنة 1993، ص 92.

على أنها مجرد تراكم مجموع الجزيئات المكونة للكل بل أكبر منها.[17]

ولهذه النظرية حضور كبير في الدراسات المستقبلية، لا سيما في تفكيك الظواهر وإعادة تركيبها، ودراسة متغيراتها كل واحدة على حدة، ثم دراسة تأثير كل متغير على الآخر ودرجة التفاعل بين المتغيرات.

ولذلك تعتبر الكلانية إحدى الأسس النظرية التي يستند إليها في بناء التقنيات ودراسة الظواهر والمتغيرات والاتجاهات.

---

(17) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الثاني

المناهج المعيارية الكيفية للدراسات المستقبلية وتقنياتها

المنهج لغة: يعني الطريق الواضح، وورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1] ويقابل المنهج في اللغة الإنجليزية كلمة (curriculum) وتعني ميدان السباق.

ويعد فرانكلان بوبيت (Franklin Bobbitt) أول من ألف في المنهج عام 1918م، وعرفه بأنه: سلسلة من الخبرات يتعين على الأطفال والشباب أن يحصلوا عليها عن طريق تحقيق الأهداف. وواضح من تعريف بوبيت أنه يقصد المنهج التربوي أو البيداغوجي، لكن استعمال مصطلح المنهج عرف اتساعاً أكبر ليغطي مختلف الاتجاهات العلمية، «فالمناهج تستخدم على أنها طرق البرهنة على صحة فرضية أو فكرة معينة... وقد يراد بها: الخطوات الإجرائية التي يستخدمها الباحث في أي علم من العلوم، أو طرق عرض وطرح الأفكار والمعلومات التي يريد الباحث أن يقدمها، أو أسلوب الكاتب في معالجة وتناول قضية أو موضوع أو أمر من الأمور، أو المقرر

(1) سورة المائدة: الآية 48.

الدراسي المبرمج الذي يدرسه الطالب. . .»[2].

ويمثل المنهج إحدى الإشكاليات المطروحة في العلوم الاجتماعية، وهو ما جعل بوان كاريه في كتابه *"Sciences et méthodes"* يعتبر أن إحدى الفروق الأساسية بين العلوم الصلبة والعلوم الاجتماعية أنه في حين تتحدث العلوم الصلبة عن نتائجها، بينما العلوم الاجتماعية تتحدث عن مناهجها، مضيفاً أنه في كثير من الأحيان يغرينا الحديث عن المناهج إلى حد أننا ننسى النتائج ونجعل المناهج غاية في حد ذاتها. ولا غرابة في ذلك بالنظر إلى كون التركيز على النتائج فقط دون مناقشة كيفية التوصل إليها يسد الباب أمام كل محاولات التحقق من مدى صلاحية المناهج المعتمدة، ويقرر ثنائية مفتعلة بين المناهج والنتائج[3].

والغرض هنا من تناول مناهج الدراسات المستقبلية ليس هو الغوص في الإشكالات النظرية المثارة ضمن حقل العلوم الاجتماعية ولا الوقوف عند جدل الكم والكيف الذي يطرحه الدكتور محمد جسوس بل الوقوف على أهم التقنيات والأساليب الإجرائية المستعملة في حقل الدراسات المستقبلية، وفي هذا المبحث نقف مع المناهج المعيارية وتقنياتها، ثم نتناول بعد ذلك المناهج الكمية.

---

(2) السمالوطي، نبيل: **نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع رؤية نقدية اجتهادية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، سنة 1996، ص 48.

(3) جسوس، محمد: **جدلية الكم والكيف في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة**، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 100، بعنوان «المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية»، الناشر: كلية الآداب، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص 13.

والمناهج المعيارية أو الإرشادية أو الكيفية تكمن أهميتها «لكونها تمكننا من التعرف في الوقت نفسه على الاتجاهات والسمات السائدة للظواهر المدروسة، وعلى مجالات ونوعية التحولات الفاعلة مجتمعياً وفضاءاتها وجماعاتها البؤرية، وشروط وظروف ظهورها واحتمالات امتدادها . . .»(4).

وتندرج تحت المناهج المعيارية أو الإرشادية (normative or prescriptive) خمس تقنيات وهي:

السيناريو، والاستثارة الفكرية، وتحليل التدرج السببي، والتنبؤ الرجعي، وتمثيل الأدوار.

المبحث الأول: السيناريو (Scenario)

ويمكن تعريف السناريو بأنه: «وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض. والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة. فهذا هو النتاج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي»(5).

والسيناريو يعطي للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية

---

(4) عمران، عبد الرحيم: **العلوم الاجتماعية بالمغرب ومناهجها بين مرجعية الضبط ومرجعية التغير الاجتماعي/ قراءة نفسية-اجتماعية في الأسس والأهداف والآليات**، سلسلة ندوات ومناظرات، مرجع سابق، ص 68.

(5) العيسوي، إبراهيم: **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020**، مرجع سابق، ص 20.

(methodological unity) وذلك رغم تنوع الطرق التي تستخدم في بناء السيناريوهات، حيث توظف مختلف تقنيات الدراسات المستقبلية الكمية والكيفية، كما قد تعتمد على أساليب معيارية أخرى كالحدس والاستبصار والخيال.

«ويتم إعداد السيناريو وتطويره عبر عدة مراحل:

1- دراسة حقائق الوضع القائم أي توصيف مظهر ومعطيات الظاهرة في الزمن الحاضر.

2- اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة أي تحديد مسار هذه مستقبلاً عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها.

3- تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هذا المسار، أي بعد أن نختار المسار المحتمل، نبدأ في تحديد التبعات التي ستلي ذلك الاختيار.

ولكي نوضح مفهوم السيناريو بشكل مبسط، نعطي المثال التالي: فلو أن شخصاً ما أوكلت له مهمة الدفاع عن إحدى المدن، فإنه سيبدأ أولاً بتحديد مختلف الأخطار التي تهدد تلك المدينة ثم تحديد ردود الأفعال التي يمكن أن تقوم بها هيئات الدفاع عن المدينة، ومن خلال ذلك يستطيع تصور ما يمكن أن يحدث في حال وقوع حادث يهدد أمن المدينة، ومن هنا فإن بإمكان كاتب السيناريو تحديد نقاط الضعف المحتملة في نظام الدفاع عن المدينة واقتراح وسائل العلاج لمواطن الضعف هذه»[6].

---

(6) **الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 94-95.

والسيناريوهات تقدم وصفاً للخيارت المتاحة والإمكانات البديلة للمستقبل مع بيان التوقعات والنتائج حلوها ومرها، كما قد تقدم توصيات وتحذيرات صريحة أو ضمنية، وذلك يرجع إلى طبيعة توجهات واضعي السيناريو هل هي استهدافية أم استطلاعية.

وأسلوب السيناريو «يمكن أن يسجل على شكل خريطة بيانات متصاعدة أو على هيئة شجرة متفرعة، ويخرج عن فروعها فروع أصغر، وعن تلك فروع أخرى متناهية في الصغر... وهكذا... ويعبر حجم الفروع عن المدى الزمني للمستقبل المرصود... فالفروع الكبيرة تكون للمستقبل القريب والفوري، ثم تعبر الفروع الأخرى عن المدى الزمني اللاحق (المتوسط).

وكلما تقدمنا مع زمن المستقبل واحتمالاته بعيدة المدى ظهرت فروع الشجرة المعبرة عن هذه الفترات البعيدة زمنياً متضائلة إلى حد كبير بحيث لا يمكن رؤيتها أو التعرف على تفاصيلها»(7).

وقد استقرت تقاليد الدراسات المستقبلية على تحديد السيناريوهات في ثلاثة أنماط:

1- السيناريو الاتجاهي أو الممكن (possible): هو السيناريو الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، وإمكانية تغير ذلك محدودة. فلو أردنا التنبؤ بالزيادة السكانية في دولة نامية، فسنجد أن عوامل معينة تتحكم في هذه الزيادة (مستوى الوعي، العادات والتقاليد، الظروف الاقتصادية...) فيبنى السيناريو على

(7) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص ص 26-27.

أساس أن هذه العوامل لن يحدث فيها تغير فاعل، مما يجعل النتائج المستقبلية هي ذاتها القائمة حالياً.

2- السيناريو المحتمل (probable): ويفترض هذا السيناريو دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد، سواء نحو الأفضل أو الأسوء، فهو إقحام لمتغيرات في الظاهرة لنرى مدى النتائج المحتملة المترتبة عن إدخال هذه المتغيرات.

إذا وضعنا سيناريواً احتمالياً على سبيل المثال بأن بدائل النفط ستكون متوافرة خلال العشرين سنة القادمة وبشكل اقتصادي، فهذا يعني أن المشهد العام للتطور السياسي الاقتصادي والاجتماعي في عدد من الدول النفطية سيصيبه تغير مهم، ولكننا قد نتصور الأمر بشكل مغاير بأن هذه البدائل لن تكون متوافرة خلال تلك الفترة، وبالتالي ستكون التداعيات مختلفة عن الحالة الأولى، وهكذا يمكن لنا أن نضع سلسلة طويلة من المتغيرات التي يمكن أن نتابع تداعيات كل منها لتوصلنا إلى مشهد مختلف. لكن كل هذه المتغيرات التي ندخلها ليست إلا متغيرات محتملة، تساعدنا فقط على تصور المشهد النهائي للظاهرة في حالة وقوع مثل هذه المتغيرات فعلاً.

3- السيناريو المفضل أو السيناريو المعياري (normative or preferable) يقوم بناء هذا السيناريو على ما يسمى في علم النفس بالتفكير الرغبي (wishful thinking) حيث يقوم الباحث بوضع متغيرات يفترض مسبقاً أنها ستؤدي إلى نتائج يريدها هو دون غيرها، فهو سيناريو محكوم بتوجهات واضعه، وتكمن أهميته في أنه يساعد

على التخطيط الاستراتيجي ومعرفة كيفية الوصول إلى النتائج المرجوة[8].

ولا تختلف طريقة السيناريو عن «طريقة التفكير العادي للإنسان عند تصوره للتوقعات المستقبلية فكثيراً ما نشهد في حياتنا اليومية والشخصية التساؤل الآتي: إذا فعلت كذا فماذا سيكون رد فعل فلان؟ وماذا سيبقى لي بعد صرف كَم من النقود؟ وكيف يمكن توزيع هذا الكم المتبقي للوفاء بكل الحاجات المستمرة أو الجديدة؟ وماهي الاحتمالات المختلفة لالتحاق الأبناء بالكليات الجامعية المختلفة؟ وكل احتمال من هذه الاحتمالات يترتب عليه تقدير لكيفية المواجهة أو التعامل معه، وتؤدي هذه المواجهة باحتمالاتها العديدة إلى خلق ردود فعل وانعكاسات تخلق بذاتها مواقف جديدة مما يجعل من الضروري إخضاعها أيضاً لسيناريوهات تنبؤية متعددة، وهكذا. . .»[9].

ومن الشروط التي يتطلبها بناء السيناريو:

- المادة العلمية: توافر قدر كبير من المعلومات الكلية والتفصيلية.

- البيئة المشجعة: توفير أجواءالحرية للباحث في وضع السيناريو وافتراض التداعيات المحتملة لأي حدث أو اتجاه.

- خبرة الباحث: وذلك بتوفره على قدرة تخيلية سواء تعلق الأمر بالخيال التركيبي (reproductive) أو الخيال الإبداعي (productive) أو العلمي، ويرتبط بذلك ما يسمى بالمسلمة العلمية (paradigm

---

(8) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص ص 20-21، (بتصرف).

(9) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص 26.

shift) أو ما يعرف بتحول الإطار النظري وذلك عند حدوث تغير جذري في المتغيرات الحاكمة لظاهرة ما وهو ما يتطلب قدرة حدسية.

ومن فوائد السيناريو:

1- «أنه ينبهنا إلى كافة المشكلات المحتملة الظهور لو وقع حدث ما أو أقدمنا على سلوك معين، لذا نجد أنفسنا أمام اختيارين:

- إما أن نتخلى عن الفكرة المطروحة أو الاقتراح.

- أو الاستعداد لجعل المشكلات الناجمة عن الحدث المتوقع في حدها الأدنى.

2- أن السيناريو قد يساعدنا على تجنب الكارثة أو اقتناص الفرص المتاحة.

3- قد يؤدي إلى تعبئة الآخرين في التخطيط أو التقويم لعمل ما، فالأفراد يميلون إلى الانغماس في وضع ما عندما يجدون أنفسهم في مواجهة خيار حاد.

4- أن الانشغال ببناء سيناريو يؤدي إلى فك تعلقنا وارتباطنا بالماضي، وندرك أن المستقبل لن يكون تكراراً للماضي، ولكنه يتيح سلسلة من الخيارات أمامنا والتي قد يكون بعضها مدهشاً للغاية، وبالتالي يصبح السيناريو أداة لتشكيل المستقبل.

على أن كتابة السيناريوهات تحتاج بشكل أساسي إلى كم كاف من المعلومات عن الظاهرة، لكي يتم تحديد التداعيات المترتبة على كل سيناريو من السيناريوهات»[10].

---

(10) مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 122.

«وتلتقي فكرة السيناريو المستقبلي مع النظرية التي تقوم عليها بحوث العمليات في عدد من الخصائص والأساسيات وإن اختلفت بعض مجالات استخدام السيناريو عن بعض مجالات استخدام بحوث العمليات وفي بعض الأدوات الفنية المستخدمة في كل منهما»[11].

المبحث الثاني: الاستثارة الفكرية أو القدح الذهني (Brainstorming)

وتعني تشجيع أكبر قدر ممكن من الأفراد على طرح ما لديهم من أفكار مستقبلية حول موضوع معين، حتى ولو كانت مستهجنة وغير منطقية.

وقد بدأت هذه التقنية البسيطة بشكلها المنظم في الأربعينيات من القرن الماضي من خلال الجهود التي قام بها في هذا المجال الباحث الأمريكي أليكس أوسبورن (Alex Osborn).

خطوات العمل بالتقنية:

1- تحديد المشكلة موضع التنبؤ المستقبلي بشكل واضح ومفصل.

2- تمحور الحوار حول المشكلة وعدم الخروج عنها.

3- منع تقويم أو نقد أي فكرة يطرحها أحد المشاركين.

4- تشجيع الجميع على طرح أفكارهم.

5- عدم السماح لاتجاه فكري واحد بالسيطرة على الجلسة بل السماح للرؤى المختلفة بأن تأخذ نصيباً متساوياً في المساحة الزمنية

(11) المستقبلية والمجتمع المصري، مرجع سابق، ص27.

المتاحة، حتى لا تفقد فرصتها في إعطاء مؤشرات قد تكون أكثر أهمية.

6- تشجيع المشاركين على تطوير أفكار غيرهم وذلك بتقديم تصوراته من غير تقويم.

القواعد الإجرائية للقدح الذهني: ويمكن إجمالها في أربع خطوات:

1- وجود منسق.

2- تخصيص وقت محدد للجلسات لا يتجاوز 40 دقيقة.

3- تدوين الأفكار المطروحة ليطلع عليها الجميع بين الجلسات.

4- القيام بعملية مسح شامل للبيئة الخارجية للظاهرة، وتتضمن خطوات المسح:

أ- جمع المعلومات من المصادر الداخلية والخارجية، ثم يتم تحليلها عبر تقنية دلفي التي سنراها في ما بعد.

والمعلومات التي يتم تجميعها عبر المسوح قد تكون سلبية أو إيجابية وقد تكون موجهة.

ب- تشكيل لجنة متنوعة التخصصات تعمل على صياغة الأسئلة الدقيقة في المسح الموجه، والبحث في المعلومات المتاحة من المصادر المختلفة عن إجابات للأسئلة التي وضعها الباحثون في الخطوة السابقة، ثم يتم توظيف هذه المعلومات من خلال تقنيات أخرى للدراسات المستقبلية.

وتكمن فائدة الربط بين القدح الذهني والمسح في كون المسح طريقة لجمع الأفكار التي يختزنها الخبراء في أذهانهم حول ظاهرة معينة، بينما يقوم المسح بجمع المعلومات عن الظاهرة من خلال

قواعد المعلومات والكتب والصحف والمجلات وتوجهات الرأي العام. . . وبالجمع بين الأسلوبين تكون معطيات الواقع أكثر وضوحاً لمن يقوم بالدراسات المستقبلية[12].

المبحث الثالث: تحليل التدرج السببي
(Causal layered analysis)

ترتكز هذه التقنية على توظيف معطيات ما بعد البنيوية، حيث يركز على الخطاب على اعتبار أن اللغة ليست محايدة، ولذلك لا بد من التمحيص في الخطاب ودوره في تشكل الواقع، وتعمل التقنية على تناول المشكلة من خلال العرض أولاً، ثم تقديم بدائل لرؤية مستقبل الظاهرة موضوع الدراسة، وأهمية هذه التقنية ليس في مساعدتها على التنبؤ بل تسعى لخلق مستقبلات وبدائل جديدة.

ويعتمد تحليل التدرج السببي على:

1- العرض: ويتم عبر تفكيك المعلومات والربط بين الواقع واللغة التي تعبر عنه، وتأصيل المفاهيم المستخدمة ورصد تطورها المستقبلي، وتحديد المسافة أو الفترة الزمنية لتطور كل ظاهرة داخل مجتمع معين، تصور بدائل الماضي والمستقبل: وهي محاولة لفهم البنية المعرفية السائدة عبر الإجابة عن أسئلة تتعلق بحقيقة الماضي للتمكن من تصور المستقبل في صورة أفضل، وإعادة ترتيب المعرفة في ضوء منظومتها الحضارية.

---

(12) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص ص 30-33، (بتصرف).

2- بناء التحليل والتنبؤ:

يرى ريتشارد سلوتر أن الطريقة التي تؤطر بها مشكلة معينة تؤدي إلى تغير سياسات الحلول المقترحة والأشخاص الذين يقومون بعملية التغير، ولذلك يجب النظر للظاهرة من خلال أربع طبقات:

- الترتيل (litany): ويوصف بأنه أداتي وموجه بالتزام مسبق بمنهج معين ولذلك يجب التحلل منه.

- الأسباب الاجتماعية: يجب أن يكون المنظور الذي بنيت عليه التصورات موضع شك، وذلك حتى يتسنى التحقق من مدى صلاحيته.

- تحليل الخطاب برؤية عالمية تستحضر البنيات الثقافية الأخرى.

- الأسطورة أو المجاز حيث يتم الربط بين المشكلة والأبعاد العاطفية واللاوعي، وتصبح اللغة أقل دقة ومعنية بخلق صور متخيلة، ويظهر ذلك في أعمال الفنانين[13].

«وأخيراً يمكن تحديد أهم مميزات هذه التقنية في ما يلي:

1- توسيع فضاءات السيناريوهات.

2- توظيف مختلف المعارف من دون حصرها في الجهة المرتبطة بالموضوع فقط.

3- إتاحة المجال لعدد كبير من الأفراد للمشاركة في تصور السيناريوهات المستقبلية، ويساعد ذلك في عرض وجهات النظر المتفقة والمتباينة والنظر في الأفكار الجوهرية والهامشية.

---

(13) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، ص ص 34-39. (بتصرف).

4- فسح المجال لنظرة ذات مدى أوسع من خلال التجارب الحضارية المختلفة (منظور معولم).

5- فتح المجال أمام الخيال والحدس بدلاً من الارتهان للتحليل المنطقي فقط»[14].

المبحث الرابع: التنبؤ الرجعي

التنبؤ الرجعي هو أحد أهم أساليب التنبؤ المعياري، حيث يعمل على الإجابة عن السؤال الآتي: «ما المطلوب مستقبلاً؟ أي نعمل على تحديد المطلوب لتحقيق الأهداف، ويمكن القول بأن العاملين في نطاق الدراسات السياسية هم الأكثر انشغالاً بهذا النمط من الدراسات المستقبلية، ولا سيما أن سلوكهم مدفوع بدوافع أيديولوجية وقيمية معينة، إضافة إلى الاقتصاديين»[15].

وإذا كان التنبؤ التقليدي يقوم على أخذ واقعة في الحاضر ثم يتم تصور مسار مستقبلي لها (forecast)، فإن تقنية التنبؤ الرجعي (backcasting) تضع التصور المستقبلي أولاً ثم تعود للحاضر للبحث عن المتغيرات التي تدعم هذا التصور، مما يعني أنه بدلاً من الحركة من الحاضر إلى المستقبل فأننا نعود من المستقبل إلى الحاضر.

وتعمل هذه التقنية على تحويل الحاضر إلى ماضٍ، فمثلما نبحث في الحاضر عن جذوره في الماضي، فإننا هنا نتصور أنفسنا في المستقبل ثم نعود إلى ماضي هذا المستقبل (وهو الحاضر الآن)

(14) المرجع نفسه، ص 40.

(15) **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 84.

للبحث عن متغيرات تسند احتمالات وقوعه.[16]

مثلاً إذا تصورنا أننا نعيش الآن عام 2030 وقلنا أصبحت أقطار العالم الإسلامي دولة فدرالية واحدة، فننطلق من هنا (أي عام 2030) في تصور الأسباب والمتغيرت التي كانت في الماضي (وهو حاضرنا اليوم) وأدَّت لهذا التطور وهذه الوضع المستقبلي.

هذه التقنية تبدأ من صورة مستقبلية منشودة أو مرغوبة، مثلاً (مؤسسة تعليمية تريد أن تكون الأفضل خلال عشر سنوات) وعليه يتم العمل عبر ثلاث إجراءات:

- الإجراء الأول: تحديد تأثير التغير على كل الفاعلين من منهم المستفيد ومن المتضرر، ومن منهم سيكون عنصراً مساعداً أو عنصراً معرقلاً وتحديد مستوى تأثير كل عنصر على المشروع المستقبلي المنشود.

- الإجراء الثاني: رسم الاستراتيجيات وتحديدها بدقة بحيث تكون متوافقة مع الأحداث المرسومة على خط الزمن الممتد من الحاضر إلى المستقبل.

- الإجراء الثالث: تحديد المهام بدقة للفاعلين وإسناد كل مهمة جزئية من جزئيات الاستراتيجية إلى الأقدر على إنجازها.

ويختلف التنبؤ الرجعي عن التنبؤ الاستقرائي، بكون هذا الأخير «يتنبأ بوضعية ظاهرة ما انطلاقاً من المسار البياني له في فترة سابقة، وافتراض الاستمرار في هذا المسار سواء بالتصاعد أو التراجع.

أي إن هذه الأداة تفترض الاتجاه الخطي للظاهرة (linear trend

---

(16) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 41.

(extrapolation بمعنى أن الزيادة أو النقص في كم ظاهرة معينة سيتواصل مستقبلاً»[17].

وهو بذلك أقرب إلى الإسقاط الذي يفترض ثبات الظاهرة (projection) رغم أن الإسقاط يركز فقط على المدى القريب والمتوسط كما في تصنيف جامعة مينيسوتا، بينما التنبؤ الاستقرائي يصلح للمستقبلات البعيدة المدى.

ويظهر من ذلك أن التنبؤ الرجعي معياري، حيث يتم التدخل لتوجيه الأحداث المستقبلية نحو الهدف المنشود، بينما في التنبؤ الاستقرائي التقليدي استكشافي كمِّي يقوم على افتراض أن المستقبل هو امتدد للحاضر فيكون المستقبل مجرد سبب بينما في التنبؤ الرجعي هو نتيجة ونقطة ارتكاز وانطلاق في الوقت نفسه.

وفي حين تكون للباحث في التنبؤ الرجعي حرية التدخل في توجيه مسار الأحداث نحو الهدف، يكون التنبؤ الاستقرائي معني فقط بالفرص المتاحة والممكنة دون تجاوزها إلى سواها.

«ويتم اللجوء إلى تقنية التنبؤ الرجعي في الحالات الآتية:

- في التنبؤ بالظواهرة المعقدة.
- عند وجود حاجة ماسة لتغيير شامل وعميق.
- عندما تكون الاتجاهات الحاكمة في ظاهرة ما هي ذاتها جزء من المشكلة.
- عندما تكون المتغيرات الخارجية هي الحاكمة.

---

(17) **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 78.

- عندما يكون هناك متسع كبير من الزمن يتيح المجال لوضع وتنفيذ سياسات مستقبلية»[18].

وتتشابه تقنية التنبؤ الرجعي مع أحد الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية لحد التداخل، وهي التقنية المعروفة بشجرة العائلة (family tree method) وتقوم على أساس تحديد الهدف المرغوب في تحقيقه مستقبلاً بالنسبة إلى الظاهرة المدروسة، وهذا يمثل قمة الشجرة، ثم ننتقل من هذا الهدف إلى الحاضر الذي يتمثل في سائر فروع الشجرة، ونبحث في البدائل المختلفة لكل فرع من فروع الشجرة، ونبحث في البدائل المختلفة لكل فرع من هذه الفروع حتى نتوصل إلى رسم صورة كاملة للبدائل المستقبلية المرغوب في تحقيقها. والواقع أن هذا الاسلوب رغم ما يتسم به من وضوح إلا أنه يستلزم بذل جهد مكثف يتميز بالدقة والشمول، حتى يمكن استيعاب كافة الاحتمالات التي يكرسها الواقع الراهن للظاهرة وترتيبها وفقاً لأهميتها، ثم تحديد السياسات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الفرعية، ثم ربط مجمل هذه السياسات في صورة متكاملة تتضمن كافة العناصر والمؤشرات[19].

---

(18) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 42.

(19) عبد الرحمن، عواطف: **الدراسات المستقبلية الإشكاليات والآفاق**، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الخامس: تقنية تمثيل الأدوار (Simulation game) أو المحاكاة (Simulation)

يشبه هذ الأسلوب في فكرته الأولية لعب الأطفال التي تدربهم على تمثل عالم المستقبل وتربي فيهم ملكة اتخاذ القررات المختلفة والمفاصلة بين الأولويات. فكما في لعبة (المونوبولي) الأثيرة لدى الأطفال والتي يلعب فيها الطفل دور رجل الأعمال أو سمسار أو بائع أو مشتري، وعليه أن يتخذ القرارات المناسبة وفق الظروف والمعطيات المحيطة، توزع في أسلوب (التمثيل) الأدوار المختلفة التي تعبر عن القوى والأطراف المرتبطة بالمشكلة موضع الرصد والتوقع، فإذا كان الموضوع مثلاً أزمة دولية، وكان المطلوب هو التعرف إلى أرجح التوقعات والاحتمالات الواردة لتطور هذه الأزمة هناك، يتم توزيع الأدوار بأن يتقمص كل باحث دور أحد الأطراف الضالعة في هذه الأزمة، أو الشاهدة عليها، أو المتأثرة بها والمؤثرة فيها. فيأخذ الباحث الأول دور الاتحاد السوفياتي ويأخذ الثاني الدور الأمريكي ويلعب الثالث دور منظمة من المنظمات ويتقمص الرابع دور السكرتير العام للأمم المتحدة... وهكذا[20].

ويمكن تعريف هذه التقنية بأنها «افتعال واقع افتراضي تتشابه معطياته بأكبر قدر ممكن مع واقع فعلي»[21]، «أي أننا نحاكي واقعاً قائماً فعلاً من خلال ما يشبه العمل المسرحي الذي يجسد بنية اجتماعية معينة وتفاعلاتها، غير أن الفرق الجوهري بين العمل

(20) المستقبلية والمجتمع المصري، مرجع سبق، ص ص 27-28.

(21) الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 84.

المسرحي والمحاكاة في أن الأول تتحدد حركة شخوصه وتفاعلاته من قبل الكاتب، بينما في المحاكاة نزود اللاعبين (أو الممثلين) بمعلومات عمن يقومون بتمثيلهم، ثم نترك التفاعل يأخذ مجراه من خلال هؤلاء الممثلين لنتعرف ردود أفعالهم ونفترض بأن الأشخاص الحقيقيين سيقومون بنفس ردات الفعل»[22].

فلو أردنا أن نتنبأ بسلوك برلمان معين لدولة معينة، نقوم بدراسة ذلك البرلمان من حيث العدد، ونمط التيارات السياسية فيه والشخصيات المركزية فيه... إلخ، ثم نقوم باختيار اشخاص يتقمصون أدواراً تمثيلية، فلو كان عدد أعضاء البرلمان مائة نختار على سبيل المثال 20 شخصاً، ثم ندرس الكتل السياسية في هذا البرلمان، وسنفترض أن الكتلة (س) لها في البرلمان 10 في المائة من المقاعد، فنختار من بين العشرين (ممثلا) اثنين يمثلان هذه الكتلة، بحيث تتساوى نسبتهم بين الممثلين بنسبة الكتلة فعلاً في البرلمان موضوع الدراسة... وهكذا مع بقية الكتل، ثم نطلب من بعض الممثلين أن يتقمصوا شخصيات قيادات مركزية في البرلمان الفعلي، ويتم هذا التقمص من خلال تزويد الممثلين بأكبر قدر متوفر من المعلومات عن الأفراد والكتل التي سيحاكونها[23].

ولناخذ مثالاً آخر للتوضيح أكثر، فإذا أردنا أن نعرف رد فعل زعيم معين إلى مواقف معينة، فإننا نأتي بشخص ونزوده بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ذلك الزعيم (من مراحل طفولته وشبابه

---

(22) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 79.

(23) **الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص 85.

وثقافته ووظائفه، وميوله وعقده الشخصية، وعلاقاته الجنسية، وعلاقاته مع الموظفين وهواياته، وأنماط المأكولات التي يحبها وتلك التي لا يحبها. . . إلخ، من كل ما يمكن توفيره من المعلومات، ثم يطلب من الشخص الممثل أن يتقمص شخصية ذلك الزعيم (وهو أمر يحتاج إلى قدر كبير من التدريب والمهارة)، ثم نبدأ نتعامل معه، كما لو كان ذلك الزعيم فعلا، ونقدم له وقائع أو مواقف معينة وننتظر رد فعله (وهو الآن يقوم بدور ذلك الزعيم)، وسيتم التعامل مع ما يقوله ليكشف لنا عما سيكون رد فعل ذلك الزعيم مستقبلاً لو واجته نفس المواقف التي افتعلناها مع من يمثله. وكما فعلنا مع الزعيم يمكن أن نكرر مع ذلك مع حكومة (يزداد عدد الممثلين) أو شركة أو مجلس إدارة مؤسسة ما أو حزب. . . إلخ[24].

وترجع بدايات استخذام أداة التحليل هذه إلى العسكريين الألمان بصورة مبسطة قبل أن يتم تعميمها وتطويرها من جانب دول أخرى. حتى جرى استعمالها بطريقة مكثفة في وزارة الخارجية والجامعات بعد الحرب العالمية الثانية أولاً في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ثم الاتحاد السوفياتي.

وتبدأ عملية (التمثل) من واقع معلومات وبيانات معينة يجمعها صاحب البحث، سواء كان فرداً أو مؤسسة، ويلتزم أطراف التمرين في آرائهم ومناقشاتهم وقراراتهم بما في هذه البيانات المعطاة. ولذلك فإن المعول الرئيسي في هذا الأسلوب يقع على كفاية ونوع ودقّة المعلومات المجمعة سابقاً على بدء اللعبة.

وعادة ما تنشأ مؤسسات متخصصة في تخزين المعلومات اللازمة

---

(24) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 79-80.

لمثل هذه البحوث ويطلق على البعض منها (بنوك المعلومات)، وعلى البعض الآخر (مخازن الأفكار) ولعل أشهر المؤسسات في هذا المجال مؤسسة راند الأمريكية (RAND Corporation) ومؤسسة (I.P.M) ومركز ماساتشوسيتس للمعلومات الفنية[25].

ويجدر بنا التنبه إلى أن الضرورة العلمية تقتضي تمييز المحاكاة عن غيرها من تقنيات البحث العلمي التي قد تشتبه بها من قبيل:

1- التجارب المخبرية (laboratory experiments): وتعني حالة متعمدة لخلق وضعية ما تناسب الهدف الذي يسعى له البحث الذي نقوم به وذلك بتوفير الظروف الرئيسية لتلك الوضعية التي يشترط لها أن تكون شمولية ولكننا نقوم بتغيير البيئة من لحظة لأخرى لاختبار العلاقة بين الظروف والمعطيات.

ومثال ذلك أن نقوم باختيار أشخاص ليمثلوا برلماناً معيناً (وهمياً) لدولة معينة تعيش ظروفاً سلمية ونطلب من هؤلاء التصويت على مشروع معين مثل الموقف من فرض ضريبة جديدة أو الموقف من اتفاقية معينة ونرى النتائج.

وفي المرحلة الثانية نقوم بتغيير لأشخاص (البرلمان الوهمي) ونعرض عليهم المشكلة نفسها التي عرضت في المرة الأولى مع افتراض أن الدولة تعيش هذه المرة حالة حرب.

والهدف من كل ذلك مراقبة التغير الذي يصيب سلوك الأعضاء في مرحلتي التصويت من حيث التأثير النفسي، درجة العقلانية، نمط التحالفات داخل البرلمان. . . إلخ.

---

(25) المستقبلية والمجتمع المصري، مرجع سابق، ص 28.

2- الدراسات الميدانية (field studies): وتعني الملاحظة المنظمة للسلوك في بيئة واقعية وليست مفترضة، ويقوم في هذه الحالة برصد حركة الواقع دون التدخل فيه ليرى طبيعة التغير ويسعى إلى اكتشاف محركات هذا الواقع. يمكن اعتبار الكثير من الدراسات السياسية الخاصة بدول معينة على أنها مثال على هذا النمط من الدراسات.

3- التجارب الميدانية (field experiments): وتعني الملاحظة المنتظمة لواقع فعلي كما هو الحال في الدراسات الميدانية، غير أن الباحث في هذه الحالة يتدخل في الظاهرة موضوع البحث، من خلال التلاعب ببعض معطياتها ثم يبدأ بمراقبة الآثار الناجمة عن هذا التلاعب بجوانب الظاهرة.

مثلاً لو أراد الباحث أن يتعرف إلى السلوك الانتخابي لمجتمع معين، فإنه يراقب التغير الذي يصيب السلوك لو قام بتعليق ملصقات حزبية بشكل واسع في منطقة من المناطق بغرض الدراسة دون أن يعرف الأفراد أن له هذا القصد، وهنا قد يصل إلى نتيجة الدراسة حول أثر الملصق على السلوك الانتخابي.

وكل هذا بخلاف المحاكاة وتمثيل الأدوار التي تقوم على اختلاق وضعية مفتعلة تتشابه في قسماتها بقدر كبير مع واقع فعلي موجود، بينما في التجارب المخبرية نقيم واقعاً وهمياً مفترضاً لا علاقة له بالواقع، كمثال البرلمان الذي سيق في معرض الحديث عن التجارب المخبرية[26].

---

(26) انظر: **الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 74-75.

«وفي عملية تمثيل الدور يهتم الباحثون أو القائمون على فحص المشكلة بالتعرف على أهداف وأولويات وقدرات الطرف الذي يمثلونه. كما يهتمون عند اتخاذ قرار أو الاتفاق ثنائياً أو جماعياً على قياس ذلك القرار أو هذا الاتفاق على حالات مماثلة يكون قد سبق للطرف الحقيقي أن اتخذ فيها قررات مماثلة. كما يلزم التأكد من مدى اتفاق تكلفة هذا القرار وذاك الإجراء مع الإمكانات الحقيقية للطرف الأصلي سواء المادية أو غير المادية. وتدور معظم الاستخذامات الحالية لهذا الأسلوب في إطار أبحات السياسة الخارجية، وقد قامت بعض المؤسسات المصرية باعتماد هذا الأسلوب ضمن بعض عملياتها البحثية والتدريسية (مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ومعهد الدراسات الدبلوماسية)»[27].

ورغم أن تقنية المحاكاة وتمثيل الأدوار تبدو في جوهرها وأصل استخذامها أقرب إلى المعيارية الكيفية، إلا أن الكثير من الباحثين في الدراسات المستقبلية والعلوم الاجتماعية يصنفها ضمن دائرة الأساليب الكمية وذلك بالنظر إلى الأنماط والنماذج التي تستخذم فيها والتي تتراوح بين استخدام الأفراد لتمثيل الأدوار واستخدام الحاسبات الإلكترونية أو دمجهما معاً، يقول الدكتور هاني خلاف: «ويمكن مزاولة وسيلة تقمص الأدوار باستعمال الحاسب الإلكتروني بمفرده أو استعماله بالاشتراك مع العنصر الإنساني، أو الاقتصار على العنصر الإنساني فقط»[28].

---

(27) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص 29.
(28) المرجع نفسه، ص 28.

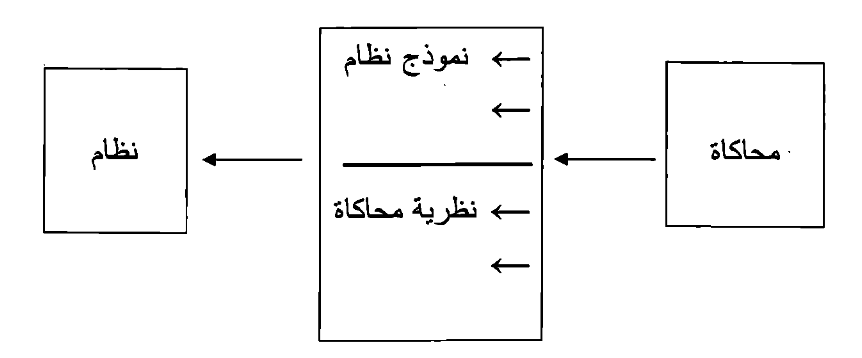
وهذا يدفعنا للحديث عن أنماط المحاكاة، وهي ثلاثة:

1- المحاكاة بالأشخاص أو المباراة السياسية:

ويأخذ هذا النمط شكل المباراة واللعبة، حيث يجري التفاعل بين أشخاص ولكن ضمن حدود وقواعد محددة مسبقاً، وهذه القواعد تضع لنا الملامح المحددة للبيئة (نمط السلوك، القرارات المطلوبة) فعلى سبيل المثال يمكن محاكاة عمل قائد جيش أو رئيس دولة.

وفي مجال العلاقات الدولية يمكن إيكال أدوار لمجموعة من الأشخاص الذين يمثلون حكومة معينة (مثل رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع... إلخ) أو ممثلين لتلك الدولة في منظمة دولية أو إقليمية، ثم نزود كلاً منهم بالمعلومات الكافية عن الأشخاص الذين سيتقمصون أدوارهم كما سبق وأشرنا، وعن البيئة التي يجري فيها التفاعل ثم نطلب منهم أن يتخذوا القرارات كما لو أنهم أولئك المسؤولين فعلاً.

وعبر الباحث نكسون عن هذه العملية بالشكل الآتي:



وفي هذا النموذج تكون المحاكاة والنظام عبارة عن أحداث تجري وتفاعلات، بينما في المربع الأوسط لدينا مقولات نظرية تحدد

قواعد المحاكاة أو تصور قواعد النظام[29].

وفائدة هذا النمط تكمن في أن الكثير من التفاعلات التي تحصل في النظم الاجتماعية أو السياسية أو التربوية وغيرها لا يتأتى محاكاتها إلا من خلال التمثيل وتقمص الدور، مثل العلاقة بين التطور التكنولوجي والبطالة والعلاقة بين مستوى الادخار والاستثمار، أو بين التغير الاجتماعي والتغير التكنولوجي.

ويُبْنى هذا النموذج على أساس وجود أفراد يمثلون الجهة المراد محاكاتها، ويلتزمون بالقواعد التي تحكم هذه الجهة موضع المحاكاة، مما يتطلب معرفة دقيقة بالعلاقات الشخصية والنفوذ وكافة الجوانب المتاحة عنها، بالإضافة إلى معرفة المحيط العام الذي يتحركون داخله.

2- المحاكاة الرياضية أو المحاكاة بالحاسب:

يرى بعض الباحثين مثل ستوارت بريمر (Stuart Bremer) وهارولد جيتزكو (Harold Guetzkow) أن النظم مهما كانت خاضعة لقواعد معينة تعمل استناداً لها، فإن من الممكن تحويها إلى علاقات رياضية وبيانات رقمية، حيث «نقوم بالتعبير رياضياً عن المتغيرات وتغييرَ قيم هذه المتغيرات طبقاً للقيم المبرمجة، وتعتمد المتغيرات المستخذمة في بناء النموذج وقيمها العلاقات المفترضة بينها على المدخلات المبرمجة، أي التوجيهات التي تعطى للكمبيوتر»[30].

وقد تعزز هذا النمط بفعل توظيف الحاسوب في حل عدد من المعادلات لا سيما عندما يكون عدد المتغيرات كبيراً وشاملاً ومعقداً

(29) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص 87.

(30) **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ص 64-65.

بحيث يصعب بناء نماذج محاكاة من الأفراد، فيكون هذا النموذج هو الأفضل في دراسة النماذج المجردة.

«وتعد دراسة ستيوارت بريمر من أكثر الدراسات أهمية في هذا الجانب، حيث قامت على أساس بناء نموذج لتفاعلات عمليات اتخاذ القرار بهدف تحليل التفاعلات الدولية.

وقد تم بناء هذا النموذج استناداً إلى نموذج آخر أنجزه غيتزكو. . . وقد عمل بريبر على بناء نموذج مجرد بأن جعل مدخلاته ومخرجاته تتكون من علاقات وأرقام، أما المرحلة الوسطى بين المدخلات والمخرجات وتتمثل في ما سمي بالمرحلة الغامضة حيث يجري نوع من العمل المادي (نبضات كهربائية في الحاسب) والتي هي تعبير إلى حد ما عن نموذج مادي للعملية موضوع الدراسة، وقد كانت نتيجة هذا النموذج الخروج بنظام يشبه النظام الدولي (أي إن المدخلات بعد تفاعلها في الكمبيوتر أعطت مخرجات تشبه النظام الذي اشتقت منه المدخلات)»[31].

3- المحاكاة المختلطة أو المزدوجة:

«وتتم هذه المحاكاة من خلال الجمع بين النمطين السابقين، إذ توكل المحاكاة الريادية للحاسوب من خلال تحويل المعطيات إلى نوع من المعادلات الرياضية، بينما يتولى الأفراد «الممثلون» القيام بالمحاكاة الفردية.

وتتم العملية من خلال الربط بين تفاعلات الممثلين ومخرجات الحاسوب وتغذيته العكسية، ويمكن تغيير القيم المقدمة للحاسوب

---

(31) مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 86.

لنرى نتائج ذلك، ثم نعطي هذه النتائج للأفراد لنرى كيف سيكون رد فعلهم على النتائج الجديدة»[32].

على سبيل المثال لو أردنا محاكاة سلوك دولة معينة في نطاق العلاقات الدولية، فنأخذ على سبيل المثال قطاعاً من نشاطها وليكن مثْل المخصصات التي حددتها للأغراض الدفاعية، فيقوم الحاسب بحساب تأثير هذا التخصيص على الدولة ذاته وعلى الدول الأخرى من خلال البرلمان الذي نضعه للحاسب، وتعود هذه الآثار أو النتائج التي حسبها الحاسب إلى الدولة ذاتها لتؤثر في سلوكها المستقبلي من خلال الاسترجاع، وبهذا يتخذ الأفراد القرارات بينما يقوم الحاسب بحساب آثارها.

ويعرف نكسون الاسترجاع بأنه «أثر يرتبه آخرون على فاعل نتيجة فعل بادر به» ذلك يعني أن هناك فرق بين نتيجة السلوك والفعل من جهة والاسترجاع من جهة ثانية، فنتيجة الفعل هو الآثار المترتبة عن الفعل، أما الاسترجاع فهو الآثار المترتبة عن رد الفعل.

ويمكن إدراج الاسترجاع كمتغير تابع في بناء النماذج، فإذا كان لدينا سلسلة من الأفعال وردود الأفعال سيكون لدينا بالمقابل سلسلة من الاسترجاعات، نسميها شبكة الاسترجاعات، وستكون هذه الشبكة بتعقيداتها موازية لمدى التعقيد في النظام الذي ندرسه.

ويطلق على شبكة الاسترجاعات اسم عرى الاسترجاع (feedback loops) ويقسمها العالم الأمريكي إلى نمطين: هما عرى الاسترجاع الداخلي (internal feedback loops) التي تؤثر على

---

(32) **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 82.

سمات النظام وبنيته، وعرى الاسترجاع الخارجية (external feedback loops) وهي التي تؤثر على القرار السياسي ومسار السياسة العامة للدولة.

ويرى جيمس روزنو أن دراسة التكيف السياسي المستقبلي لكيان سياسي هي في أغلبها دراسة لعرى الاسترجاع من خلال التركيز على علاقة الظواهر ببعضها، والتفاعل بين الفعل وآثاره على من بادر به، وهو ما يميز دراسة التكيف السياسي المستقبلي عن دراسة السياسة (policy-oriented approach)، فدراسة السياسة تتركز على أثر الفعل على هدف الفعل بينما الثاني يركز على أثر الفعل على من بادر بالقيام به[33].

وعلى العموم فإنه يمكن تقويم واختبار تقنية المحاكاة وتمثيل الأدوار والتحقق منها من خلال أسلوبين:

- الاختبار التاريخي: ويتم ذلك بأخذ نموذج تاريخي فعلي (لقرار دولة أو مؤسسة كبرى أو غير ذلك) ثم نجري محاكاة لذلك النموذج، فإن كانت النتائج مطابقة أو قريبة بشكل كاف مما وقع تاريخياً لتلك المؤسسة، دل ذلك على صحة فرضياتنا إلى حد كاف.

- اختبار البدائل الحرة: ويقوم ذلك على أساس اختيار (الممثلين) طبقاً لمواصفات معينة، ولكن يترك لهم حرية اختيار الأدوار التي سيلعبونها، فإن تطابق اختيارهم للأدوار مع الشخصيات التي سيمثلونها دل ذلك على قدر من الصحة في المحاكاة[34].

---

(33) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 88-89. (بتصرف).

(34) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 82.

الفصل الثالث

المناهج الرياضية الكمية للدراسات المستقبلية وتقنياتها

يرى الكثير من العلماء البارزين في مجال بناء النماذج الرياضية أن الأساليب الكمية بصورها المختلفة الرياضية والإحصائية أكثر دقة وإيجازاً وموضوعية في الوصف والتعبير، وذلك لما توفره من إمكانية التعامل مع المتغيرات الكمية بصورة تسمح بإدراك ما يمكن أن تؤدي إليه السياسات المختلفة من نتائج على المدى الطويل.

وتتميز الأساليب الكمية بغلبة الطابع الوصفي، ورغم أنها قد لا تتناسب مع بعض الموضوعات والظواهر التي تتطلب استخداماً مكثفاً لأدوات التحليل المعياري، إلا أن هناك حاجة متزايدة لاستخدام تقنيات التحليل الكمي خصوصاً الموضوعات ذات الطابع الحسابي الرياضي كقياس الدخل القومي ونسب تزايد السكان وحجم استهلاك الطاقة وغير ذلك. . .

وسأتناول في هذا الفصل أهم التقنيات والأساليب التي تصنف ضمن المناهج الكمية الوصفية أو يغلب عليها الطابع الرياضي مثل:

أولاً- تقنية دلفي

ثانياً- دولاب المستقبل

ثالثاً- مصفوفة التأثير المتبادل

رابعاً- المنحنى الجامع

خامساً- شجرة العلائق

سادساً- السلسلة الزمنية

سابعاً- الإسقاط

ثامناً- المباراة

المبحث الأول: تقنية دلفي (Delphi technique)

استلهمت تسمية دلفي من معبد يوناني قديم على بعد نحو 75 ميلاً إلى الشمال الغربي من أثينا، كان يمارس فيه الكهنة التنبؤ واستطلاع المستقبل[1].

وتعتبر هذه الطريقة إحدى أهم إسهامات المدرسة الأمريكية في دراسة المستقبل، حيث استحدثت في منتصف الخمسينيات، «وكان القصد المبدئي منها تقدير الآثار المحتملة لأي هجوم نووي ضخم يقع على المدن الأمريكية.. وبرغم أن هدفها الرئيس هو التنبؤات بالتطورات الفنية والتكنولوجية فقد استخذمت ابتداء من منتصف الستينيات في مجالات أخرى عديدة تكون فيها القيم (والتفصيلات) والمعايير غير النمطية جزء أساسياً من عناصر المشكلة. ومن بين هذه المجالات: تقييم الأولويات والقيم المرتبطة بمستوى الحياة والمعيشة، واتخاذ القرارات السياسية، وفحص وتقييم بعض أحداث التاريخ»[2].

---

(1) انظر: ستيفن برتمان، **الطريق من دلفي**، كتاب: **الاستشراف والابتكار والاستراتيجية**، مرجع سابق، ص 719.

(2) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص ص 29-30.

وتسعى التقنية في هدفها الرئيسي إلى تحديد الاحتمال الأقوى بين عدد من الاحتمالات الخاصة بظاهرة سياسية معينة، وتبين أكبر عدد ممكن من الدلائل المساندة لهذا الاحتمال.

ويصنف الباحثون الأنماط المستخدمة في هذه التقنية إلى ثلاث:

1)- دلفي التقليدية (the conventional Delphi): وهي المعنية بالتنبؤ استناداً إلى القياس للمعلمات (parameter) أو المتغيرات الثابتة ونقيس غيرها استناداً إليها، وتسعى تقنية دلفي التقليدية إلى الوصول للإجماع بين الخبراء (كما سنرى) على تنبؤ واحد.

2)- خطة دلفي (the policy Delphi) وتستهدف عرض أكبر قدر من الأفكار حول الموضوع نفسه، ثم العمل على الأخذ بالرأي الأكثر قبولاً بين الخبراء، (أي إنها لا تسعى للإجماع على غرار الأسلوب السابق) مع التركيز على سماع الآراء المساندة والمعارضة للرأي الأكثر قبولاً، لا سيما أن بعض الآراء قد تكون مخالفة للرأي السائد ولكنها تتضمن تصوراً خلاّقاً، وبالتالي لا بد من عرض جميع الآراء لكي لا يؤدي الرأي السائد إلى طمس الرأي الخلاق.

3)- قرار دلفي (the decision Delphi): الوصول لقرار بين أشخاص مختلفين في معارفهم. . .

للقيام بإنجاز هذه التقنية لا بد من وجود فريق عمل للدراسة ومهمته صياغة الأسئلة وتوزيع الموضوعات المراد بحثها، ثم توزيع هذه الأسئلة على الخبراء (استبيان) وتكرار هذه المسألة لعدة مرات.

ويمكن أن يتم العمل من خلال المقابلة الشخصية للخبراء أو من خلال تنظيم ندوات تجمع هؤلاء الخبراء مع بعضهم في سلسلة من الدورات على أن لا يقل عدد الدورات عن 2 ولا يزيد على 10.

ويتركز البحث في هذه التقنية في الموضوعات التي تتسم بالسمات الآتية:

(أ)- الأقل انتظاماً: أي إن التغير فيها لا يتم طبقاً لوتيرة ثابتة كما هو الحال في الجوانب السياسية.

(ب)- الأندر من حيث كمية المعلومات المتوفرة عنها، مثل احتمالات توفر أنماط معينة من الأسلحة تؤدي إلى تغير جذري في موازين القوى الإقليمية أو الدولية.

(ج)- موضوعات تبحث التغير في الموضوعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وتركز على الفترات الزمنية القصيرة، على خلاف الموضوعات التكنولوجية.

(د)- موضوعات تتأثر بالجوانب الأخلاقية والقيمية أكثر من غيرها[3].

نموذج لمراحل التنبؤ عبر تقنية دلفي:

لنفترض أن موضوع الدراسة هو: «دراسة آفاق التعاون والتقارب بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 2030» وبناء عليه ستتم الدراسة عبر الخطوات الآتية:

أولاً- تحديد المتغيرات الحاكمة في بنية العلاقات داخل البلدان الإسلامية وذلك من خلال استبيان يعبئه الخبراء، ويمثل وجهة نظر كل واحد منهم، مما يجعل هذه المتغيرات الحاكمة قد تكون متباعدة ومتعددة جدا، وللوصول إلى تحديد علمي لذلك يطلب إلى كل خبير

---

(3) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 74-75.

وضع علامة (قيمة رقمية) من 1 إلى 10 ثم تجميعها واختيار المتغيرات التي حظيت بأكبر قدر من العلامات يتجاوز بالضرورة 5/10 أي 50% .

أو يمكن أن نطلب من كل خبير ترتيب المتغيرات الحاكمة لبنية النظام الدولي حسب الأهمية من 1 إلى 10 ونأخذ بالرتب الخمس الأولى.

مثلاً لنقل إن نتائج كلا الطريقتين أوصلتنا إلى المتغيرات الخمسة الآتية:

1- التحول الدمقراطي واحترام إرادة الشعوب
2- الاستقرار السياسي والأمني
3- معدل النمو الاقتصادي والناتج القومي
4- التدخلات الأجنبية
5- أنماط التحالفات الإقليمية والدولية

ثم يطلب من كل خبير تحديد المتغيرات الخاصة بالظاهرة بالترتيب طبقاً لقدراته العلمية في كل بعد، وأن يضع أهم تغير سيحدث من وجهة نظره في كل متغير من المتغيرات الخمسة السابقة.

ثانياً- دراسة التفاعل بين التنبؤات:

الجدول 1 دلفي (1)

التطور المحتمل	السنة المتوقعة لحدوثه	لماذا ليس قبل؟	لماذا ليس بعد؟
1- التحول الدمقراطي واحترام إرادة الشعب			
2- الاستقرار السياسي والأمني			
3- معدل النمو الاقتصادي والناتج القومي			
4- التدخلات الأجنبية			
5- أنماط التحالفات الإقليمية والدولية			

في جدول دلفي 1 يضع كل خبير أهم التطورات التي يتوقع حدوثها في المجالات الخمس حتى سنة 2030، وفي الخانة الثانية يتم تحديد سنة وقوع كل تنبؤ، في الخانة الثالثة والخانة الرابعة يذكر التعليلات والأسباب المانعة من ظهور التنبؤ في كل متغير من التغيرات الخمس قبل السنة التي حددها أو التي بعدها.

جدول 2 دلفي (2)

التطور	1	2	3	4	5	قبل أو بعد
1	–	1/2	3/1	4/1	5/1	
2	1/2	–	3/2	4/2	5/2	
3	1/3	2/3	–	4/3	5/3	
4	1/4	2/4	3/4	–	5/4	
5	1/5	2/5	3/5	4/5	–	

في دلفي 2 نقوم بدراسة التأثير المتبادل بين المتغيرات أو التفاعل وأثر هذا التفاعل على كل منهما، بمعنى أن حدوث تطور في التحول الدمقراطي واحترام إرادة الشعوب الإسلامية سيترك أثراً كبيراً على المتغيرات الأخرى بشكل قد يؤثر في سرعة حدوث بعضها، وبالمقابل قد يؤدي لتأخر حدوث بعضها الآخر.

ولذلك يقوم كل خبير بتحديد التنبؤ الذي سيتركه كل تنبؤ من تنبؤاته على المتغيرات الأخرى (تأثير المتغير 1 وهو التحول الدمقراطي واحترام إرادة الشعوب على المتغيرات 2 و3 و4 و5).

ثم تتم إعادة تحديد التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات على مرحلتين:

الأولى: لو أن التطور 1 حدث قبل الفترة التي حددها الخبير نفسه. والثانية: لو أن التطور 1 حدث بعد الفترة المحددة، ويتكرر ذلك في باقي التطورات.

جدول 3 دلفي (3)

التطور المحتمل	السنة الوسطى للجميع	السنة الوسطى للمتخصصين في الميدان	مدى التقديرات بعد ثلاثة احتمالات لكل خبير	لماذا قبل ؟	لماذا بعد؟	سنة التطور باحتمال 90%
1						
2						
3						
4						
5						

تهدف دلفي 3 لتحديد السنوات المتوقع فيها حدوث التطور وذلك من خلال الخطوات الآتية:

- ترتيب السنوات التي ذكرها أعضاء الفريق بشكل تناقصي أو تزايدي ثم نحدد المتوسط.

- ترتيب السنوات التي ذكرها الخبراء فقط كل في ميدانه وذلك بشكل تناقصي أو تزايدي ثم نحدد المتوسط أو السنة الوسطى من كل هذه السنوات.

والفرق بين الخطوتين أنه في الأولى يتم تحديد السنة الوسطى لجميع الخبراء بغض النظر عن تخصصاتهم بينما في الثانية تحدد السنة الوسطى استناداً إلى رأي خبراء الميدان فقط.

- لتحديد المدى الذي تتفاوت فيه التقديرات يطلب من كل خبير أن يقترح ثلاث سنوات محتملة، يحدد منها مدى التفاوت، فلو كان

مثلاً تقدير الخبير أنه يتوقع حدوث التطور في أحد المجالات الخمسة السابقة الذكر هو 2020 أو 2021 و 2022 فإن المدى هو سنتان ما بين 2020 - 2022.

- ثم يطلب من الخبير في الخانتين التاليتين تحديد الأسباب التي يراها يمكن أن تقف وراء عدم حدوث التطور في الوقت المحدد إما بحدوثه قبل ذلك أو بعده.

- في الخانة الأخيرة من دلفي 3 يحدد كل خبير السنة التي يتوقع أن التطور سيحدث فيها باحتمال يفوق 90%.

الجدول 4 دلفي (4)

التطور المحتمل	1	2	3	4	5	لماذا قبل أو بعد؟
1	-	ق	ب	ق	ب	
2	ب	-	ق	ب	ب	
3	ب	ق	-	ب	ق	
4	ب	ق	ب	-	ب	
5	ق	ق	ق	ق/ب	-	

في دلفي 4 يُستنَد لفكرة التأثير المتبادل بين التطورات، فيعمل كل خبير على تحديد مدى تأثير كل تطور في التطورات الأخرى من حيث دفعه للحدوث المبكر أو المتأخر:

- مثلاً إذا ما وقع التطور 1 في عام معين من الأعوام المحددة في الجداول السابقة، فسيؤدي إلى حدوث التطور 2 قبل أو بعد الفترة

التي تم تحديدها، مما سيكون له انعكاس على حدوث التطور 2 و3 و4 و5 من حيث الإسراع أو الإبطاء.

ولذلك يضمِّن كل خبير في إجاباته عن الجدول حرف (ق) للدلالة على الحدوث القبلي والمبكر للتطور، (فلو أخذنا مثلاً في الجدول دلفي 4 فالخبير يتوقع أن حدوث المتغير 1 سيؤدي إلى الحدوث المبكر للمتغير 2 كما هو مبين في الخانة)، أو حرف (ب) للإشارة إلى الحدوث البعدي المتأخر للتطور.

ويمكن أن يكون للاحتماليين للوقوع القبلي والبعدي للتطور الفرصة نفسها فيشار إليهما بـ ق/ ب.

- يطلب من كل خبير في الخانة الأفقية الأخيرة من جدول دلفي 4 ذكر الأسباب التي يرى أنها المسؤولة عن حدوث التطور قبل أو بعد السنة الوسطى.

الجدول 5 دلفي (5)

التطور المحتمل	السنة الوسطى	المدى بعد ثلاث تقديرات
1		
2		
3		
4		
5		

تهدف دلفي 5 إلى التحقق من التقارب بين التقديرات:

- في الخانة الأولى يتم تحديد السنة الوسطى لكل تطور بعد

تعديل الخبراء ومراجعتهم لسنوات التوقع بناء على الاطلاع على التوقعات الأخرى لباقي الخبراء دون ذكر أسمائهم تفادياً للتأثير غير العلمي لذوي الوجاهة والأسماء المرموقة منهم في الآخرين.

- في الخانة الثانية والأخيرة نحدد مدى التفاوت بين التقديرات لكل تطور محتمل[4].

وتكمن «القيمة الجوهرية في طريقة دلفي أنها مصممة للحصول على أكثر التوقعات دقة وحياداً وأبعدها تأثراً بالنظرة الذاتية أو الضغوط السياسية أو الالتزامات العقائدية في موضوعات تكون فيها عناصر الذاتية والقيم الشخصية والأفضليات جزء لا يتجزأ من معطيات المشكلة»[5].

ورغم الأعباء المالية والتنظيمية، والجهود الكبيرة التي يتطلبها أسلوب دلفي، إلا أنه يعتبر أفضل بكثير من الارتكان إلى رأي خبير واحد أو نتائج وخلاصات الندوات والمؤتمرات، التي لا تسلم من التأثيرات الذاتية المتعلقة بالمركز الاجتماعي أو العلمي أو الوضع الإداري للمتدخلين، مما يساهم في إضعاف القيمة العلمية والموضوعية للنتائج.

وقد عدَّدَ الخبير الأمريكي (هارولد لينسون) مع زميله (موراي توروفي) وهما من كبار منظري طريقة دلفي الحالات والظروف التي

---

(4) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، ص ص 46-52، **والدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ص ص 52-62، **والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** ص ص 77-82، **والاستشراف والابتكار والاستراتيجية** ص ص 721-731. (بتصرف).

(5) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص 30.

يستحسن فيها اللجوء إلى هذه التقنية على النحو الآتي:

أ- عندما تستعصي المشكلة المرصودة على وسائل التحليل التقليدية والجامدة ويكون من المفيد استخدام أحكام قيمة (value judgements) على أساس جماعي (collective).

ب- عندما يكون احتياج إلى مزيد من الخبراء والمتخصصين الذين يصعب عليهم عملياً الالتقاء وجهاً لوجه.

ج- عندما يكون الأشخاص الذين تحتاج إليهم حلول المشاكل العامة المرصودة على غير صلة كافية ببعضهم ويمثلون خلفيات وتخصصات مختلفة.

د- عندما تحول محدودية الوقت أو ضخامة التكاليف دون إمكان جمع الخبرات المطلوبة في مكان واحد وفي توقيت واحد.

هـ- عندما يثبت أن فائدة اللقاء المباشر بين جماعة المتخصصين يمكن أن تزداد بمتابعات واتصالات لاحقة.

و- عندما يكون الخلاف بين الأفراد الضالعين في بحث المشكلة حاداً أو عنيفاً لدرجة يصعب معها تحقيق الاتصال المباشر في ما بينهم أو تحقيق هذا الاتصال علنياً.

ز- عندما يكون إخفاء الهوية الشخصية والمركز الاجتماعي أو السياسي للمشاركين أمراً ضرورياً لمنع أي تحيز طبقي أو فئوي أو عنصري أو سياسي ولحجب أي مؤثرات انفعالية كالخوف، أو التردد، أو الكراهية[6].

وقد لا يحتمل المقام هنا التوسع أكثر والتفصيل في التعريف

(6) **المستقبلية والمجتمع المصري**، مرجع سابق، ص 32.

بتقنية دلفي وما أدخل عليها من تطوير من قبل مدارس الخبرة الأمريكية واليابانية والأوربية، وتجدر الإشارة إلى أن طريقة دلفي الحديثة باتت تجمع بين حرفية استفتاء الرأي وإجراءات المؤتمرات الفنية التخصصية، كما تم إحلال الحاسب الإلكتروني ليقوم بعمل هيئة التجميع المركزية للآراء وهذا ما يسمى بطريقة دلفي الحديثة (real-time Delphi).

المبحث الثاني: دولاب المستقبل (Futures wheel)

تقوم هذه التقنية على اختيار حدث أو واقعة معينة، ثم رصد سلسلة الترابط بين هذه الواقعة وتداعيتها غير المباشرة والتي من غير الممكن الوصول إليها دون المرور بالآثار المباشرة.

ويشبه بعض الباحثين دينامية دولاب المستقبل بإلقاء حجر في بركة ماء راكدة حيث تحدث سلسلة من الدوائر في مكان إلقاء الحجر وبشكل متتابع ومتدافع، فينتقل التأثير إلى أجزاء مختلفة.

أما خطوات العمل في هذه التقنية:

أ- نقوم برسم دائرة أولى نضع بداخلها الحدث المركزي الذي نريد دراسته، ويفضل أن يكون الحدث مصاغاً على شكل كلمة واحدة أو جملة مختصرة جداً، ونطلق على هذه الدائرة اسم الدائرة المركزية.

ب- نقوم برسم مجموعة من الدوائر حول الدائرة المركزية، ويتحدد عدد هذه الدوائر بعد الآثار المباشرة التي نتصورها للحدث، فإذا رأينا أن للحدث خمسة آثار مباشرة نرسم خمس دوائر يتصل كل منها بالدائرة المركزية بخط قصير.

ج- يمكن اعتبار كل دائرة من الدوائر المركزية كما لو كانت دائرة مركزية نستطيع أن نرتب عليها نتائج مباشرة، ولنفترض أن هذه النتائج المترتبة على هذه الدائرة هي ثلاث نتائج فأننا في هذه الحالة نرسم حول هذه الدائرة ثلاث دوائر، وهو ما نكرره مع الدوائر الأخرى.

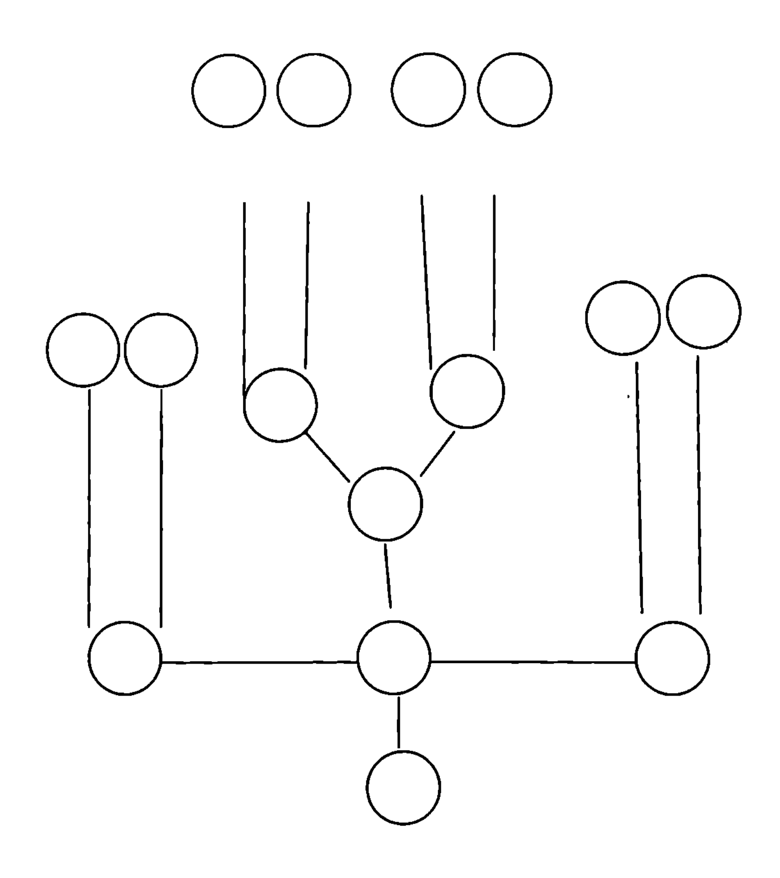
د- يمكن الاستمرار في عملية توليد النتائج عن كل دائرة كما لو كانت دائرة مركزية طبقاً للمدى الزمني الذي نريد بناء دراستنا المستقبلية على أساسه[7].

نموذج التحليل في دولاب المستقبل:

يقوم التحليل في تقنية الدولاب على فكرة تحريك الدولاب لينتقل من موضع إلى آخر، وعلينا أن نتوقع المكان الجديد الذي سيصله، وما إن نصل إلى المكان الأول حتى ندفع الدولاب للحركة من جديد نحو مكان آخر. . . وهكذا. وذلك يعني أننا بعد عدد من التحركات (لنقل خمس تحركات) سيكون لدينا نتائج مختلفة ولكنها مترابطة، غير أن هذا الترابط لا يمكن الاستدلال عليه دون الحركة من نقطة لأخرى. (انظر الشكل الآتي)[8]:

(7) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص 116.

(8) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 54.



نلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك دائرة تفرعت عنها ثلاث دوائر، تمثل الدائرة الوسطى: الحدث المركزي أو الموضوع الذي نريد التنبؤ بتداعيته، بينما تمثل الدوائر الأولى للتفرع والأقرب للدائرة المركزية: التداعيات المباشرة، في حين تمثل الدوائر الثانية: التداعيات غير المباشرة الأولى والبعيدة زمنياً. وهذا ما يعني أن الخطوط المتجهة إلى الأعلى تمثل مسافات زمنية أطول من تلك التي تمثلها الدائرة الأخيرة من أسفل، على اعتبار أنها تعكس تداعياً متوقعاً لكنه أقرب من الناحية الزمنية من تلك التي تمثلها الدوائر العليا.

وبعد ذلك يمكن تصنيف التداعيات المباشرة المفضلة وما يتولد عنها من التداعيات غير المباشرة وغير المفضلة مما يتيح إمكانية العمل على تجنبها.

«وتكمن أهمية هذه التقنية في الجوانب التالية:

1- أن فكرة التداعي تعطي الفرد إحساساً كبيراً بالحرية وتعمق الشعور بإمكانية التفكير بعيداً عن الحتمية الجبرية، حيث توضح له كافة النتائج السلبية الإيجابية بشكل يدفع نحو العمل المسبق على تقليص الآثار السلبية.

2- التركيز على فكرة الترابط بين الأحداث حيث يصبح معنياً بالتفاعل والآثار أكثر من اعتنائه بالوحدات التي يدرسها فالوحدت (دولة، حزب، منظمة دولية... إلخ) لها صفة استاتيكية من الناحية المنهجية أما التفاعل فله صفة حركية، فبدلاً من الارتهان لحدث ما، نركز على تداعياته المستقبلية المباشرة وغير المباشرة من خلال دفع العجلة أو دواليب المستقبل.

3- تؤكد هذه التقنية أن المستقبل ليس واحداً بل أكثر من ذلك، حيث ينطوي المستقبل على أكثر من إمكانية وقد نتمكن من نقله بفعل الإدراك المسبق من نقطة لأخرى.

4- أما أي حدث سياسي يمكن اعتباره دائرة مركزية ويمكن افتراض سلسلة من النتائج المباشرة المترتبة عليه، ثم نبدأ بدفع العجلة المنبثقة من كل واحدة من الدوائر كما هو الحال في النموذج المشار إليه سابقاً»[9].

---

(9) مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص118.

ويفضل بعض الباحثين أن ينطلق الدولاب من الماضي من ظاهرة حدثت فعلاً ثم نتابع تداعياتها في الحاضر والمستقبل وذلك يفيد في معرفة الاتجاهات الفرعية والاتجاه الأعظم تاريخياً، كما ينبهنا على أنماط حدثت في فترة ما ثم غابت وعن أسباب غيابها.

وفي حين تساعدنا تقنية التأثير المتبادل على تحديد الاتجاهات المركزية فإن تقنية الدولاب تهدف إلى جعل تلك المتغيرات تحتل الدائرة المركزية فيه، كما توظف علاقات الترابط بين المتغيرات التي تكشفها المصفوفة، كما أن تقنية الدولاب تنبهنا أساساً إلى التداعيات غير المباشرة، وتتميز نتائجها بالتباين الكبير نظراً إلى اختلاف ميادين المشاركين في بناء التقنية، وفائدة ذلك أنها تنبهنا لظواهر مستقبلية لا تخطر على البال ويصعب توقعها انطلاقاً من باقي الأساليب والتقنيات المستقبلية الأخرى.

المبحث الثالث: مصفوفة الآثار المقطعية أو التأثير المتبادل:

يعود تطوير هذه التقنية لجهود باحثين أمريكين هما (ثيودور جوردن وهيوارد) وبعدهما (أولاف هيلمر) الذين عملوا على تحسين مستوى الدقة في تقنية دلفي خلال الستينيات والسبعينيات، واستندوا في ذلك إلى فرضية عدم القدرة على تحديد ورصد الآثار المتبادلة بين الوقائع المستقبلية المتزامنة، وخصوصاً التأثيرات غير المباشرة.

ومن المعلوم أن الأحداث لا تجري مستقلة وبمعزل عن بعضها البعض بل تتفاعل في ما بينها وتخضع للتأثير المتبادل (cross-impact matrix).

يرى الباحثون في تقنية التأثير المتبادل أن العلاقة بين متغيرين تتشكل في ثلاث علاقات:

1)- عدم وجود ترابط أو تأثير متبادل على الأقل (حتى تلك اللحظة التي نبحث فيها وتشير لنا معارفنا المتوفرة عن عدم وجود علاقة).

2)- تعزيز أحدهما للآخر سواء بإبرازه للعيان أو بتعزيز دوره الموجود أصلاً.

3)- على عكس الحالة السابقة يتم تقليص دور أحدهما أو إضعاف تأثيره.

وتتمثل هذه التقنية في دراسة التفاعل والترابط بين المتغيرات لرسم الصورة المستقبلية لحدث ما، ولكن ذلك مبني على عدد من الافتراضات وضعها هذان الباحثان (جوردن وهيوارد) في بداية عملهما:

1- أن الصورة المستقبلية هي نتاج تفاعل عدد كبير من المتغيرات.

2- أن كل متغير يؤثر على غيره ويتأثر بغيره من المتغيرات.

3- أن التأثير والتأثر بين المتغيرات ليس متساوياً، بمعنى أن تأثير المتغير (أ) على المتغير (ب) لا يساوي بالضرورة تأثير (ب) على (أ). (فتأثير الدولة الصغرى على الدولة الكبرى أقل من تأثير الدولة الكبرى على الدولة الصغرى، وتأثير التطور التكنولوجي في حقل معين على النمو الاقتصادي قد لا يتساوى مع تأثير التطور في النمو الاقتصادي على التطور التكنولوجي... إلخ)[10].

---

(10) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص 112.

طرق بناء المصفوفة:

يتم بداية وضع تصور لطبيعة العلاقة بين المتغيرات من حيث ترابطها من عدمه، لذا سنحتاج إلى قياس مدى التأثير والتأثر بين المتغيرات من ناحية وتحديد التغيرات المركزية الحاكمة. ويتم ذلك عبر استخذام المنهج الإحصائي وبالتحديد تقنية الانحدار والارتباط (regression-correlation)، ثم تحديد المتغيرات الحاكمة من خلال توزيع المتغيرات داخل المصفوفة. وهذا ما سيتم تناوله تباعاً:

أولاً- قياس الارتباط والانحدار:

أ- قياس الارتباط بين المتغيرات: وذلك بتحديد «قوة العلاقة بين متغيرين من حيث الضعف أو القوة»[11]، واتجاه العلاقة هل هي طردية أو عكسية، وهل العلاقة بسيطة أو مركبة، بحيث تجمع بين أكثر من متغيرين.

ب- الانحدار: يعرف الانحدار بأنه طريقة لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرين وملاحظة مدى تباعد أو تجمع النقاط حول خط مستقيم، فإذا كانت النقاط تتجمع حول مستقيم فإننا نعتبر العلاقة بين المتغير س وص خطية[12]، وتفيد معادلة الانحدار الخطي بشكل كبير في التنبؤ الخطي.

أما في الانحدار المتعدد الذي يناسب الحالات التي يرتبط فيها أكثر من متغيرين بمعادلة من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة، وهنا يتم التنبؤ بأحد المتغيرات من خلال المتغيرات الأخرى.

---

(11) طبية، أحمد عبد السميع: **مبادئ الإحصاء**، الطبعة الأولى 1428 هـ/ 2008 م، دار البداية، عمان - الأردن، ص 119.

(12) المرجع نفسه، ص 134.

وبعد التعرف إلى مدى الارتباط بين المتغيرات فإننا ننتقل للخطوة التالية، وهي دراسة التأثير المتبادل.

ثانياً- دراسة التأثير المتبادل بين المتغيرات:

يقوم فريق البحث في هذه المرحلة بتحديد المتغيرات الأساسية والمؤثرة في مستقبل الظاهرة المدروسة، ويتم وضعها في مصفوفة على الشكل الآتي:

المتغير	أ	ب	ج	د	هـ
أ	X				
ب		X			
ج			X	X	
د					X
هـ					X

وفي هذا الجدول وضعت خمس متغيرات هي ذاتها عمودياً وأفقياً، والغرض من هذه المصفوفة الإجابة عن التسؤل التالي: ما آثار حدوث تغير في المتغير(أ) على المتغيرات الأخرى؟ ويتكرر السؤال في باقي المتغيرات. وهذا يعني أن المتغير يدرس من زاوية تأثيره ومن زاوية تأثره، فيكون تارة متغيراً مستقلاً وتارة أخرى متغيراً تابعاً.

ويتم التمييز بين التأثير الإيجابي والتأثير السلبي، وقياس التأثير بين المتغيرات طبقاً للمقياس الآتي:

التأثير الإيجابي						التأثير السلبي				
5+	4+	3+	2+	1+	0	1-	2-	3-	4-	
قوي		متوسط		ضعيف	معدوم	ضعيف		متوسط		قوي

وفي هذا الجدول تتراوح قيم التأثير بين كل متغيرين من الدرجة 1 إلى 5 في كلتا حالتي الارتباط الإيجابي والسلبي.

وبعد ذلك يتم جمع التأثيرات السلبية والإيجابية لكل المتغيرات كما توضح المصفوفة التالية:

المتغير	أ	ب	ج	د	هـ	مجموع التأثير
أ	x	1	2	0	2	5
ب	1	x	1	3-	0	1-
ج	1	4	x	1-	4-	0
د	2	1	1	x	2	6
هـ	3-	0	1	1	x	1-
مجموع التأثير	1	6	5	3-	0	1-

ويتبين من المصفوفة السابقة أن المتغير (د) هو المتغير الأكثر تأثيراً في باقي المتغيرات، حيث يصل مجموع تأثيراته 6، يليه المتغير (أ) ومجموع نقاط تأثيره 5، بينما تدلنا المصفوفة على أن المتغير (هـ) هو المتغير الأقل تأثراً في المتغيرات، في حين أن المتغير (ب) هو الأكثر تأثراً بغيره من المتغيرات إذ يصل مجموع نقاط تأثره 6 نقاط يليه المتغير (ج) ومجموع نقاطه 5 نقاط.

					ب	6						
						5						
						4						
						3						
						2						
						1 0					أ ج	
6-	5-	4-	3-	2-	1-		1	2	3	4	5	6
					هـ	0 1-						
						2-						
						3-						د
						4-						
						5-						
						6-						

وانطلاقاً مما سبق يمكننا أن نحدد المتغيرات الحاكمة في مستقبل الظاهرة التي ندرسها[13].

ويتمثل الدور الأساس لتقنية مصفوفة التأثير المتبادل أنها تغطي مرحلة من مراحل التنبؤ، حيث يتم استكمال المراحل الأخرى من خلال أساليب وتقنيات أخرى، ولذلك اعتبر تيودور جوردن

(13) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، ص ص 57-62، و**مدخل إلى الدراسات المستقبلية**، ص ص 113-115.

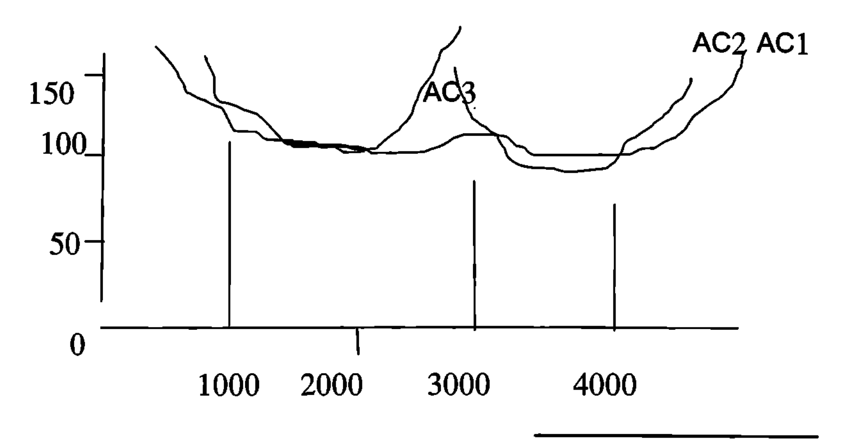
(Theodore Jay Gordon) أن الفائدة تكون أكبر عند ربط هذه التقنية بتقنية دلفي.

بالإضافة إلى صلاحية هذا الأسلوب في التنبؤ بالقضايا البعيدة الأمد كما حددها تصنيف جامعة مينيسوتا وفي القضايا التكنولوجية، هذا بالإضافة لما سبق ذكره من كون هذه التقنية تتكامل مع أسلوب الدولاب الذي سبقت الإشارة إليه.

المبحث الرابع: المنحنى الجامع (Envelope curve)

المنحنيات لها أنواع وأشكال متعددة، فهناك المنحنى الطبيعي، والمنحنيات الملتوية، والمنحنى المتجانس، والمنحنى المتفطلح أي المعتدل القمة، وهناك المنحنيات المتعددة القمم[14].

أما المنحنى الجامع فهو: «المنحنى الذي يربط نقاط التماس في مجموعة متتابعة من المنحنيات، وهو من المنحنيات التي تستخدم للتعبير عن التطور المتتابع في مجال التطور التكنولوجي.



(14) مبادىء الإحصاء، مرجع سابق، ص 39.

ويتم رسم المنحنى من خلال رسم منحنيات يعبر كل منها عن التطور في قطاع معين. ثم نقوم بالوصل بين نقاط التماس في كل من هذه المنحنيات فيتكون لدينا المنحنى الجامع. وبناء على هذا الاتجاه الذي يأخذ شكل المنحنى الجامع نقوم بما يسمى بالتنبؤ الاستقرائي. . .

وفي الشكل الأول من المنحنيات الجامعة، لدينا ثلاث منشآت إنتاجية: تنتج الأولى منها وهي الصغرى 1000 وحدة بأقل قدر ممكن من التكلفة، بينما تنتج الثانية وهي المنشأة الوسطى 3000 وحدة بأقل قدر من التكلفة، في حين تنتج الثالثة وهي الكبرى 4000 وحدة بأقل قدر من التكلفة.

وعليه فإن المنحنى الجامع (يمثله الخط الطويل) حيث يمر بالنقاط الثلاث التي تمثل التكلفة الأقل لكل منشأة»[15].

ويوجه الكثير من النقد لهذا النوع من المنحنيات بسبب طابعه التقديري الذي تبقى احتملات الخطأ فيه كبيرة بسبب طول المنحنى وعدم تحديد مداه الأقصى، كما أنه يفترض استمرار اتجاهات الحاضر الخطية، ولا يأخذ في الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال العظيمة التأثير كما يسميه إلفين توفلر.

المبحث الخامس: السلسلة الزمنية (Time series)

يعرف خبراء الإحصاء السلاسل الزمنية بكونها «عدد من المشاهدات الإحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة

---

(15) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص ص 64-65.

من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية»[16].

وتوصف السلسلة الزمنية في الدراسات المستقبلية بأنها «تحديد القيم التي تأخذها ظاهرة معينة خلال فترة زمنية معينة، وتحديد الأسباب التي أدت إلى أن تكون تلك القيم على ذلك النحو.

فعند دراسة ظاهرة مثل ظاهرة الحروب الداخلية بين جهات داخل الدولة نفسها، في خلال فترة زمنية معينة، سنجد مثلاً أنها تحدث بمعدل معين في السنة الواحدة قد يزيد ويتناقص، ولا بد أن وراء الزيادة أو التناقص أسباباً محددة.

وتحليل السلاسل خاصة لفترات زمنية طويلة يساعدنا على فهم الماضي والحاضر، والقدرة على تصور الاحتمالات المختلفة للمستقبل وبالتالي التنبؤ بها»[17].

وطرق السلاسل الزمنية هي من الطرق التي لا تقوم على نماذج سببية (causal)، تعبر عن سلوك المتغير أو المتغيرات موضع الاهتمام وفق نظرية ما. وهي تشمل طرق ونماذج تتفاوت من حيث التعقيد وكم المعلومات المسبقة المطلوب. منه نموذج الخطوة العشوائية (random walk model) الذي يفترض قيمة المتغير في فترة ما، هي قيمته التي تحققت في فترة سابقة (وهذا يطلق عليه نموذج التغير) ومنها طرق إسقاط الاتجاه العام (trend extrapolation) بالمتوسطات المتحركة وتحليل الانحدار، ومنها أساليب تفكيك السلاسل الزمنية للتنبؤ بالتغيرات الموسمية. ومنها طرق التمهيد الأسي للسلاسل

---

(16) **مبادئ الإحصاء**، مرجع سابق، ص 173.

(17) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 70.

الزمنية، والطرق المعتمدة على النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية مثل نماذج بوكس-جنكنز[18].

ويخضع تحديد المتغيرات في السلاسل الزمنية لأربع مؤثرات:

- الاتجاه العام: وهو بقاء الظاهرة على وثيرتها لفترة زمنية طويلة.

- المتغيرات الموسمية: أي إن الظاهرة يصيبها التغير بتتابع متسق خلال فترات زمنية محددة، بحيث يمكن التنبؤ بها لطابعها الدوري كالسياحة. . .

- التذبذب الدوري: وهو التغير الذي يصيب الظاهرة بشكل مستمر بين صعود وهبوط. ورغم حدوث ذلك لفترات طويلة لكنها منتظمة ويستخدم هذا الأسلوب تحديداً في ما يسمى بالدورات الاقتصادية.

- التغيرات العشوائية: هي التغيرات التي يصعب توقعها أو تنميطها في إطار زمني، ويتم تحليل السلاسل الزمنية بإجراء عمليات إحصائية لتحديد قيمة المتغيرات السابقة مثل أسلوب الجمع بين المؤثرات السابقة للوصول إلى نتيجة السلسلة، أو أسلوب الضرب، حيث يتم ضربها في بعضها لبلوغ الحاصل، وهناك طرق عدة للتنبؤ الإحصائي في السلسلة الزمنية من قبيل: المعدل النصفي، والمربعات الصغرى، المعدلات المتحركة. . . وغيرها. ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: حساب المعدل النصفي

ويتم فيه تقسيم البيانات إلى قسمين متساويين، ثم يتم حساب

---

(18) **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020**، مرجع سابق، ص 17.

معدل كل قسم على حدة، ورصده مقابل الفترة الزمنية التي يعبر عنها.

مثلاً لو أردنا معرفة اتجاه السلسلة الزمنية لعدد الخريجين لإحدى الجامعات في كلية من الكليات وفي تخصص معين خلال الفترة ما بين 86 و 95 كما يبين ذلك الجدول الآتي[19]:

السنة	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95
عدد الخريجين	6	4	8	3	7	2	6	1	5	9

نقوم بتقسيم الفترة الزمنية إلى مرحلتين، كل منها مدتها 5 سنوات، أي نصف المدة، ثم نحدد معدل المرحلة الأولى: (86–90)

7+3+8+4+6 مقسمة على 5 تساوي = 5,6

ثم نقوم بحساب المرحلة الثانية بالطريقة نفسها:

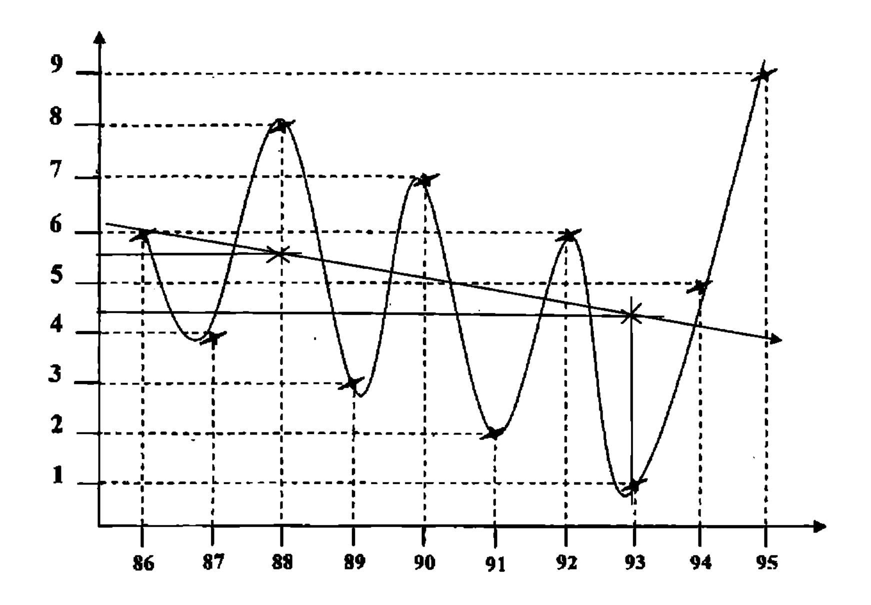
9+5+1+6+2 مقسمة على 5 تساوي = 4,6

بعد ذلك نأخذ الرقم 5،6 ونضعه في مقابل السنة الوسطى للمرحلة الأولى وهي سنة 1988.

ونكرر العملية في المرحلة الثانية فنضع المعدل 5،4 في مقابل السنة الوسطى وهي 1993.

ثم نصل النقطة المحصل عليها من معدل المرحلة الأولى بنقطة المرحلة الثانية، لتشكيل خط مستقيم يمثل خط اتجاه السلسلة الزمنية. (انظر الرسم البياني).

(19) مبادئ الإحصاء، مرجع سابق، ص 174.



المثال الثاني: نموذج الدورات الاقتصادية

أول من طرح هذا النموذج هو العالم السوفياتي نيقولاي كوندراتيف (N. Kondratiev) من خلال نظرية سماها «دورة الموجة الطويلة» (the long wave cycle)، لكن الهولندي فان دوكن (Van Duijn) راجع بعض جوانب هذه النظرية لا سيما مدة الدورة أو الموجة.

لكنهما جميعاً يتفقان في أن الاقتصاد في أي دولة يمر بدورة اقتصادية نصفها يعرف نمواً اقتصادياً والنصف الآخر يعرف ركوداً، وفي ما يلي الجدول الذي صممه كوندراتيف مع دمج الجوانب التي أضافها فان دوكن[20]:

---

(20) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 75.

دورة فان دوكن	ن: 198- 1803 ر: 1815- 1837	ن: 1847- 1866 ر: 1866- 1884	ن: 1893- 1913 ر: 1921- 1938	ن: 1949- 1967 ر: 1967- 1987	
دورة كوندراتيف	ن: 1783- 1817 ر: 1817- 1851	ن: 1851- 1875 ر: 1875- 1896	ن: 1896- 1920 ر: 1920		
الصناعة الرئيسية	الأقمشة	سكك حديدية	سيارات وكيماويات	إلكترونيك	معلوماتية
المادة	قطن	حديد	فولاذ	بلاستيك	سيلكون
الطاقة	ماء	خشب	فحم	بترول	طاقة شمسية
الاتصالات	نقل بري	تلغراف	تلفون	إلكتروني	فضاء
الدول الأكثر تقدما	فرنسا	بريطانيا	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	مجموعة 8

وتتيح هذه الدورات التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية العالمية، فمثلاً دورة فان دوكن التي تنتهي سنة 1987 وهي السنة التي حدث فيها الانهيار المالي بوول ستريت بالولايات المتحدة، أي إنها جائت في مرحلة الركود، تبعتها فترة نمو وازدهار من المفترض حسب فان دوكن إلا تتجاوز 20 إلى 25 سنة، وهو ما حصل إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وحرص كوندراتيف على ربط الدورة الاقتصادية بالعوامل الديمغرافية والصناعية نظراً إلى ما لهما من أثر في

طول المدة أو قصرها، ويفترض كوندراتيف أن زيادة النمو يؤدي حتماً إلى التنافس والحروب التوسعية أو للمحافظة على النفوذ، ويتضح ذلك من خلال استحضار أن الحروب الأخيرة كلها جاءت في مرحلة النمو مثل حرب الخليج.

ورغم أهمية هذه النظرية في مجال التنبؤ الاقتصادي فإنه يوجه لها النقد بكونها طويلة الأمد وهو ما حاول فان دوكن تجاوزه في دورته التي تبدو أقصر من سابقتها لكن أهم الإشكالات التي تطرحها هذه الدورات هو الغموض الذي يكتنف معايير الحكم على بدء الدورة وانتهائها وعدم وضوحها.

المبحث السادس: الإسقاط والتنبؤ الاستقرائي

ويقصد به التنبؤ بوضعية ظاهرة ما انطلاقاً من المسار البياني لها في فترة سابقة، وافتراض الاستمرار في هذا المسار سواء بالتصاعد أو بالتراجع.

أي إن هذه الأداة تفترض الاتجاه الخطي للظاهرة (linear trend extrapolation)، بمعنى أن الزيادة في كم ظاهرة معينة سيتواصل مستقبلاً، وهنا يستحسن الربط بين هذه الأداة والإسقاط (projection)، والذي يفترض ثبات المسار العام للظاهرة، لكن الفارق بينهما يتمحور غالباً حول المدى المستقبلي لكل منهما، إذ أن التنبؤ الاستقرائي يصلح للمستقبلات الأبعد مدىً، بينما يركز الإسقاط على البعدين الأولين في تصنيف مينيسوتا أي المستقبل المباشر والمستقبل القريب[21].

(21) **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 78.

«ويرتبط الإسقاط والتنبؤ الاستقرائي بالسلسلة الزمنية، حيث يرتكزان على فرضية أساسية، وهي أن القوانين الحاكمة لظاهرة معينة في الزمن الماضي والتي استقرت بشكل كاف في درجة تحكُّمها بالمسار العام للظاهرة، ستبقى قائمة في المستقبل، ما يساعدنا على إمكانية تحديد النقطة التي ستنتهي عندها الظاهرة مستقبلاً.

وبناء عليه، فإن الخطوة الأولى في التنبؤ الاستقرائي هي تحديد المتغيرات الحاكمة لمسار الظاهرة عبر فترة زمنية كافية في الماضي. أما الخطوة الثانية فتتمثل في تكمية (quantified) هذه المتغيرات الحاكمة ووضعها في معادلات رياضية مناسبة»[22].

ومن الدراسات التي طبقت هذه التقنية دراسة فوكس (W. Fucks) والتي حاول من خلالها وضع مقياس لقوة الدول والتنبؤ بمستقبلها، واستخذام عدة متغيرات مثل: الزيادة السكانية، إنتاج الصلب، استهلاك الطاقة الكهربائية. ومن خلال سلسلة من الاستدلالات رأى فوكس أن الانتقال من النموذج الزراعي إلى النموذج الصناعي يترافق مع زيادة نسب المواليد، واعتمدت الدراسة على قياس معدل الزيادة خلال القرنين الماضيين في أوروبا والصين.

ومعيار القوة الاقتصادية الذي اعتمدته الدراسة هو إنتاج الصلب واستهلاك الطاقة لكل دولة، وبناء عليه يمكن استناداً إلى البيانات الإحصائية معرفة تطور إنتاج الصلب قياساً بعدد السكان (رغم أن الصلب عرف تراجعاً كبيراً أمام تزايد أهمية البلاستيك).

وقد لاحظ فوكس أن النتائج المتوصل إليها على أساس أن قوة

---

(22) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص ص 76-77.

الدولة هي حاصل ضرب الإنتاج في عدد السكان لا تتناسب مع الواقع الفعلي، ولذلك فإنه استناداً إلى معطيات إحصائية لاحظ أن الترابط يكون أكثر دقة إذا استخذمنا المعادلة الآتية:

القوة = (إنتاج الطاقة + إنتاج الصلب) مضروبة في عدد السكان جذر مربع 3.

ومع ذلك خلصت الدراسة إلى نتائج لا تقل إرباكاً عن سابقتها لا سيما في توقعاتها عن قوة الصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

لكن يبقى أهم إضافة لهذا النموذج هو اعتباره الديمغرافيا متغيراً مركزياً، وهو ما توصل إليه في خلاصته عن كون عدد السكان كلما زاد بنسبة الضعف ازداد معه الإنتاج بنسبة 2,26[23].

ومن الضروري التنبيه لأهمية المتغيرات ضمن الوعاء الزمني الذي أشرنا إليه سابقاً، ولا سيما الخاص بالتغيرات الطويلة المدى، أو التذبذبات الدورية أو الموسمية أو العشوائية.

وبناء عليه، فإن لدينا عدداً من الاتجاهات التي يمكن حساب قيمتها مستقبلاً استناداً إلى الماضي على النحو الآتي:

1- الخطي (linear trend): يتغير بالزيادة أو النقصان عبر الوقت وبمعدل ثابت طبقاً للمعادلة التالية: $y = a + bx$

حيث: y= المتغير الذي نحلله، a= القيمة الأولية للاتجاه (حيث تكون x=صفر)، b= قيمة التغير في y خلال كل فترة من المدة الزمنية التي تجري دراستها، x = وحدة الزمن (سنة، شهر...

(23) انظر: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 80.

إلخ). وتكون قيمة x في نقطة البدء أو الأساس صفراً ثم تتغير (زيادة أو نقصاناً عبر الزمن بشكل مستمر).

2- الأسـي (exponential trend): وهـذا الاتـجـاه يـتـزايـد أو يتناقص بمعدل مئوي ثابت طبقاً للمعادلة الآتية:

$$y \log = a + \log b\ x$$

ويعد هذا الاتجاه على المقياس اللوغاريتمي اتجاهاً خطياً.

3- القطعي المكافئ (parabolic trend): وتعبر عنه المعادلة الآتية:

$$Y = a + bx + cx2$$

وهذا الاتجاه يميل للزيادة أو التناقص بشكل بسيط ويتواصل تغير هذا تباعاً مع الزمن. ويعود ذلك للمعلم (parameter) (c) الذي يضيف نتيجة ضربه في مربع الزمن انحرافاً متزايداً أو متناقصاً بشكل متواصل للاتجاه.

4- المنحى السوقي (logistic curves): وهذا النمط يأخذ شكل الحرف S، حيث يبدأ من نقطة معينة ثم يتنامى في مرحلة لاحقة ليبدأ العودة إلى نقطة توازن مع المرحلة الأولى، وتعبر عنه المعادلة الآتية:

$$Y = A/1 + EA + B\ X + B$$

5- المنحى الدائري (circle curves): وهو المنحى الذي يعرف تزايداً في المرحلة الأولى ثم يعود للتراجع في مرحلة لاحقة، وتعبر عنه المعادلة الآتية:

$$Y = a/1 + bx + ed - cd$$.[24]

---

(24) مناهج الدراسات المستقبلية، مرجع سابق، ص ص 77-78.

ورغم أهمية هذه التقنية فإنها يوجه لها النقد من جهة صعوبة الجزم بكون الاتجاه الخطي للظاهرة سيتواصل لا سيما في الحالات التي تكون فيها المتغيرات المركزية أو الحاكمة لا تتمتع بالقوة اللازمة لتفسير الظاهرة، بالإضافة إلى المدى الزمني الذي سيستمر عليه الاتجاه التاريخي للظاهرة، وهذا ما يحاول أنصار هذا الأسلوب رده بكون قوة المتغيرات الحاكمة للظاهرة، متمثلة في التوجهات الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية، هي الكفيل بتجاوز كل هذه الإشكالات، لكن تبقى من أكبر عيوب هذه التقنية التي تؤخذ عليها هي حضور الذاتية في انتقاء المعايير، وعدم دقة النتائج التي يتوصل إليها، ولذلك فإن الإسقاط يكون أكثر دقة كلما قصرت مدته الزمنية.

المبحث السابع: شجرة العلائق (Relevance tree)

تعرف شجرة العلائق بأنها «تقنية تحليلية تفتت موضوعاً معيناً إلى موضوعات فرعية صغرى، وينتج عن ذلك سلسلة مترابطة من التعريفات التي تأخذ بنية هيراركية وتسلسلية تشير كل جزئية منها إلى وحدة فرعية.

وتكمن أهمية شجرة العلائق في أنها تبين لنا التحضير التفصيلي لقضية ما، ومدى الأهمية للترابطات بين الجزئيات التفصيلية في الوقت الحالي واحتمالاتها المستقبلية»[25].

وينبغي إلا تتداخل فروع الشجرة ببعضها، مع النظر للتفاصيل الفرعية بصورة موحدة وهو أمر ليس بالهين.

---

(25) المرجع نفسه، ص 66.

«ويغلب استخدام هذه التقنية المساعدة في مجال التنبؤات المرتبطة بالتكنولوجيا.

وتقوم هذه التقنية بوضع قائمة مبسطة للبدائل، غير أنها تقدم نوعاً من الخريطة التي تدل على نماذج الاختيار من بين البدائل المختلفة، فهي تقنية بيانية توضح مدى التعقيد والتدرجية في نظم وعمليات معينة»[26].

«ولتوضيح هذه التقنية أكثر نأخذ مثالاً يتعلق بدراسة سياسة دولة في كيفية استخدام الأراضي، وبناء عليه يتم ملء الخانات الأولى للشجرة بالفروع الرئيسة لموضوع الدراسة، ولنفترض أنها هي: السلطة الحكومية، والمواطنين، والتجارة والزراعة والصناعة.

بعد ذلك تتفرع الفروع الرئيسية للشجرة إلى فروع أخرى، فينقسم المواطنون إلى مالكين ومستأجرين، ويمكن تقسيم المالكين بحسب ظروفهم ووضعيتهم الاجتماعية وجودة الخدمات والبيئة، ثم نواصل التقسيم والتفريع، فنقسم مثلاً الظروف المعيشية إلى مستويات عدة بناء على معايير محددة وملموسة»[27].

ولنأخذ مثالاً آخر: «لو أن صانع القرار طرح على نفسه تساؤل حول سياسته الطاقوية خلال السنوات الخمس القادمة، فإنه يقوم بسرد مترابط للبدائل والمتغيرات ويستمر في التفصيل إلى أن يرى أن الخريطة أصبحت واضحة، وتأخذ العملية شكل الأسئلة المتلاحقة، بحيث يسأل مثلاً: ما هي مصادر الطاقة المتوفرة؟ ثم يطرح أسئلة عن

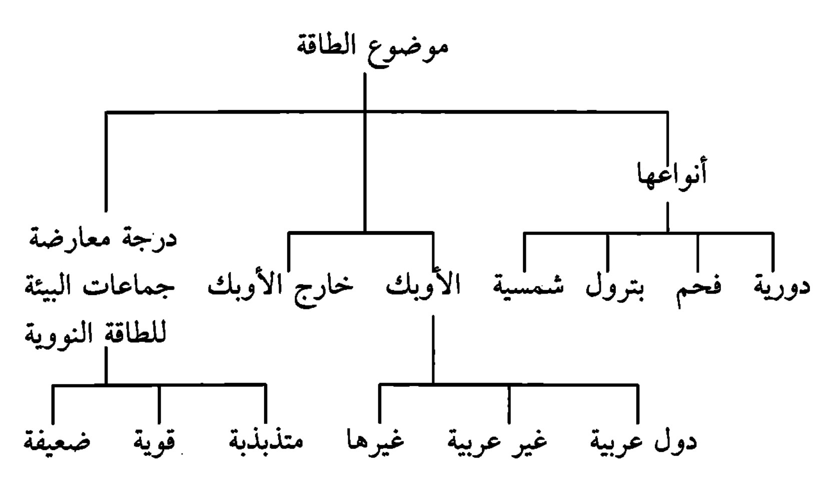
---

(26) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 134.

(27) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 67.

كل مصدر من هذه المصادر، مثل: أي هذه المصادر أكثر وفرة وأقل تكلفة؟ ثم ما هي المناطق التي يمكن الحصول منها على هذا النمط؟ وهل علاقتنا مع هذه المناطق تضمن استمرار الحصول عليه... إلخ.

ويمثل الشكل الآتي نموذجاً لهذه الشجرة[28]:



المبحث الثامن: المباراة

تعود جذور هذه التقنية في العلاقات الدولية إلى عام 1994 عندما نشر كتاب تحت عنوان **نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي** لكل من أوسكار مورجنستر وجون نيومان.

ورغم أن هذه التقنية بدأت في القطاع الاقتصادي إلا أنها انتقلت إلى الميادين الأخرى لا سيما في نطاق الدراسات الاستراتيجية والدولية.

---

(28) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص ص 134-135.

وتتمثل الفكرة المركزية في أن السلوك الأفضل للاعب (الدولة أو الحزب أو النظام السياسي. . . إلخ) يعتمد إلى حد كبير على قدرة الأطراف على توقع ما سيفعله الآخرون.[29]

وتقوم النظرية بتحليل مختلف الاستراتيجيات التي يمكن لكل لاعب أن يتبعها، ويتم التعبير عن كل واحدة من هذه الاستراتيجيات بشكل رياضي لتسهيل عملية المقارنة بين نتائج مختلف الاستراتيجيات وتحديد الأمثل بينهما.

وأهم المعطيات التي يتطلبها بناء هذه التقنية:

1- وجود طرفين (أو لاعبين) يسعى كل منهم للفوز بمفرده، أو يسعى كلاهما لتحقيق أفضل النتائج لهما معاً.

2- افتراض تباين مفهوم الربح والخسارة انطلاقاً من تباين القيم التي تتحكم في كل طرف (بمعنى أيهما أكثر أهمية: الخسارة الاقتصادية أم الخسارة البشرية في معركة ما؟. . . وللإجابة عن هذا التساؤل تلعب القيم السائدة في كل من مجتمعي الصراع دوراً في تحديد الأولويات.

3- افتراض سلسلة من الخطوات المنطقية المترابطة يقوم كل طرف من الأطراف باتباعها.

4- توفير المعلومات لدى الأطراف عن بعضها، وهو الأمر الذي يمثل ضرورة قصوى لتحديد طبيعة استراتيجية الخصم.

5- إدراك البيئة الدولية التي تجري فيها عملية الصراع سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

---

(29) انظر: المرجع نفسه، ص 94.

6- استخدام مفهوم الاسترجاع (feedback) عند بناء الاستراتيجيات من خلال تعديل البنيات السابقة طبقاً لسلسلة ردود الأفعال[30].

ويقسم الباحثون في الدراسات المستقبلية المباريات إلى نوعين أساسين هما: المباريات الصفرية وغير الصفرية.

أولاً - المباريات الصفرية (Zero-sum game)

تفترض المباراة الصفرية وجود تناقض مطلق بين المتباريين، بحيث يكون نجاح أحدهما خسارة للآخر، فلو افترضنا أن مرشحان برلمانيان يتنافسان على مقعد واحد فإنَّ ظفَر أحدِهما بالمقعد يعد خسارة موازية للمرشح الآخر.

ويتم التعبير من خلال هذه التقنية عن استراتيجيات اللاعبين تعبيراً كمياً، ولذلك فهي تتطلب توافر كمية كافية من المعلومات عن الطرف الآخر، والقدرة على ترتيب المعلومات وتصنيفها طبقاً لأهميتها ودقتها لبناء المصفوفة، ويفترض في المباراة الصفرية أن حركة الجانبين تتسم بالعقلانية.

«والنقطة المركزية في اللعبة أو المباراة الصفرية هي ما يسمى بنقطة التقارب أو الاستراتيجية المقاربة (saddle point or minimax) وتعني:

أ- أن يعمل المهزوم على بناء استراتيجية تجعل من الهزيمة في حدها الأدنى الممكن.

---

(30) **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 72.

ب- أن يعمل المنتصر على جعل نتائج انتصاره في حدها الأقصى الممكن.

والنقطة التي تمثل القرب بين أدنى الخسائر (للأول) وأقصى المكاسب (للثاني) هي التي نسميها استراتيجية المقاربة»[31].

المثال الأول:

ب

أ		1	2
	1	2+/2_	3+/3-
	2	4_/4+	1-/1+

شرح المصفوفة: لدينا في المصفوفة أعلاه لاعبان هما «أ» و«ب» ولكل منهما عدة احتمالات هي:

- أن يختار «أ» استراتيجية (1) ويختار «ب» أيضاً استراتيجية (1) وتكون النتيجة لصالح «ب» (2+).
- أن يختار «أ» استراتيجية (1) بينما يختار (ب) استراتيجية (2) وتكون النتيجة لصالح «ب» (3+).
- أن يختار «أ» استراتيجية (2) ويختار «ب» استراتيجية(1) وتكون النتيجة لصالح «أ». (4+).
- أن يختار «أ» استراتيجية (2) ويختار «ب» استراتيجية (2) أيضاً، وتكون النتيجة لصالح «أ» (1+).

واستناداً إلى قاعدة استراتيجية المقاربة التي أشرنا إليها، فإن هذه

(31) **مدخل إلى الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 95.

الاستراتيجية هي المتمثلة في الإختيار الأخير، حيث تتحقق فيه أقصى درجة كسب للطرف «أ» وأقل درجة كسب للطرف «ب»، أما الاستراتيجيات الأخرى فلا تتحقق فيها قاعدة استراتيجية المقاربة.

يمكن إذاً بناء التصور المستقبلي في حالة كهذه على أساس أن الطرفين سيختاران البديل الرابع، وحيث إن الواقع الفعلي لا يقتصر على استراتيجيتين فقط لكل من الطرفين، ولا سيما في الواقع السياسي والاقتصادي فإن الأمر في هذه الحالة يصبح مربوطاً بما يسمى اختيار الاستراتيجية المهيمنة، والتي تعني اختيار الاستراتيجية التي تكون عدد احتمالات الفوز فيها أكثر من عدد احتمالات الفوز في أي استراتيجية أخرى.[32]

المثال الثاني:

«لو تصورنا مصفوفة تضم أربع استراتيجيات لصراع يضم طرفين، فإن تحديد «الاستراتيجية المهيمنة» تصبح هي نقطة انشغال صانع القرار، وتعني هذه الاستراتيجية ذلك البديل الذي يتضمن أكبر قدر من احتمالات الفوز قياساً على احتمالات سلوك الطرف الآخر، وهو ما سنوضحه في المصفوفة الآتية:

(32) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 86.

أ \ ب	1	2	3	4
1	1-/1+	0/0	2-/2+	3-/3+
2	1+/1-	2+/2-	0/0	4+/4-
3	3+/3-	1-/1+	2+/2-	4+/4-
4	0/0	2+/2-	3+/3-	1+/1-

لو نظرنا إلى الاستراتيجيات الأربع قياساً لفائدة كل منهما لكل طرف سنلاحظ ما يلي:

- لو اختار (أ) الاستراتيجية الأولى، فإنه سيفوز في ثلاث مرات ويتعادل في واحدة، أما لو اختار الاستراتيجية الثانية، فإنه سيخسر في ثلاث حالات ويتعادل في واحدة، بينما سيفوز بواحدة ويخسر ثلاث لو اختار الاستراتيجية الثالثة. في حين سيخسر في ثلاث ويتعادل في واحدة لو اختار الاستراتيجية الرابعة.

- بالنسبة إلى الطرف (ب) فإن الاستراتيجية الرابعة هي التي تحقق له احتمالات الفوز ثلاث مرات والخسارة مرة واحدة (أي إن كافة استراتيجيات (أ) باستثناء الاستراتيجية الأولى ستكون فاشلة إذا استخدم (ب) استراتيجيته الرابعة).

من خلال ما سبق تكون الاستراتيجية المهيمنة للطرف (أ) هي الاستراتيجية الأولى، ولكنها الاستراتيجية الرابعة بالنسبة للطرف (ب)، وهذا يعني أن الطرف (ب) هو الذي يتوقع أن يخسر الصراع[33].

(33) انظر: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 74.

ثانياً- المباريات غير الصفرية:

تتميز المباريات غير الصفرية بنسبية التناقض بخلاف سابقتها التي يطبعها التناقض المطلق، ولذلك فالمباراة غير الصفرية تنطوي على بعدين أحدهما يجسد طابع التناقض والتضارب والآخر يجسد المصالح المشتركة ويميل إلى نوع من التوافق المصلحي، وفي جميع الأحوال لن تكون نتيجة المباراة صفراً.

وسأتناول نموذجين أكثر تداولاً للمباريات غير الصفرين:

1- مأزق الجبان (Chicken dilemma): يقوم هذا النموذج على افتراض مباراة بين شخصين يقود كل منهما سيارة على طريق يتسع لسيارة واحدة، وكل منهما موجود على أحد طرفي هذه الطريق. والمطلوب منهما الوصول بأقصى سرعة إلى النقطة الأخرى وإلى الطرف الآخر، وهنا سنكون أمام عدة احتمالات توضحها المصفوفة الآتية:

ب

		1	2
أ	1	5+/5-	3-/3+
	2	3+/3-	2+/2-

والملاحظ من خلال المصفوفة ما يلي:

- إذا اختار كل منهما التقدم (الأولى لكل منهما) ستكون الخسارة أكبر لهما.

- إذا تقدم (أ) وتراجع (ب)، أي (1أ، 2 ب) سيفوز فوزاً مطلقاً وتكون خسارة (ب) في حدها الأعلى، والعكس صحيح في احتمال

تراجع أو تقدم ب (2 أ، 1 ب).

- أن يتراجع كلاهما وسيخسران الحد الأدنى من الخسارة وهو البديل الأفضل.

ولو طبقنا هذا النموذج على الصراع السوفياتي الأمريكي خلال الحرب الباردة لا سيما في سباق التسلح، نرى أن النموذج السابق يقدم صورة مبسطة للاستراتيجيات الممكنة لكل منها مع ترجيحه أحدهما على الآخر (وهو ما يوضح الصراع والتعاون في آن واحد والذي عبرت المصفوفة (-2/ -2) أي أ، النتيجة ليست صفراً[34].

ثانياً- مأزق السجين (Prisoner's dilemma): وتقوم هذه التقنية على افتراض أن هناك شخصين متهمين بارتكاب جريمة خطيرة، ويجري التحقيق معهما بشكل منفصل، وسيترتب عن سلوك كل منهما عقوبة مختلفة في حال الاعتراف أو الإنكار، كما توضح ذلك المصفوفة الآتية:

أ- الخانة الأولى (3/ 3): وتعني أنه إذا اعترف الشخصان بارتكاب جريمة فإنهما سيقضيان في السجن فترة ثلاث سنوات لكل منهما.

ب- إذا اعترف (أ) بينما أنكر (ب) فإن النتيجة ستكون سنة سجناً للطرف (أ) بينما سيسجن (ب) أربع سنوات.

ج- الحالة الثالثة مشابهة وبشكل معكوس للحالة الثانية، أي أن ينكر (أ) بينما يعترف (ب) وفي هذه الحالة يسجن الأول أربع سنوات، بينما الثاني يسجن سنة واحدة.

---

(34) انظر: **مناهج الدراسات المستقبلية**، ص 89، و**الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ص ص 74-75.

د- الحالة الأخيرة وتتمثل في أن ينكر كلاهما ارتكابه الجريمة.

ويفترض أن الاتصال معدوم بين الطرفين ولذلك فإن السلوك سيكون مرتبط بالقدرة على التنبؤ بسلوك الطرف الآخر[35].

ويتحكم في اختيار الاستراتيجية الأمثل في طرفي مثل هذه المواقف عدد من العوامل التي تساعد على التنبؤ بالسلوك الذي سينتهجه الطرف الآخر:

أ- السوابق التاريخية: أي النمط السلوكي المتكرر تاريخياً وينتهجه أحد الأطراف.

ب- العلامة المميزة: وهي تشير إلى حالة أو موضوع لهما أهمية بارزة لأحد الأطراف، ولتوضيحها نشير مثلاً في نموذج الصراع العربي الإسرائيلي إلى المسجد الأقصى الذي تدرك إسرائيل أنه يشكل أمراً في غاية الأهمية للطرف العربي، مما يجعلها خلال التنبؤ بسلوك الطرف العربي تضع ذلك في الاعتبار.

ج- قوة الأمر الواقع: يشكل ثقل الأمر الواقع أهمية في تحديد نمط السلوك المستقبلي، فتغيير الأمر الواقع أمر ليس سهلاً، كما أن البحوث تميل إلى تأكيد الميل لقبول الأمر الواقع أكثر من السعي لتغييره غالباً وليس بشكل مطلق[36].

ولعل أهمية نظرية المباريات تتجلى في ما تثيره من عناصر الاتصال بين المتباريين، وإشكالية التنبؤ بسلوك الجانب الآخر، لكن أهم سهام النقد التي يمكن أن توجه لها، هي كونها تفترض أن سلوك

---

(35) انظر: **مدخل إلى الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 100.

(36) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 92.

طرفي النزاع يتسم بالعقلانية مما يجعلها أَلْيَق بالاستعمال في الميدان الاقتصادي، وأجدى بالتطبيق على الدول والمجتمعات المتقدمة ذات السلوك العقلاني الواعي، وهي بذلك قاصرة عن التعامل مع أكثر الوقائع ذات الطابع الاجتماعي التي تتميز بالتعقيد الشديد وغياب السلوك العقلاني، كمالا يمكن اعتماد هذه التقنية في التنبؤ بسلوك أي من أطراف النزاع، عندما يتعلق الأمر بدول متخلفة تغلب عليها العشوائية واللاعقلانية في التدبير والممارسة وفي الفعل ورد الفعل.

الفصل الثالث

النمذجة والمستقبليات المتكاملة وأهميتها في استشراف المستقبل

المبحث الأول: النمذجة

أدى التزايد المستمر للاهتمام بالدراسات المستقبلية إلى توسيع مجالات الاستخدام لأساليبها وتقنياتها، ولذلك منذ الستينات لم تعد قاصرة على المجالات العسكرية والاستراتيجية فحسب، بل اتجهت بعيداً عن الجزئية والقطاعية في تصورها للمستقبل أكثر فأكثر، فظهرت الكثير من الدراسات والتقارير المستقبلية بالغرب تحرص على الاستمرارية وتتبنى خلفية أطول مدى لنشاطاتها التخطيطية، وفي هذا السياق ظهرت النمذجة «التي تهتم بمجمل التغيرات والتشابكات والتفاعلات، وتحاول التعبير بدقة عن كل الظواهر والديناميكيات، حيث لا تهمل العلاقات التي قامت في الماضي، ولا تهمل الأسباب الموضوعية التي تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية»[1].

وعرف الدكتور وليد عبد الحي النموذج بأنه «بناء نظري نحاكي من خلاله آلية عمل نسق معين واقعي، ونجسد من خلاله الخصائص

---

(1) إبراهيم سعد الدين وآخرون: **صور المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص 24.

البنيوية الرئيسية له، ويتم بناء النموذج من خلال الجمع بين الأدوات المنهجية الكمية والأدوات الكيفية.

ويبدأ بناء النموذج بتحديد العلاقات بين مكونات النموذج عبر تفاعلاتها، ليكون ذلك مقدمة لسلسلة من الافتراضات القائمة على أساس تغير في جزئية أو كلية من بنية النسق، أو تغير في العلاقة بين مكونات النسق ببعضها أو بالبيئة المحيطة بها، ثم ترجيح إحدى هذه الافتراضات انطلاقاً من المعطيات المتوافرة. . . واستناداً إلى ذلك فإن النموذج لا يمثل صورة النسق أو النظام في بنائه الشكلي فقط بل وفي آلية حركته عبر الزمان، وبالتالي تتسع مساحة النموذج وتضيق طبقاً للنسق الذي نسعى لدراسته، وطبقاً لبساطته أو تعقيد آلية عمله. واستناداً إلى ذلك يمكن أن تكون النمذجة (modelling) لنظم فرعية (وهي الأيسر بحكم القدرة على التحكم في معطياتها) وأن تكون النمذجة لنظم كلية»[2].

والنماذج أنواع كثيرة منها نماذج الاقتصاد الكلي (econometric models) ونماذج المدخلات والمخرجات (input-output models) ونماذج البرمجة (programming models) ونماذج ديناميات الأنساق (system dynamics) (التي تعد دراسة «حدود النمو» لنادي روما من أشهر تطبيقاتها، وإلى جانب هذه النماذج الكمية الصريحة، قد تتخذ النماذج أشكالاً أقل صرامة من الناحية المنهجية.

فقد يعبر عنها لفظياً بجمل منطقية، وقد يعبر عنها بالأشكال البيانية وخريطة التدفقات (flow charts). وفي بعض الأحيان قد

---

(2) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 92.

تجرى المحاكاة لما قد يحدث في الواقع ليس اعتماداً على نماذج من هذا النوع أو ذاك، بل على محاكيات فعلية (actual analogs) كنماذج الطائرات مثلاً[3].

ويقسم (نكلسون) النماذج إلى نمطين من النماذج وهي النماذج المادية والنماذج المجردة، فالنماذج المادية (physical models) هي التي لا تتلخص في جملة البيانات والمعادلات فقط، بل يتم من خلالها محاكاة معطى مادي، أما النماذج المجردة (abstract models) فهي ذات صيغة تنظيرية بحتة وليس لها وجود مادي يطابقها، ويشبه (نكلسون) النماذج المادية بسفينة يراد بناؤها، أما النماذج المجردة فهي تدخل في إطار التعبير اللغوي وتدخل فيها المعادلات الرياضية كنماذج الصراع والتنافس...[4].

ولتوضيح كيفية بناء النماذج المجردة نأخذ نموذجاً من العلاقات الدولية من خلال نموذج ريتشاردسون لسباق التسلح (the Richardson Arms race model)، حيث يفترض النموذج وجود دولتين هما (أ) و (ب) قد انتهجتا سياسة تسلح على المدى القصير طبقاً لعاملين هما:

الأول: مستوى تسلح الخصم والعمل على رفع مستوى التسلح بما يتناسب مع ذلك، ومستوى تسلح كل منهما.

---

(3) انظر: **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020**، مرجع سابق، ص 18.

(4) انظر: Michael Nicholson, *The Scientific Analysis of Social Behavior*, Frances Pinter, London, 1983, pp. 103-107. نقلاً عن **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ص25.

الثاني: أن مستوى تسلح كل منهما يدفع - بفعل عبء التكلفة - إلى تخفيض مستوى تسلحه.

وبالتالي تضبح قاعدة سلوك كل منهما على النحو الآتي: إذا تغلب العامل الأول (سلوك الخصم التسلحي) فإن تصاعد السباق هو الأرجح، وإذا تغلب الثاني (العبء الاقتصادي للتسلح) فإن التراجع عن السباق يصبح هو الأرجح، وبالتالي فإن النموذج قد يقترح علينا بديلين في العلاقة بين الدولتين، إما الحرب وإما التوازن.

ويمكن التعبير عن ذلك بمعادلات رياضية كالآتي:

لنفترض أن: س = مستوى تسلح أ، و ص= مستوى تسلح ب، وتسمى س و ص المتغيرات

ع. م = مستويات التسلح لدولة على أخرى (تأثير تسلح أ على ب والعكس).

ق. ن = العوامل الأخرى المؤثرة في التسلح (النفقات الاقتصادية. . إلخ).

ر. س= معدل التغيير في مستوى تسلح أ.

ر. ص= معدل التغيير في مستوى تسلح ب.

وطبقاً لما سبق يمكن بناء النموذج (البنية وآليات النظام) عبر معادلات رياضية على النحو الآتي:

أولاً: ر ص = ع أ - م ب + ق

ثانياً: ر س = م ب - ع أ + ن

ويشترط بناء النموذج هذا ثبات كل من ع، م إضافة إلى اعتبار

قيمة كل من ر س، ر ص متغيّرَة طبقاً لإدخال عنصر الزمن إذ تتغير معدلات التسلح لكل من الدولتين من حين إلى آخر.

وتدلُّنا المعادلات الرياضية على مجموعة من الحالات الممكنة وهي:

أولاً: إذا كانت قيمة ر س أو ر ص كبيرة وموجبة، فذلك يعني أن الدولتين تتسلحان بسرعة (احتمالات المواجهة تتزايد).

ثانياً: إذا كانت قيمة ر س أو ر ص صغيرة وموجبة فإن كل من أ و ب تعيدان التسلح و لكن ببطء (احتمالات المواجهة أقل).

ثالثاً: إذا كانت قيمة ر س أو ر ص سلبية فهذا يعني أن الدولتين تقومان بنزع أسلحتهما. (احتمالات المواجهة ضعيفة).

رابعاً: إذا كانت قيمة ر س أو ر ص تساوي صفر فهذا يعني ثبات مستويات التسلح. (احتمالات المواجهة ثابتة)[5].

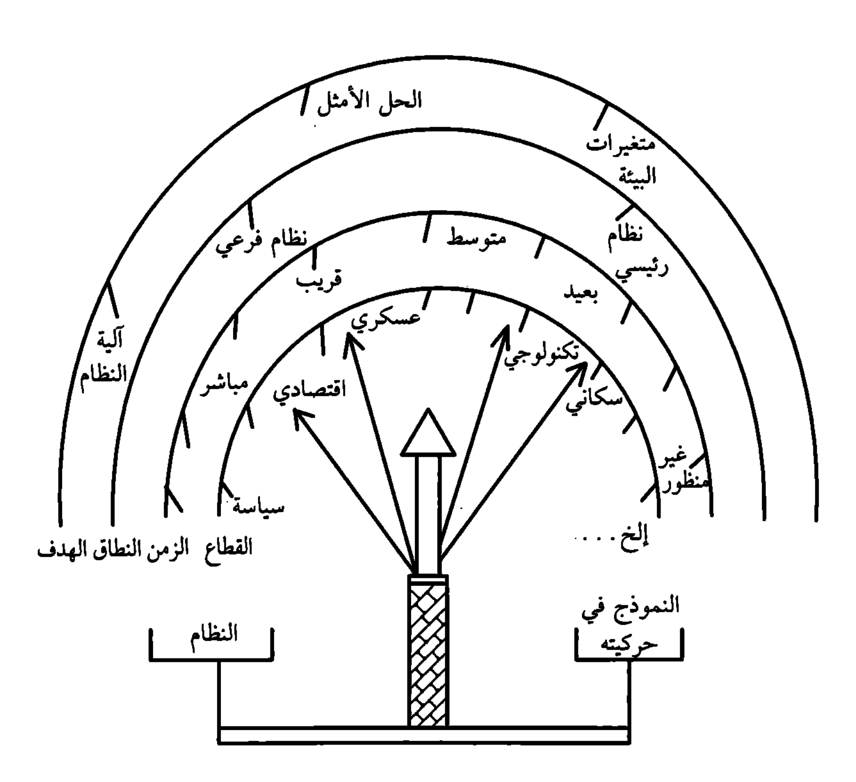
وهذا النموذج يمكن استثماره بشكل أكثر فاعلية من خلال إعطاء كل من س و ص قيمة مبدئية تمكننا من رسم المسار المستقبلي لتوجهات التسلح لدى الدولتين.

وإذا كان المثال السابق تناول نموذج بسيط ومحدود لدولتين تخوضان سباق التسلح فإنه كلما تعددت الوحدات يصبح بناء النموذج أكثر تعقيداً.

وهناك الكثير من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في بناء النموذج كما يوضح ذلك الرسم الآتي:

---

(5) المرجع نفسه، ص ص 26-27.



نلاحظ (من خلال هذا الشكل) ميزاناً في إحدى كفتيه النظام الذي نقوم بدراسته وفي الأخرى النموذج الذي يمثل ذلك النظام، وثمة مؤشر يدل على الأبعاد التي يتحرك فيها النموذج، سواء في مجال الهدف أو النطاق أو الزمن أو القطاع، ولا بد من التوازن بين النظام والنموذج، بحيث لا يقتصر النموذج على محاكاة أبعاد غير كافية أو لا يتسع بشكل يحول دون التحكم في فهم النظام[6].

وتتكون متغيرات النماذج المجردة من عدد من المتغيرات:

أ- المتغيرات المستقلة (independent variables): وتتمثل في

(6) انظر: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ص ص 27-28.

المتغيرات الداخلية التي تعكس البنية الذاتية للنسق مثل مجموعة المتغيرات التي تؤثر في صنع القرار السياسي لدولة معينة، مثل شخصية صانع القرار والبيروقراطية الحكومية والقوى السياسية والمحلية . . . إلخ.

أما المتغيرات الخارجية فتتمثل في تلك المتغيرات التي تنتمي للبيئة التي تحيط بالنسق موضوع الدراسة.

ب- المتغيرات التابعة (dependent variables): وهي المتغيرات التي تتغير قيمتها نتيجة لطبيعة ونتائج التفاعل بين المتغيرات المستقلة . . .

ج- المتغيرات الوسيطة (intervening variables): وهي مجموع المتغيرات التي تتوسط العلاقة بين المتغيرت المستقلة والمتغيرات التابعة، إذ تؤثر درجة انعكاس التغير في المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. فالزمن على سبيل المثال يمكن أن يكون متغيراً وسيطاً في بعض الحالات، إذ كلما كان الزمن أطول، كان التغير في المتغيرات المستقلة أكثر وضوحاً في انعكاسه على المتغيرات التابعة في بعض الأحيان، فالدعاية السياسية تؤثر في الرأي العام كلما تعرض الجمهور لها فترة أطول، ومن هنا يكون العامل الزمني هو المتغير الوسيط في حالتنا هذه(7).

ويمكن التمييز بين مختلف التغيرات على النحو الآتي(8):

---

(7) **مناهج الدراسات المستقبلية**، مرجع سابق، ص 94-95.

(8) انظر: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، هامش ص 29، و**مناهج الدراسات المستقبلية**، ص ص 94-96.

1- المتغير المتصل: وهو الذي يحدد بالقياس لا بالعدد مثل معدل النمو الاقتصادي.

2- المتغير غير المتصل: وهو الذي يحدد بالعدد لا بالقياس خلافاً لسابقتها، مثل عدد الوحدات كالدول أو المؤسسات. . .

3- المتغير ذو الحدين: هو الذي تنحصر دلالته في مؤشرين أو قيمتين أو بعدين، مثل الحد الأدنى والحد الأعلى، والنصر والهزيمة.

4- المتغير العشوائي: هو الذي يأخذ قيمته من مجموع ناتج التجربة أو الفعل في المتغيرات التي تتغير قيمها باستمرار، مثل التصويت في منظمة دولية، أو كميات الأمطار في مواسم مختلفة، أو عدد الإضرابات في قطاع معين.

5- المتغير المحدد: ويختلف عن المتغير العشوائي على أساس أن اختيار المتغيرات يكون قصدياً ومستنداً إلى منظور معين (أيديولوجي أو براجماتي أو منهجي. . .).

6- المتغير المستقل: وهو المتغير الذي يمكن التلاعب به (subject to manipulation)، وذلك بهدف الوصول إلى أفضل الوضعيات المفضلة، وهو ما يظهر في السيناريوهات المرغوبة التي تقوم على تعظيم القيم التابعة من خلال التلاعب بالقيم المستقلة، وذلك بعد تحديد الهدف، ثم التلاعب بقيم المتغيرات للوصول إلى الحالة المرغوبة نظرياً.

وعند اختيار متغيرات النموذج لا بد من تحديد المعايير والأهداف من وراء بناء النموذج، «وتتمحور هذه الأهداف حول ثلاثة هي:

1- نماذج التنبؤ بمتغيرات خارجية.

2- نماذج التنبؤ بالمتغيرات الداخلية.

3- نماذج الأمثلة (optimizing)[9].

ولغرض التوضيح والبيان سأعرض نموذجين من النماذج المختلفة الأهداف والرؤى وهي:

أولاً- نموذج (حدود النمو) لنادي روما:

يجب التمييز بين جيلين من النماذج العالمية، الجيل الأول يتميز بمعالجة العالم كوحدة واحدة، والجيل الثاني تميز بتقسيم العالم إلى مناطق، وإلى الجيل الأول ينتمي نموذج نادي روما الذي أعد تقريره النهائي فورستر وميدوز مع آخرين، كما عرف النموذج بضعة متغيرات أو أنساق فرعية، تتفاعل فيما بينها لتكوين النسق العالمي. ويتراوح عدد الأنساق الفرعية بين خمسة في نموذج فورستر الأصلي، وهي: السكان، التكوين الرأسمالي، الموارد الطبيعية، نسبة رأس المال المخصص للزراعة، الثلوث، وتصل هذه الأنساق إلى خمسة عشر في إحدى الصيغ المطورة وهي صيغة نموذج (العالم 3).

«وتحت عنوان «المأزق الذي تواجهه البشرية» جاء أول موضوع للبحث يقع عليه اختيار هذا النادي. ومنذ البداية، خضع فكر نادي روما لثلاثة أنماط فكرية يرتبط بعضها ببعض، وهي:

- تبني منهج شامل في معالجة المشكلات الضخمة والمعقدة التي يعانيها العالم الذي يتنامى فيه بشكل مطرد الاعتماد المتبادل بين الدول داخل نظام عالمي واحد.

---

(9) **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ص 30.

- التركيز على القضايا والسياسات والخيارت من منظور أبعد مدى من ذلك الذي تتبناه الحكومات التي تستجيب للاهتمامات الفورية لجمهور الناخبين الذين ليس لهم دراية وعلم كاف بالأمور.

- السعي إلى التوصل إلى تفهم أعمق للتفاعل الذي يحدث داخل تلك الكتلة المتشابكة من المشكلات المعاصرة (السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والتقانية والبيئية) التي أطلق عليها نادي روما (الإشكالية العالمية)»[10].

وقد انتهى فورستر وميدوز إلى أن النمو الأسي في بعض الأنساق الفرعية موضع الاعتبار (السكان أساساً، ثم التصنيع والتلوث وإنتاج الغذاء ومعدلات استخذام الموارد الطبيعية)، يصطدم بحدود طبيعية ثابتة مما ينتج عنه انهيار النسق العالمي في أقل من مائة عام. ويبدأ الانهيار بانخفاض تدريجي في قيمة متغير يعبر عن نوعية الحياة، ويظهر في ما بعد في شكل انخفاض حجم السكان نتيجة ارتفاع معدلات الوفاة.

ومن أجل تفادي هذا المصير الذي يحدده بنيان النسق العالمي في هذه النماذج للبشرية، يقترح فوستر وميدوز وضع حدود اختيارية للنمو عن طريق ضبط نمو السكان في دول العالم الثالث والحد من التكوين الرأسمالي بهدف التوصل لحالة من التوازن المستقبلي[11].

---

(10) ألكسندر كينغ وبرتراند شنيدر: **تقرير نادي روما الثورة العالمية الأولى من أجل مجتمع عالمي جديد**، مقدمة رئيس نادي روما ريكاردو ديزهو خليتر، تعريب وفاء عبد الإله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، أكتوبر 1992، ص 22.

(11) انظر: **صور المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص 35.

وانتُقِد هذا النموذج بكون التفاعل بين الأنساق التي قام عليها ضعيف، وهو واحد من العيوب المشتركة بين النماذج العالمية، حيث يسجل عليها غياب بعض العلاقات الهامة الرابطة بين الأنساق الفرعية، إلا أنه «ومما لا شك فيه أن حدود النمو كان محاولة جريئة تماماً في ذلك الوقت، حيث تعامل واضعو النموذج مع العالم ككل في إطار نموذج شامل للموارد والبشر. وقد جاء أفق الاستشراف في هذه المحاولة، والذي يمتد إلى مائة سنة أحياناً، نتيجة طبيعية للنظرة الشاملة التي تتطلب ملاحقة آثار التصنيع والفقر وإهدار البيئة وغيرها»[12].

ورغم موجة الانتقادات والتعقيبات التي وجهت لهذا النموذج لكونه ينظر للعالم باعتباره وحدة متجانسة متجاهلاً الفروق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أنه لا يمكن التقليل من شأنه، حيث فتح الباب واسعاً أمام الكثير من الإسهامات الرائدة، تتميماً واستدراكاً ونقداً وتطويراً، وهو ما توج في عمل مجموعة ميزاروفيتش وبستل التي عملت على تحسين وتطوير نموذج حدود النمو لتحقيق أهداف فورستر وميدوز وفق منهجية مختلفة وهو ما ضُمِّنت نتائجه في كتاب **البشرية عند مفترق الطرق**.

ثانياً- نموذج باريلوتشي:

يعتبر نموذج باريلوتشي أو ما يسمى بنموذج أمريكا اللاتينية للعالم، الذي بني بمؤسسة باريلوتشي بالأرجنتين، هو أحد النماذج

---

(12) المرجع السابق، ص 35.

المتميزة في مجال الدراسات المستقبلية، فهو بخلاف أعمال نادي روما يتبنى أصحابه بشكل معلن قضايا العالم الثالث، ولذلك فهو ينطلق من منظور استهدافي للعالم، و«لا يقوم نموذج باريلوتشي على حياد إديولوجي مزعزم، كما هو الحال في كثير من الدراسات المستقبلية خاصة تلك التي تتضمن بناء نماذج رياضية، فهو وعلى العكس من ذلك، حيث يعترف واضعوه بداية بأنه معياري (normative) بمعنى أنه يحاول رسم طريق يوصل إلى غاية محددة سلفاً. وهذه الغاية هي عالم متحرر من التخلف والبؤس. وفي هذا الصدد، يتبنى النموذج تصوراً للعالم يشترك فيه أعضاء فريق العمل ويلتزمون به بعمق»[13].

وإذا كان نادي روما أرجع مشكلة العالم إلى النمو السريع للسكان، فإن موقف باريلوتشي يعتبر أن المشاكل الأساسية التي تواجه العالم ليست حدوداً طبيعية تتعارض مع النمو السريع للسكان، ولكنها اجتماعية وسياسية تنجم عن التوزيع غير المتكافئ للثروة والقوة داخل البلاد.

وقد أنشأ مشروع باريلوتشي نموذجاً رياضياً كأداة لاستكشاف إمكانية قيام المجتمع المثالي المقترح، يكون الهدف الرئيسي لنسق الإنتاج هو إشباع الحاجات الأساسية: الغذاء والسكن، والتعليم والصحة، طبقاً لمعايير معينة، والنموذج الرياضي المستخدم هو نموذج اقتصادي إنتاجي يتكون من خمس قطاعات: الغذاء، والسكن،

---

(13) «مستقبل البشرية بين رؤى العالم الثالث وفضاضة العالم»، نادر فرجاني، **عالم المعرفة**، العدد الرابع المجلد 18، مرجع سابق، ص 42.

والتعليم، والسلع، والرأسمالية، والسلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى.

وتسمح دالة الإنتاج المستخدمة بالإحلال بين العمل ورأس المال، وتعكس التحسن في الإنتاجية استجابة للتقدم التقاني. وبعد إشباع الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، تخصص الموارد لترقية مستوى المعيشة بإطراد.

والوظيفة الرئيسية للنسق الاقتصادي في النموذج الرياضي، هي تخصيص رأس المال والقوة البشرية بين القطاعات الخمسة، لتحقيق أفضل توزيع لعنصري الإنتاج، طبقاً لآلية رياضية تخصص الموارد لكل قطاع، بحيث يعظم توقع الحياة عند الميلاد (life expectancy) عند كل نقطة زمنية أثناء تشغيل النموذج، وقد اختير معيار توقع الحياة بدل مؤشر اقتصادي، مثل الناتج القومي الإجمالي للفرد، كما هو معتاد في مثل هذه النماذج، نظراً إلى أن توقع الحياة يتجدد بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه حساس للتغير فيهما، بدرجة أعلى بكثير من الناتج الإجمالي للفرد.

ولعل من أهم ما يميز هذا النموذج عن غيره هو أن حجم السكان يولد داخلياً بواسطة نموذج فرعي يربط المتغيرات السكانية بالمتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية. ويعكس هذا النموذج الفرعي أحد المقومات الأساسية لمشروع باريلوتشي، وهو أن الطريقة الوحيدة الكافية لضبط نمو السكان هي تحسين مستويات المعيشة.

كما أنه لم يعتبر العالم كتلة واحدة على غرار حدود النمو، بل قسمه إلى أربع مناطق، تضم الأولى البلدان المصنعة، وتمثل الثلث،

والمناطق الباقية قارات الجنوب الثلاثة: أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وآسيا.

ومن أهم النتائج التي حصل عليها فريق باريلوتشي من تشغيل النموذج على الحاسب الإلكتروني، وعلى فرض الانطلاق من الظروف الابتدائية في المناطق الأربع في 1960 وتطبيق السياسات اللازمة بدءاً من 1980، وأن تعتمد كل منطقة على مواردها الذاتية خلال عشرين عاماً منذ 1980.

وكما يتوقع من النموذج: يتم إشباع الحاجات الأساسية للبلدان المصنعة خلال سنوات قليلة، وهو ما لن يتحقق لأمريكا اللاتينية، إلا بعد مرور عشر سنوات أي بداية التسعينيات، وقبل نهاية القرن الحالي يمكنها توفير رصيد غذائي يكفي لمدة سنة واحدة، وسيتمر هذا الحال حتى عام 2060 بالرغم من تضاعف عدد السكان أربع مرات خلال هذه الفترة.

كذلك يمكن لإفريقيا إشباع حاجاتها الأساسية ولكن في فترة أطول، حيث تبلغ الهدف عام 2008 أي بعد 18 سنة من تطبيق النموذج، لكنها لا تستطيع توفير مخزون غذائي يتعدى استهلاك شهر واحد بحلول 2060. بينما لا تتمكن آسيا من إشباع الحاجات الأساسية لسكانها على المستوى المرغوب حتى عام 2060، وبذلك ستظل آسيا تعاني المشكلة الغذائية، فبحلول سنة 2010 تكون كل الأراضي المتاحة قد زرعت، وتكرس كل الموارد لزيادة الإنتاج، لكن ذلك لا يكفي لتغذية السكان المتزايدين مما يؤدي لانهيار النسق الاقتصادي، وبالتالي فآسيا ستستمر في استيراد الغذاء، إذ إنه من غير المتوقع أن تتمكن آسيا من زيادة الغلة الزراعية إلى الحد المعتمد في النموذج وهو أربعة

أطنان من الحبوب للهكتار في السنة، ولا حل لمشكلة الغذاء في الأجل الطويل أي بحلول 2060 إلا بزيادة الإنتاج بمقدار ستة أطنان للهكتار، وإنتاج الغذاء من مصادر غير تقليدية، بينما يمكن تحقيق شمولية القيد بالمدارس خلال 2010 وتوفير سكن لكل أسرة خلال سنة 2020 .[14]

ومن الملاحظات الأساسية التي يمكن تسجيلها على هذا النموذج أنه[15]:

- استبعد عن عمد قضية تلوث البيئة، حيث اعتبر الحل البسيط لتدهو البيئة هو التنظيم الاجتماعي، والفكاك من النموذج الغربي في الاستهلاك، والتطوير التكنولوجي المستقل.
- ترجمت الدراسة معايير إشباع الحاجات كافة في مؤشر واحد تركيبي هو توقع العمر عند الولادة.
- تسبعد الدراسة التعبير عن المسارات الزمنية والسياسات التفصيلية للوصول إلى المجتمع المثالي المنشود، واكتفت بوضع الشروط اللازمة لتحقيق ذلك.
- أهملت الدراسة التبادل التجاري بين مناطق العالم، باستثناء الانتقال المادي إلى الأصول الرأسمالية.
- لم يتضمن النموذج تفصيلاً لقطاع الصناعة.

---

(14) المرجع نفسه، (بتصرف)، ص ص 46-48.

(15) **صور المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص 42.

المبحث الثاني: المستقبليات التكاملية وأهميتها في استشراف المستقبل

لقد ظل البحث عن طرق لفهم المتغيرات التي يفترض وجودها في المستقبل الخارجي المرئي، إحدى أهم انشغالات الباحثين والممارسين في حقل الدراسات المستقلية، وبدا من الواضح وجود عالمين غير ملموسين، لهما الأولوية على تلك التغيرات، وهما: تطور الإنسان الداخلي، والتطور الداخلي للمجتمع، وكل منهما يتضمن من القضايا ما ينعكس على الدراسات المستقبلية وعلى الاستبصار التطبيقي. وقد برزت على مدار عدة عقود أساليب ومناهج ومقاربات مستقبلية للارتقاء بهذه المهارات نحو الأفضل.

وقد شكلت المستقبليات النقدية إحدى المداخل الهامة للتنبؤ والمقارنة، «حيث كانت تهدف لجعل وحدات التحليل إشكالية، وجعل المستقبل غير محدد بتصور معين، فلا نهتم بتوقعات عدد السكان ولكن بفئة السكان التي يتم إقرارها في الخطاب، فعلى سبيل المثال قد نتساءل: لماذا السكان بدلاً من الجماعة أو الشعب وهل المفاهيم الإسلامية للجماعة غير مناسبة؟ ولماذا السكان هم الذين تجري التوقعات بشأنهم بأي حال؟

إن هدف البحث النقدي هو قلقلة علاقات القوة الحالية بجعل تصنيفاته إشكالية وإثارة المشاهد المستقبلية والمواضيع الأخرى للمستقبل. . . إن بحث المستقبلات الحضارية مفهوم محوري للمدخل النقدي الثقافي، فيجعل البحث الحضاري التصنيفات الحالية إشكالية، لأنها عادة ما تقوم على رؤية الحضارة المسيطرة (في حالتنا

مع الغرب)، ويعلمنا أن وراء الواقع الاختباري (الإمبريقي) واقعاً ثقافياً تكمن خلفه رؤية العالم.

ويمكن اعتبار نموذج باريلوتشي يسير في هذا الاتجاه، لكن منظور هارولد لنستون هو الأكثر تعبيراً عن هذه الرؤية عن الميادين الثلاث للدراسات المستقبلية، وهي المدخل الفني الذي يهدف لحل المشكلات، والتنظيمي والشخصي، حيث تستخدم المستقبَلات لفهم عالمنا أفضل، وقد طبق ميسِني (Masini) وجيلوالد (Gillwald) هذا المنظور على المسنقبليات في أوروبا وغيرها، محاججين بأن الولايات المتحدة بدأت بتوجه تقني فني ببيئات الأعمال التجارية والعسكرية، وأن أوروبا بدأت بالشخصي فركزت على الرؤية والتحول الاحتماعي وكلاهما انتقل إلى المستقبلات التنظيمية، ويمكن إدراج أعمال ضياء سردار في هذا الاتجاه، بل إنه هو الذي طبق هذا النموذج تاريخياً وطور أساساً نظرياً لهذا التصنيف في الدرسات المستقبلية من خلال كتابه: **استعمار المستقبل»**[16].

لقد كان الاستشراف بأنماطه وأدواته التقليدية حتى عقد السبعينيات يعتبر هو منهجية الريادة، ثم بدأ يفقد أهميته من خلال الإقبال المكثف على استخدام السيناريو في عملية التخطيط والتنبؤ، وكلاهما أي الاستشراف والسيناريو كان تركيزهما الأساسي على العالم الخارجي.

أما الدراسات النقدية للمستقبليات (critical futures studies)

---

(16) عناية الله، سهيل: «استشراف مستقبل الأمة»، **مجلة إسلامية المعرفة**، عدد 17 سنة 1999، ص ص 61-62، (بتصرف).

فقد عالجت ما يمكن أن ندعوه بالدواخل الاجتماعية، وهذا يعني أنها ترى أن العوامل الخارجية للمجتمع التي تنصب عليها الدراسة مثل السكان والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي... إلخ، إنما ترتكز على عوامل اجتماعية قوية مثل القيم السائدة في المجتمع والمنظور للعالم، وغيرها.

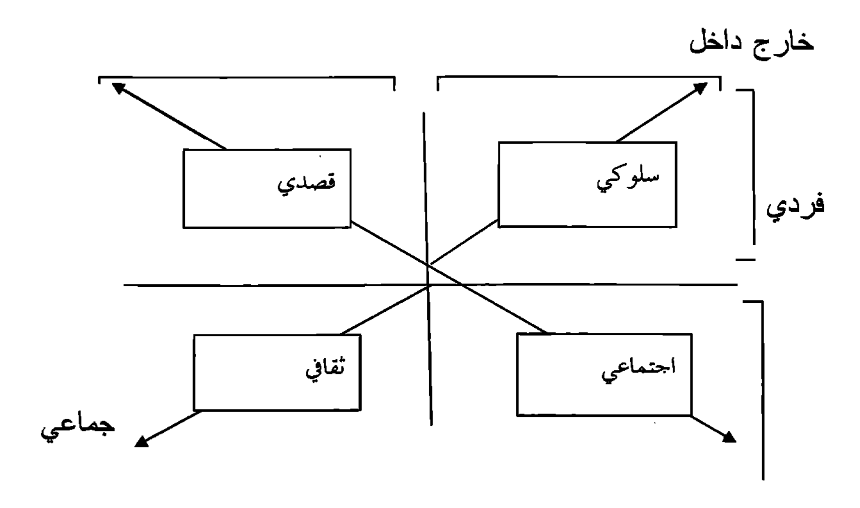
ويرى ريتشارد سلوتر[17] (Richard A. Slaughter) أن عمل المستقبليات النقدي افتقر إلى شيء جوهري وهو استشراف أعمق في طبيعة الأفراد، وهو ما أتمته المستقبليات المتكاملة أخيراً من خلال التعامل مع هذا البعد المفتقد وهي معالجة تطلبت أربعين عاماً من التطور النظامي.

ومن الخرائط الجديدة ما أسهم به كن ويلبر (Ken Wilber) من استنباط لدمج الأفكار الرئيسية لأفراد أساسيين من اختصاصات مختلفة، من العلميين والمهندسين وعلماء النفس، وحتى من ذوي التفكير الغيبي أو الباطني، ونتج عن ذلك بنية تنظر إلى العالم من خلال إطار ذي أربعة أجزاء، أنشئ بقسمة بسيطة بين الداخلي والخارجي على محور عمودي، والفردي والاجتماعي على محور أفقي. وتسجل الربعية طريقة التطور في ذلك الميدان، من المراحل البسيطة إلى المراحل الأكثر تعقيداً. (انظر الشكل (1) الربعيات الأربع)[18].

---

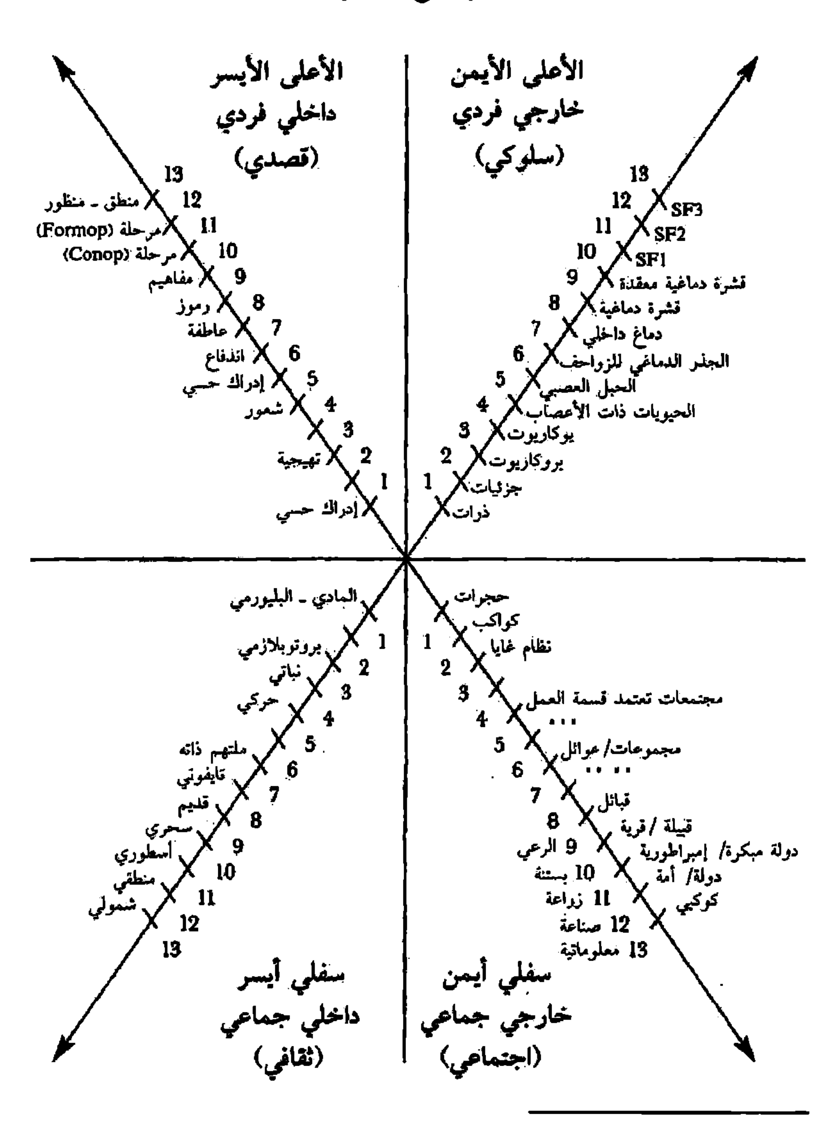
(17) ريتشارد سلوتر المدير التنفيذي لفورسايت إنترناشيونال، وهي شركة مستقلة مختصة في بناء المستقبليات.

(18) سلوتر، ريتشارد: «المستقبليات المتكاملة، عصر جديد لممارسي الدراسات المستقبلية»، **الاستشراف والابتكار والاستراتيجية**، مرجع سابق، ص 489.



«ويجمل الشكل رقم (2) مراحل التطور العامة في كل الميادين الأربعة، فالربعية العليا اليمنى تبدأ في المركز الذي يمثل الانفجار العظيم، إلى الجسيمات دون الذرية إلى الذرات، فالجزيئات، فالخلايا العصبية، فالأحياء ذات الإحساس، فالأحياء ذات الأدمغة الثلاثية. والذي يؤكده في هذه الربعية بالنسبة إلى السلوك الإنساني هو السلوكية. أما الربعية اليسرى العليا فهي تبدأ من المركز إلى الإدراك الحسي وإلى الشعور، ثم الحافز، ثم الصورة الذهنية، ثم الرمز ثم المفهوم. . . وهكذا تحوي هذه الربعية بالنسبة إلى الإنسان (من بين أشياء أخرى) كل أنواع المعرفة، من التحليل النفسي إلى الفنومينولوجيا (علم الظواهر)، إلى الرياضيات، وتمتد الربعية السفلى اليمنى خلال مراحل التطور السديمي الكوكبي، أما بالنسبة إلى الإنسان فهي تمتد بعد ذلك من القرية والقبيلة إلى القرى، ثم الدول القومية لتصل إلى النظام العالمي. وهي تحوي أيضاً العوالم المادية لفن المعمار والتكنولوجيا. . . إلخ. وأخيراً نرى الربع السفلي الأيسر يحدد دواخل النظم الاجتماعية: أي ثقافتها وقيمها ومنظورها للعالم».

الشكل رقم (2) مراحل التطور[19]



(19) الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 490-491.

وفائدة نموذج الربعيات الأربع أنه يفتح أبصارنا على العادات الواسعة الانتشار ويجعلنا مدركين لعدد من القضايا المختلفة التي عادة ما يتم إغفالها مما يقودنا إلى حلول أكثر إبداعية.

لقد أصبح الكثير من الباحثين في حقل المستقبليات أكثر قناعة بأن الأساليب التقليدية الخارجية لتناول القضايا العالمية، والتركيز على المجال الجماعي الخارجي (العالم المادي، التكنولوجيا، البنى التحتية) لا يغطي سوى جزء من الأرضية وجانب من جوانبها، ولذلك فارتياد الجوانب الأخرى المتعلقة بالداخلي الجماعي (المجتمع)، والداخلي الفردي (العالم القصدي الخاص بكل فرد) بتعبير صاحب الربعيات كن ويبلر، سيمكننا حتماً من التطلع إلى إقامة أسلوب متكامل يُغْني الدراسات المستقبلية، ويعززها بخبرات ومهارت جديدة من شأنها أن تحقق قدراً كبيراً من التوازن المفقود بين الداخلي والخارجي، وإنشاء معاينات نظمية متعددة لتاريخ الجنس البشري، والوقوف على ديناميكيات البناء الاجتماعي، والتركيز على تفاصيل تطور الأفراد، وهذا ما سيحتم علينا إعادة بناء مقاربات ومنهجيات جديدة.

إن عمل المستقبليات المتكاملة أو ما بعد التقليدية ينطلق من التركيز على كيفية اشتغال المجتمعات، ثم ربط الأساليب والطرق المختلفة في أعمال المستقبليات/ التنبؤ، مع تفهم الدواخل الفردية، أي العالم الخاص بكل فرد، ومن الأساليب المعروفة في هذا الشأن الديناميكيات اللولبية المستندة إلى أعمال كلير غرافز (Clare W. Graves)، لقد أعطتنا صورة لسلسلة متداخلة من (نظم التعامل البشرية) والتي وفرت العديد من الإشارات إلى ما يمكن أن يجري

تحت السطح، ورغم أهمية هذا الأسلوب في استجلاء الدواخل الفردية والاجتماعية إلا أنه لم يسلم من النقد، لكن القاسم المشترك بين جل منظري ما بات يعرف بتطوير المرحلة، هو تقديم أنواع مختلفة للاستشراف تتجاوز العشرين مسلكاً للتطور البشري مثل القيم والإتصالات والمفهوم الذاتي. . . لكن أكثر الاكتشافات أهمية لأعمال المستقبليات المتكاملة هو التركيز على مستوى التطور المهني لدى الممارس، لأن هذا العامل هو الذي يحدد في نهاية المطاف مدى جودة أو سوء استخذام أي منهجية على وجه التخصيص، أو طريقة تنفيذ أي مهمة عملية، فالممارس ضعيف الخبرة أو غير المتدرب سيصل دائماً إلى نتائج رديئة[20].

ويقدم ويتشارد سلوتر أمثلة لأعمال المستقبليات/ الاستشراف ما بعد التقليدية وسأتناولها بإيجاز:

أولاً- أعمال راشكوف: الدمقراطية المفتوحة

يعالج دوجلس راشكوف (Douglas Rushkoff) مسألة الدمقراطية مفتوحة المصدر في ورقة نشرت بالمملكة المتحدة من قبل معهد الدراسات ديموس، حيث ناقش تطور استقلالية عصر المعلوميات الذاتية، ولعل من أهم الأفكار التي طرحها، هي أن القيم الإقليمية منيت بهزيمة منكرة أمام طموحات السوق العالمية، وهي ذات قوة ساحقة تماثل معتقدات أي ديانة أصولية، ويقترح فك الارتباط بين التقدم وهدف النمو الكاذب، لأنه يجب ربطه بالمعيار

(20) انظر: المرجع نفسه، ص ص 496-497. (بتصرف).

الأساسي للعدالة الاجتماعية: كم عدد الناس الذين يستطيعون المشاركة. وهو ما يعتبر مثال لعمل متقدم تحت السطح ويساءل بعض الحقائق، ورغم أن تحليلات راشكوف لا يساندها الكثيرون إلا أنها حجة قوية للجوء للمنظور ما بعد التقليدي الذي تبرز فيه قضاياً الصدقية والشرعنة والبناء الاجتماعي.

ثانياً- أعمال فورس: إعادة تأطير المسح البيئي

طور (فورس) أسلوب المسح، وابتكر طريقة تدوين لتوضيح المرشحات التي تعمل في أذهان القائمين بالمسح. وذلك لتفهم مدى وسَعة عقل القائم بالمسح، واتخاذ خطوات تهدف إلى توسيعه، وهذا من شأنه أن يعطينا صورة عن البقع العمياء التي قد نمتلكها كفاحصين، ولذلك يقول فورس: «إن مسح البيئة. . . يعتمد بدرجة كبيرة على عين المُشاهد. . . فما تراه تلك العين يتكيف بما وراء عين المشاهد، في الوعي الداخلي لذلك الشخص».

ثالثاً- أعمال هايوارد: تبديد العوائق الأخلاقية لأعمال الاستشراف

يرى بيتر هايورد (Peter Hayward) أن المراحل الأربع الأولى من نظرية لوفينغر (ما قبل الاستشراف) لا يمكن ببساطة إدارة عملية الاستشراف فيها، وهي: ما قبل الاجتماعية، والاندفاعية، وحماية الذات، والتطابقية. لكن قابلية الاستشراف تبرز في المرحلة اللاحقة وهي الوعي بالذات، فالفرد يزداد تقديره لوجود عدة إمكانات في المواقف ويزداد فهمه للتعقيد، وبتزامن مع اعتبار الأنواع المتعددة للمنظور في العالم الخارجي تبدأ داخلية الفرد في تفحص ذاتها. لكن

الظهور المنهجي للاستشراف يحدث بصورة كاملة في المرحلة اللاحقة التي تدعى (مرحلة ذي الضمير)، وهنا تضاف قوى تقويم الذات، وانتقاد الذات، ومسؤولية الذات، ويضيف هايورد: «إن الفرد ذا الضمير، لديه قدر كاف من الثقة للقيام باختيارات في ما يحيط به، بحيث تتماشى مع أنظمة وتعليمات المؤسسة. . . ويبرز تركيزه على الإنجاز، ويجلب معه أهدافاً ومثاليات بعيدة المدى ومقيمة ذاتياً».

والاستنتاج واضح، فقضية مراحل التطور الإنساني وتطوير الإمكانات الأخلاقية والإدراكية وغيرها من الإمكانيات إلى مستوى أعلى، هي مسألة مركزية لتفهم الإشكالات العالمية والتعامل معها أياً كان مظهرها. إن هذه العوامل الإنسانية مشمولة ضمناً، وبعمق، لأنها تثير عوالم مرجعية مختلفة، وإذا فهمت بصورة صحيحة فهي تؤذن بمستقبليات يمكنها ببساطة أن تأخذنا إلى عوالم إنسانية وثقافية جديدة[21].

رابعاً- أعمال راموس: إطار جديد لعملية المسح:

قدم خوسيه راموس (Jose Ramos) إطاراً عاماً لتفحص من يعمل ماذا في عملية الاستشراف، ويتألف من ستة عناصر:

1- الاهتمامات الاجتماعية 2- المناهج 3- مناطق التركيز 4- بناء القدرة 5- النوع المؤسساتي 6- المنطقة.

1- الاهتمامات الاجتماعية:

أ- براغماتية: وهي التي تميل إلى الالتصاق بالممارسة الجارية.

---

(21) انظر: **الاستشراف والابتكار والاستراتيجية**، (بتصرف)، ص ص 498-504.

ب- التقدمية: وهي التي تبحث عن تحسينات حقيقية لكنها لا تزال تعمل بطريقة تقليدية.

ج- حضارية: هي تلك التي تتطلع إلى إمكانية جديدة فعلاً وهي تصنف على أنها ما بعد التقليدية.

2- المناهج:

أ- مستقيمة: أي لها امتداد خطي.

ب- نظامية: تعني القابلية على رؤية الكينونات بهيكلتها المعقدة كأنظمة دينامية.

ج- نقدية: العمليات الاجتماعية التي تصنع وتحطم الظواهر الاجتماعية.

د- تكاملية: وتشمل المنهجية التكاملية كل الأنواع أعلاه إضافة إلى الواجهات الداخلية الفردية لعمل المستقبليات.

3- مناطق التركيز: وترتبط بالربعيات الأربع المذكورة سابقاً وتشمل:

أ- بنيوية ب- داخل الذات ج- سلوكية د- بسيكولوجية

4- بناء القدرة: ويرتبط بالاستراتيجية لإنشاء وإدامة عملية الاستشراف الاجتماعي ويبدأ مع قابلية الذهن/ الدماغ للتعامل مع ما هو (ليس هنا) أو (ليس الآن)، ويشمل:

أ- التصورات ب- الطرق والأدوات ج- البنى والعمليات د- الشرعنة الاجتماعية.

إن هذا الإطار مازال حديثاً بحيث لم يسمح الوقت لاختباره على مجال واسع، لكنه مع ذلك طبق على تقرير لجنة الاستخبارات القومية الذي نشر في كانون الأول/ ديسمبر 2004، وأظهر نتائج مذهلة، إذ

وجد أن التقرير قد أغفل عدداً من أكثر الإمكانات ابتكارية، وربما أكثرها خصباً من خلال اعتماده على بعض المناهج ذات الصفة التقليدية[22].

إن المستقبليات المتكاملة - وكما يلاحظ جوزيف فورس - هي أسلوب لتناول الدرسات المستقبلية يحاول اتخاذ أوسع رؤية ممكنة لطلب المعرفة الإنسانية، وأيضاً كيف يمكن أن تستخدم هذه المعرفة لتوليد إطار تفسيري يساعدنا على فهم نوع المستقبل الممتد أمامنا... ولأن دراسات المستقبليات بطبيعتها الذاتية تعتبر فعالية تعتمد اختصاصات متعددة ومترابطة بصورة واسعة، فهي ملائمة بصورة جيدة للاستخدام الواعي لأطر أكثر شمولية وأكثر تكاملاً.

ويختتم (فورس) قائلاً: وهكذا فإن المستقبليات المتكاملة لا تأخذ منظوراً أحادياً، بل تميز بالأحرى عدداً وافراً من الرؤى، وهي ليست محددة بأداة أو منهجية مفردة، بل إنها بالأحرى تدرك وجود تشكيلة أدوات شاملة، وهي تقر بوجود العديد من طرق المعرفة، والعديد من النماذج والممارسات ومنهجيات طلب المعرفة، وبأن أي نموذج وحده لا يمكن أن يعطي تفوقاً مسبقاً... وترحب دراسة المستقبليات المتكاملة بكل الأساليب الحريصة والصادقة الباحثة عن المعرفة في جميع نواحي الفعالية الإنسانية، كما تتبناها وتقيمها إذا ما كانت مناسبة ووافية، بما في ذلك التحليل المنطقي والاستشراف الحدسي والإلهام الروحي[23].

---

(22) المرجع نفسه، (بتصرف)، ص ص 505-508.
(23) المرجع نفسه، ص ص 509-510.

إن أساليب المستقبليات المتكاملة بما تتيحه من خيارت غنية وخصبة، تعتبر مسلكاً يمكننا من النفاذ إلى عمق المشكلات والأزمات المختلفة بالإضافة إلى القضايا ذات البعد الحضاري، كقضية استشراف المستقبل الحضاري للأمة الإسلامية والبحث في المستقبلات البديلة للعالم العربي والإسلامي، وإذا كانت المستقبليات النقدية كما سبقت الإشارة إليها قد حرصت على إثارة البعد الحضاري والأبعاد المتعلقة بالتنوع الثقافي، التي كثيراً ما يتم إغفالها في الدراسات المستقبلية، وهو ما كان مبعث نقد لاذع لأعمال نادي روما لا سيما في (حدود النمو) من قبل المستقبليين في العالم الثالث مثل سردار والمنجرة وغيرهم.

«إن بحث المستقبلات الحضارية مفهوم محوري للمدخل النقدي الثقافي، فيجعل البحث الحضاري في التصنيفات الحالية إشكالية لأنها عادة تقوم على رؤية الحضارة المسيطرة (في حالتنا مع الغرب) ويعلمنا أن وراء الواقع الاختباري (الإمبريقي) واقعاً ثقافياً تكمن خلفه رؤية للعالم»[24].

لكن المستقبليات النقدية رغم القيمة المضافة التي حملتها، من قبيل التنبيه على خطورة استبعاد المنظورات التي توصف بأنها حضارية، أو تحكمها مسحة ثقافية، أو المنظورات غير الغربية، إلا أنها ظلت تشتغل بالأطر التقليدية نفسها التي أفرزت التوجهات السابقة، ولم تنتج آليات وخرائط عملية للانتقال بالاستشراف إلى ما بعد التقليدية وهو ما تسعى لتحقيقه المستقبليات المتكاملة.

---

(24) عناية الله، سهيل: **استشراف مستقبل الأمة**، مرجع سابق، ص ص 60-61.

ورغم الانتقادات التي قد توجه لهذا الأسلوب الناشئ - المستقبليات التكاملية - من قبيل أنه نظري وغير قابل للتطبيق، وهو ما عمل ريتشارد سلوتر على تفنيده من خلال عرض وتقديم أعمال مكتملة وأعمال جارية[25]، وقد حاول سلوتر في دراسته تأكيد أن هذا الأسلوب عملي ومناسب إلى درجة كبيرة فهو يدفعنا أولاً لتفحص أنفسنا وبيئتنا الاجتماعية بعمق للبحث في المتغيرات والاستراتيجيات، ليغطي بذلك مساحات ظلت مستبعدة، ويجمع شتات عدد من المعالم التي كانت متفرقة الأجزاء، ليربط بينها بطريقة أكثر دقة.

(25) هي التي تم عرضها وتتمثل في أربعة أعمال لكل من: راشكوف، وفورس، وهايوارد، وراموس.

خاتمة

حول حاجة الأمة الإسلامية إلى الدراسات المستقبلية

لقد آن الأوان لأمتنا أن تكتشف مسارها في التاريخ، وأن تنتقل من الرجوع إلى ماضيها إلى الاتجاه نحو مستقبلها، دون أن يكون ذلك الانتقال تنكراً إرادياً لماضيها، أو تناسياً وإهمالاً مقصوداً لحاضرها، أو تعويضاً لاشعورياً وهروباً وجدانياً من أزمات العصر. والرجوع إلى الماضي أو الاتجاه نحو المستقبل قد يكون موقفاً مرضياً إذا كان فيه تجاهل للحاضر وهروب منه، وعزاء عنه، ونسيان له، وتعويض عنه. وقد يكون موقفاً صحيحاً إذا كان الغرض منه البحث عن الجذور التاريخية لأزمات العصر، حتى يمكن حلها من أساسها، أو التخطيط للمستقبل والإعداد له، حتى لا نقع في التخبط والعشوائية والتردد والحيرة، فنقدم رجلاً ونؤخر أخرى، ونكون مثل رجل ديكارت التائه في الصحراء الذي يتغير اتجاهه دوماً، دون أن يصل إلى غايته، فيهلك[1].

يقتضي التحليل الموضوعي القول بأن عالمنا العربي والإسلامي

---

(1) حنفي، حسن: «الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديموقراطية في وجداننا المعاصر»، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت - لبنان، يناير 1978، ص23.

في حاجة بالغة لتوجيه مزيد من العناية والاهتمام بمثل هذه النوعية من الدراسات، لا سيما وأن أغلب التفسيرات تشترك في كون الدراسات المستقبلية أو علم المستقبل تعد كلها بمثابة آلية من آليات الحاضر تساعد في فهم المستقبل من أجل أخذ الحيطة والاستعداد لما هو قادم، بمعنى آخر هي دراسة لحال المجتمع من خلال حاضره لأجل أوضاع مستقبل أكثر أمناً وأكثر تحرراً من مشاكله الآنية الحاضرة كما يقول الدكتور صلاح الدين الحسين.

ويصف الدكتوز المنجرة واقع الأمة حيث «يعتبر العالم الإسلامي أفقر أمة، وأقلها تعليماً، وأكثرها تبعية في ميدان التغذية. كما أن متوسط أمد الحياة فيه منخفض جداً. إضافة إلى أن المسلمين لا يستثمرون إلا الشيء القليل في حقل البحث العلمي ولا ينتجون إلا نسبة ضئيلة من الكتب. ولا يقرؤون إلا قليلاً. وحصة الابتكار عندهم جد ضعيفة، أما الإبداع فشبه منعدم. يضاف إلى هذا الوضع المزري للحياة الاجتماعية، فمشاركة أفراد المجتمع في الدفع بعجلة التقدم قليلة، وكذلك الاعتداء على الحريات العمومية وعلى حقوق الانسان فادحة، والرشوة متفشية، والمرأة مهضومة الحرية. والشباب مهمش لا تخطيط لمستقبله، وهلم جراً. . .

ومن جهة أخرى فإن العالم الإسلامي يشكوا أضراراً بشرية واجتماعية من جراء الصراعات الداخلية الناتجة عن تقسيمه، كما أنه أكثر تضرراً من اختلال العلاقات بين الشمال والجنوب، فالعالم الإسلامي يواجه أكبر حملة تشنها وسائل الإعلام الغربية ضد قيمه الثقافية والروحية، كما أنه يعتبر أكبر مستورد للأسلحة بالنسبة إلى الفرد الواحد، وفي الوقت نفسه، تفوق ودائعه المالية الموجودة في

الخارج المديونية الدولية. هذه حقائق مرة لا بد من التفكير فيها وأخذها بعين الاعتبار في المستقبل»[2].

ليس الغرض هنا هو تشخيص أمراض الأمة ولا تعداد أدواءها، فالوضع صارخ والأزمة مستحكمة، والسبب في ذلك يعزوه المنجرة إلى غياب الرؤية والأهداف الواضحة، ولا سبيل إلى ذلك إلا «بامتلاك الوعي بالموقف الحضاري التاريخي الشامل للعالم»[3]، وإنما الغرض هو البحث عن الاستراتيجية الحضارية المستقبلية التي تصنعها الأمة «بفضل علمائها الوطنيين، لتحديد مسارها التاريخي، والتعرف إلى مكونات ماضيها الحضاري سلباً وإيجاباً، من أجل العودة إلى أصالتها التاريخية ومنطقتها الحضارية، ووضع خطة للتنمية الحضارية الشاملة في مواجهة الغرب وليس لحسابه، ومن أجل مصالح الشعوب التي استعمرها الغرب طويلاً وليس ضدها»[4].

إن وضوح الرؤية التي يلح عليها رواد المستقبلات الحضارية وعلى رأسهم المنجرة تكمن أهميته في تجاوز التصورات اليوتوبية والتقليدية بحيث «يجب أن تمس الرؤية مستوى اللاوعي العميق، والرمزي غالباً، لما يعنيه كوننا بشراً ودورنا كبشر - وكمسلمين - في التاريخ والمستقبل. يجب أن تمكن الرؤيا الناجحة كل واحد منا من أن يحول ذاته ومجتمعه بشكل غير محدود، ويمكن أن تساعد نماذج

---

(2) المنجرة، المهدي: **الحرب الحضارية الأولى**، مرجع سابق، ص 281.

(3) حنفي، حسن: **استشراف المستقبل التأصيل النظري**، مرجع سابق، ص 33.

(4) المرجع نفسه (نقلاً عن: أنور مالك، «ليخدم ما هو أجنبي ما هو عربي»، **مجلة الإحياء العربي**، 18-1-1980)، ص 33.

الكمبيوتر التفكير الذي له طابع الرؤية بجعله أكثر صرامة، واستكشاف التداعيات غير المتوقعة واختبار الافتراضات»[5].

ووضوح الرؤية هو أول خطوة لبناء أي استراتيجية حضارية مستقبلية، وبدونها لن يكون الاهتمام بالمستقبل سوى هروب إلى الأمام وفرار من الحاضر نحو المجهول.

«ويعتبر الاهتمام بالمستقبل، ووضع الأسس والركائز والبدائل والخيارات لما ينبغي أن يكون، هو الأسلوب الأفضل في التعامل مع التطورات المستجدة، ويمثل ذلك كله التطورات المستجدة، ويمثل ذلك كله اهتماماً حضارياً وعلامة من علامات رقي المجتمع وتطوره وتقدمه، وقد تكون بعض التوقعات أو النتائج خاطئة، ولكن بذل الوسع وإعمال العقل في فهم الواقع واستشراف المستقبل يجعلنا متأهبين دائماً مواكبين له وقد تهيئنا له قبل حدوثه.

إن قيمة الدراسات المستقبلية تكمن في أنها تجعل من الأمم تتحكم في مستقبلها. وبدون هذا التخطيط والاستعداد فإن النتيجة المؤكدة هي الوقوع في المآسي والمحن على حين غفلة، وكلما كثرت مراكز الدراسات المستقبلية ومؤسسات الاستطلاع فإن ذلك يؤدي إلى استقرار الحياة في كل جوانبها، وأن تتم الخطوات التنموية بطريقة مرحلية تدريجية ثابتة ومستقرة»[6].

فالدراسات المستقبلية إطار واستراتيجية عامة توجه أجهزة التخطيط وتعطيها بعداً آخر ورؤية شمولية عامة. وإذا وضعنا مقارنة بين توجيهات الإسلام المستقبلية وحرصه على مستقبل المسلمين

(5) **إسلامية المعرفة**، عدد 17، مرجع سابق، ص 51.
(6) **المستقبلية**، عدد 1، بعنوان: «الوعي بالمستقبل»، مرجع سابق، ص 224.

وواقع المسلمين المتخلف البعيد عن الرؤية المستقبلية، لتوصلنا إلى نتيجة أن هناك هبوطاً فظيعاً في هذا المجال، وقصوراً في نطاق الدراسات المستقبلية، بل هناك إهمال وعدم اهتمام، فمصير المسلمين معلق بالآراء الآنية والأفكار الارتجالية، وواقع تحت تخبط القادة والسياسيين والمفكرين، مع أننا أمة تنتمي إلى دين مستقبلي يهتم بالتخطيط والرؤية المستقبلية(7).

إن التحولات التي يعرفها العالم ليس من المؤكد ما إذا كانت تسلك في مسارها اتجاهاً تصاعدياً إيجابياً يفضي بالبشرية إلى السعادة والرخاء، أو يسلك اتجاها تراجعياً سلبياً يدفع بها نحو هاوية الشقاء؟ لأن مسارات حركة التاريخ تقبل الاحتمالات كافة، وقد اقتضت المشيئة الإلهية أن تجري مسارت هذه الحركة بحسب إرادة الإنسان وفعله، كما يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾(8).

«السؤال المطروح إذن أين تتجه التحولات الراهنة التي تشهدها الساحة العالمية عموماً وساحتنا على وجه الخصوص؟ إذا ما عرفنا أن هذه الاحداث والتغيرات لا تقل أهمية وخطورة عن التحولات الكبرى الفاصلة في تاريخ الإنسانية حضارياً، التي مثلت انعطافاً في مسار تطورات المجتمعات الإنسانية والتاريخ الحضاري، كتلك الانعطافات التاريخية في القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين»(9).

---

(7) المرجع نفسه، ص ص 229-230.

(8) سورة الرعد: الآية 11.

(9) الكفيشي، عامر: **مقومات النهوض الإسلامي بين الأصالة والتجديد**، دار الهادي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 17.

العالم كله يتطلع نحو التغيير، والصيحات تتوالى- من كل مكان - بضرورة التغيير في بنوية العالم القائمة جراء ما يعانيه البشر من أزمات حادة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وثقافياً. . . إلخ.

هناك من يدعوا إلى فتح ملفات جديدة في العلاقات الدولية تحل فيها الثقافة مكان السياسة، ويكون فيها الحوار والتفاهم بديلاً عن قرع طبول الحرب، واستخدام الآلة العسكرية التي لم تعد قادرة على إحلال السلام في العالم، بعد أن أثبتت الوقائع في الآونة الأخيرة أن الدول التي تقود الحروب على الآخرين وتنتصر فيها لا تنجو من الكوارث أيضاً، في الوقت الذي أصبحت فيه أسلحة الدمار الشامل تنتشر في أنحاء الأرض وتثير الرعب لكل الشعوب.

وهناك من يدعو إلى طرح برامج تربوية عالمية تعمل بشكل رئيس من أجل أنسنة الإنسان وحل مشكلاته الأساسية كالبطالة والفقر والجوع والمرض والسكن ومعاجة الهجرة المتزايدة.

وهناك أصوات ترتفع لإصلاح النظام التربوي في العالم، لأن محتوى التعليم وبناه لا يحتاجان إلى مجرد إصلاح، بل إلى انقلاب جذري، ولن يتحقق ذلك إلا بتغيير العقليات التي تعمل على استمرار النظام القائم الذي لا يهدف إلا إلى زيادة الناتج القومي والاستهلاك والقوة وغزو الأسواق.

وهناك من يطالب بتفعبل دور منظمة الأمم المتحدة، والعمل على حياديتها بعيداً عن هيمنة القطب الواحد واستخدام الفيتو، وجعلها قادرة على ممارسة دورها العالمي الإيجابي بصياغة دستور جديد يحدد آليات عملها بشكل عادل.

وهناك تحركات جماهيرية واسعة في معظم بلدان العالم تسعى

إلى إسقاط حكوماتها وإبدالها بحكومات دستورية تؤمن بكرامة الإنسان وحقوقه في مختلف مجالات الحياة[10].

نحن إذاً إزاء رؤى مختلفة واتجاهات متباينة في التعامل مع الواقع العالمي وفي توجيه حركة التغيير، وأهمية الدراسات المستقبلية إنما تكمن في رسم اتجاهات المستقبل المُمكنة والمحتملة والمفضلة بناء على رصد التغيرات في شكلها المستقل أو في تفاعلها مع بعضها، فالتفكير المستقبلي تجاوز طور الانطباعية نحو التفكير العلمي واعتماد التقنيات العلمية الأكثر تطوراً في مقاربة المستقبل.

«إن الأمم القوية هي الأمم المدركة لما يحيط بها من تغيرات، والواعية بما يزخر به العالم من تناقضات وصراعات، وهي بالتالي الأمم التي تسعى لصنع مستقبلها، أو على الاقل تسعى للمشاركة بفعالية في صنعه، أما الأمم الضعيفة فهي الأمم الغافلة عما يجري حولها، والتي تترك مستقبلها للمصادفات أو لأطماع الآخرين.

فعندما لا تبادر الأمة إلى صنع مستقبلها، ينشأ فراغ. ومن طبيعة الأشياء أن يسارع أصحاب المصلحة إلى ملء هذا الفراغ. ومن ثم فإنهم سيصنعون لتلك الأمة مستقبلها، ولكن على هواهم وحسب ما تقضي به مصالحهم.

إذا أردنا أن نسهم بفاعلية في صنع مستقبلنا، علينا غداً أن نمتلك الخريطة الواضحة لهذا العالم الجديد وأن نمتلك البوصلة التي نهتدي بها في تعرُّفِ الطريق إلى المستقبل الذي نريده - وهو ما يفترض ضمناً تحديد ملامح هذا المستقبل المرغوب فيه من جانبنا. وهنا

---

(10) المرجع نفسه، ص ص 260-261.

يصبح السؤال: وما الطريق إلى امتلاك تلك الخريطة وتلك البوصلة، وما السبيل إلى اختيار الطريق الذي يفضي إلى المستقبل الذي نطمح إليه، وكيف يمكن اكتشاف ملامح هذا المستقبل المنشود؟ والجواب عن كل هذه الأسئلة يكمن في عبارة واحدة: الدراسات المستقبلية، أو بحوث استشراف المستقبل»[11].

لكن يبقى «السؤال الذي يطرح على مفكري العالم العربي والإسلامي، أين هي أفكارنا وأطروحاتنا الجادة في تقويم التحولات العالمية واستشراف المستقبل؟ والاتجاهات السياسية والحضارية لما بعد الحرب الباردة؟ وعن موقع الإسلام والعالم الإسلامي من النظام العالمي ومشكلاته الكبرى؟»[12] وذلك حتى نتمكن من تجاوز ما يسميه الدكتور وجيه كوتراني استتباعاً فكرياً ومنهجياً تفرضه مركزية التفكير الاستراتيجي في العالم من خلال التفكير المحلي في أطراف العالم. هذا التفكير الذي يتميز بطبيعته الإلحاقية المفتقدة للرؤية البنائية المنبعثة من الذات الحضارية، مما يجعله لا يخرج في الغالب عن إطار ردود الأفعال.

إن العالم العربي والإسلامي ليس خِلواً من الخبراء والفنيين في علوم الاجتماع والإدارة والتخطيط، ولا تعوزهم الكفاءة اللازمة في بناء استراتيجيات ودراسات ونماذج مستقبلية لمعالجة مشكلاتنا المعاصرة واسشراف أوضاعنا المستقبلية.

---

(11) العيسوي، إبراهيم: **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020**، منتدى العالم الثالث بالقاهرة، سبتمبر 2000، ص 5.

(12) الميلاد، زكي: **المسألة الحضارية، كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير؟**، مرجع سابق، ص 54.

وهذا ما سيدعي لزاماً تعبئة جهود الباحثين والخبراء، وإنهاض المراكز الاستراتيجية ومعاهد البحث العلمي ذات الاهتمام بمستقبليات العالم العربي والإسلامي للاضطلاع بدورها في صياغة الأفكار الحضارية، وإعداد الأطروحات الاستراتيجية والمستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم برواية ورش

2- أحمد بن حنبل الشيباني: **مسند الإمام أحمد**، تحقيق سمير المجذوب، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى سنة 1413هـ.

3- البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، تحقيق عز الدين ضلي وعماد الطيار وياسر حسن، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى 1929.

4 مسلم بن الحجاج: **صحيح مسلم**، نظر بن محمد الفاريابي أبوقتيبة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض السعودية، الطبعة الأولى سنة 1427هـ، 2006م.

5- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق: **مسند البزار أو البحر الزخار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعدل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة السعودية، الطبعة الأولى سنة 2009.

6- الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر: **مجمع لزوائد ومنبع الفوائد**، دار الفكر بيروت سنة 1412هـ.

7- الأنصاري، فريد: **المصطلح الاصولي عند الشاطبي**، دار السلام المغرب، الطبعة الأولى سنة 2010.

8- أفلاطون: **الجمهورية**، ترجمة الدكتور فؤاد زكرياً ومراجعة محمد سليم سالم، دار الكتب العلمية د.ت..

9- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي: **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تحقيق علي معوض وعدل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الرابعة سنة 1428 هـ و 2000 م.

10- ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري: **لسان العرب**، دار صادر بيروت الطبعة الأولى.

11- إبراهيم، سعد الدين وآخرون: **صور المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى1988.

12- إلفين توفلر: **صدمة المستقبل**، ترجمة: عبد اللطيف الخياط، دار الفكر دمشق سورياً، طبعة 1974.

13- بدوي، أحمد زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.

14- بلكا، إلياس: **الوجود بين السببية والنظام**، الطبعة الأولى، 2009م/ 1429هـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي فرجينيا الولات المتحدة الأمريكية.

15- الجوهري، إسماعيل ابن حماد: **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين، الطبعة الثانية سنة 1979.

16- حنفي، حسن: «الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديموقراطية في وجداننا المعاصر»، **المستقبل العربي**، كانون الثاني/ يناير 1978.

17- حسيب، خير الدين وآخرون: **مستقبل الأمة العربية التحديات**

والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط1، سنة 1988.

18- خليل، عماد الدين: **التفسير الإسلامي للتاريخ**، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الخامسة 1991.

19- الخطيب، محمد عبد الفتاح: **قيم الإسلام الحضارية**: نحو إنسانية جديدة، كتاب الأمة دورية تصدر كل شهرين السنة الثلاثون، العدد 139 قطر سنة 1431.

20- خلاف، هاني عبد المنعم: **المستقبلية والمجتمع المصري** دار الهلال القاهرة مصر، د. ت.

21- الرازي، فخر الدين: **مفاتيح الغيب**.

22- رضا رشيد: **تفسير المنار** الطبعة الثانية سنة 1947.

23- زيدان، عبد الكريم: **السنن الإلهية في الأمم والأفراد والجماعات** مؤسسة الرسالة بيروت 1993.

24- زريق، قسطنطين: **نحن والمستقبل- الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق** المجلد الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت طبعة سنة 1994.

25- زريق، قسطنطين، **نحن والتاريخ - الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق** المجلد الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت طبعة سنة 1994.

26- إبراهيم، سعد الدين: **صور المستقبل العربي**، وآخرون مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة 1982.

27- سبنسر، هيربرت: **المبادئ الأولى**، ترجمة فؤاد زكرياء، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان د. ت.

28- السمالوطي، نبيل: **نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع رؤية نقدية اجتهادية**، دار المعرفة الجامعية القاهرة سنة 1996.

29- الشاطبي، أبو إسحاق: **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق عبد الله راز دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة السابعة سنة 2005.

30- الشرقاوي، عبد الله: **أثر الواقع في تطور العقود المالية في الفقه الإسلامي نماذج من العقود المستحدثة**، دار الرشاد الحديثة الدار البضاء المغرب، الطبعة الأولى سنة 1431هـ 2009م.

31- شهوان، راشد سعيد: **السنن الربانية في التصور الإسلامي**، الناشر قسم الثقافة الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض المملكة السعودية سنة 1411.

32- الشمعة، خلدون: سوسيولوجيا المستقبل بين المستقبل والمستقبلية، **مجلة الفكر العربي** العدد 10، أبريل 1979.

33- صليبا، جميل: **المعجم الفلسفي**، بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، بيروت دار الكتاب اللبناني، 1971.

34- ضميرية، عثمان جمعة: **عالم الغيب والشهادة في التصور الإسلامي**، مكتبة السوادي، جدة المملكة العربية لبسعودية، الطبعة الثانية سنة 1430 هـ.

35- طبية، أحمد عبد السميع: **مبادئ الإحصاء**، الطبعة الأولى 1428 هـ، 2008 م، دار البداية عمان الأردن.

36- العقاد، عباس محمود: **القرن العشرون ما كان وما سيكون**، لعباس محمود العقاد، الناشر: أنجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة 1960.

37- عبد الباسط، عبد المعطي: **البحث الاجتماعي- نحو رؤية نقدية لمناهجه وأبعاده** - دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1984.

38- العيسوي، إبراهيم: **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020**، منتدى العالم الثالث بالقاهرة، سبتمبر 2000.

39- عبد الحي، وليد: **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** المركز العالمي للدراسات السياسية جامعة اليرموك الأردن.

40- عبد الحي، وليد: **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى سنة 2007.

41- عبد الحي، وليد: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الناشر: عيون المقالات، المطبعة دار تنمل للطباعة والنشر، مراكش المغرب، سنة 1993.

42- الغزالي، أبو حامد: **تهافت الفلاسفة**، تحقيق سليمان دنيا، در المعارف مصر الطبعة 2 سنة 1955، سلسلة ذخائر العرب، رقم 157.

43- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، در العلم للملايين بيروت لبنان ط 1 سنة 1989.

44- قطب، سيد: **في ظلال القرآن**، دار الشروق، لبنان، بيروت، الطبعة السابعة سنة 1398 هـ.

45- **مجلة عالم الفكر** عدد 2، المجلد الثامن، العنوان: الزمن (يوليو- غسطس) سنة 1977

46- القرطبي، أبو عبد الله محمد: **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، طبعة سنة 1988.

47- كينغ الكسندر وبرتنارد شنيدر: **تقرير نادي روماً الثورة العالمية الأولى من أجل مجتمع عالمي جديد**، مقدمة ريس نادي روما ريكاردو ديزهو خلينتر، تعريب وفاء عبد الإله، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان، الطبعة الأولى أكتوبر، 1992.

48- كورنيش، إدوارد: **المستقبلية مقدمة في فن وبناء عالم الغد**، ترجمة: محمود فلاحة، دمشق سوريا، وزارة الثقافة سنة 1994.

49- الكفيشي، عامر: **مقومات النهوض الإسلامي بين الأصالة والتجديد** دار اللهادي بيروت لبنان الطبعة الاولى 2006.

50- الميلاد، زكي: المسألة الحضارية، كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير؟ المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب - بيروت لبنان، الطبعة الاولى 1999.

51- المنجرة، المهدي: **الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، الدار البيضاء المغرب، دار عيون 1994 م.

52- النعيري، محمد بن أحمد حسن: **أسس دراسة المستقبل في المنظور الإسلامي**، دار الفكر دمشق الطبعة الاولى 2009.

53- هيربرت سبنسر: **المبادئ الأولى**، ترجمة فؤاد زكرياء، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان د. ت.

الدوريات والندوات:

54- استشراف المستقبل أوراق المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب والفنون 26 أبريل/ نيسان 2004 جامعة فيلا ديلفيا، تحرير ومراجعة صالح أبو أصبع وآخرون.

55- سلسلة ندوات ومناظرات رقم 100، بعنوان المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، الناشر: كلية الآداب الرباط الطبعة الأولى سنة 2002.

56- سينثيا ج واغنر: **الاستشراف والابتكار والاسترتيجية نحو مستقل أكثر حكمة، مجموعة بحوث ألقيت في الاجتماع السنوي لجمعية مستقبل العالم**، ترجمة صباح صديق الدملوجي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الأولى 2009.

57- **المستقبلية**، مجلة فصلية، المركز الإسلامي للدراسات المستقبلية، بيروت لبنان، العدد 1 و 2 و3.

58- **مجلة عالم الفكر** المجلد 18 العدد الرابع -يناير فبراير مارس سنة 1988 - العنوان: الدراسات المستقبلية، دولة الكويت وزارة الإعلام.

59- إسلامية المعرفة، مجلة فكرية فصلية محكمة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينياً الولايات المتحدة الأمريكية، عدد 17 سنة 1999.

60- **المستقبل العربي**، مجلة فصلية، الكويت، عدد بتاريخ يناير 1978.

61- مجلة (دراسات مستقبلية)، مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط مصر، سنة 1999.

62- **فصلية المنعطف**، عدد 18-19، وجدة المغرب، سنة 1422هـ، 2001 م.

الفهرس

الباب الثاني:
مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية
واستشراف المستقبل

فؤاد

الدراسات

الأسس الشرعية والمعرفي





المركز الثقافي العربي

فؤاد بلمودن

الدراسات المستقبلية

سواء نظر إليها كعلم أو
وحققت لنفسها موطئ
والمؤسسات العسكرية
ار السياسي والاقتصادي
لنظر إلى المستقبل داخل
الكثير من الاضطراب
ات التي أدلي بها في هذا
التبشير والتوجيه لأهمية
التعامل الانتهازي مع
صنع القرار العاجزة عن

د التعريفية والتنظيرية
سلامي وتحقيق نوع من
يسعى لتحقيق الريادة



ISBN 978-9953-68-638-7
9 789953 686387

